الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلس العلمي للكلية

مستخرج اجتماع المجلس العلمي للكلية

بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي رقم **10** المنعقد بتاريخ االعاشر من شهر جويلية سنة ألفين وثلاثة وعشرين بمقر كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية و المتعلق بالسندات البيداغوجية,فقد قدم(ة) الأستاذ(ة) "**موسم عبد الحفيظ**" سندا بيداغوجيا بعنوان " **تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962)**" موجه لطلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ السداسي السادس .

فقد حدد المجلس العلمي الخبراء الآتية أسماؤهم:

ا.د- موساوي مجدوب	جامعة سعيدة
ا.د- بوحسون عبد القادر	جامعة سعيدة
ا.د- جبلي الطاهر	جامعة تلمسان

و بناء على التقارير الايجابية التي تضمنتها الخبرة فان المجلس العلمي يعتمد السند المذكور أعلاه و يصادق عليه.

رئيس المجلس العلمي للكلية

رئيس المجلس العلمي للكلية
أ.د.لكحل مصطفى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

تاريخ الثورة التحريرية (1954 - 1962)

دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تاريخ. (السداسي السادس، طور الليسانس)

ضمن مطبوعة بيداغوجية للترقية لرتبة أستاذ التعليم العالي

إعداد الدكتور:
عبد الحفيظ موسم

السنة الجامعية: 1443– 1444 ه/ 2022– 2023 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور موﻻي الطاهر – سعيدة –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

تاريخ الثورة التحريرية (1954 - 1962)

دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تاريخ. (السداسي السادس، طور الليسانس)

ضمن مطبوعة بيداغوجية للترقية لرتبة أستاذ التعليم العالي

إعداد الدكتور:
عبد الحفيظ موسم

السنة الجامعية: 1443– 1444 ه/ 2022– 2023 م

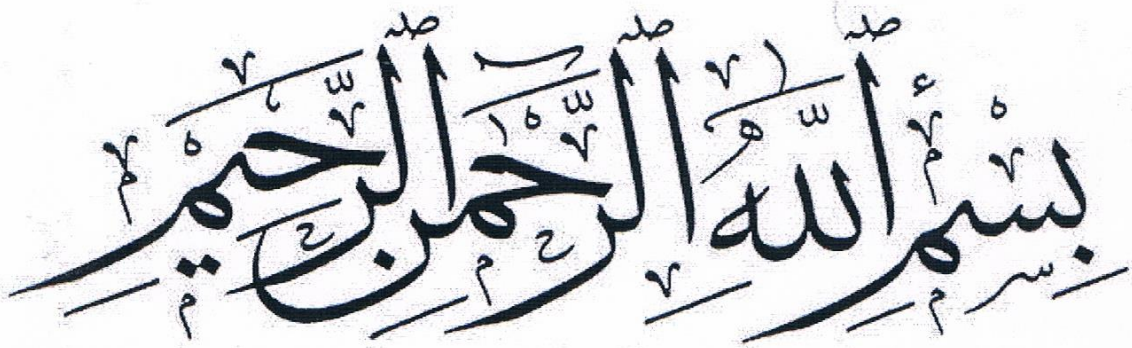
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة سعيدة د.مولاي طاهر
المجلس العلمي
كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

السداسي: السادس

عنوان الوحدة: التعليم الأساسية

المادة: تاريخ الثورة التحريرية 1954 -1962

أهداف التعليم:

(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر)

اكتساب الطالب الظروف والعوامل التي أدت إلى اندلاع الثورة التحريرية، والمراحل التي مرت بها الثورة، والتنظيمات والشخصيات التي قادة العمل المسلح ، والتجاوب مع كل الظروف.

المعارف المسبقة المطلوبة :

(وصف تفصيلي للمعرفة المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر)

يدرس الطالب هذه المادة ، بعدما درس في السداسي الخامس فترة المقاومة السياسية التي اشتدت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والتي امتدت إلى غاية سنة 1954.

محتوى المادة:

1. أوضاع الجزائر عشية الثورة التحريرية
2. ميلاد حزب جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني
3. اندلاع الثورة (قراءة في بيان أول نوفمبر)
4. هجوم 20 أوت 1955 (الظروف ، الوقائع، النتائج)
5. مؤتمر الصومام (الظروف، الوقائع، النتائج)
6. التنظيم السياسي للثورة (على المستوى الداخلي والخارجي)
7. التنظيم العسكري للثورة (التزود بالأسلحة، وأساليب المواجهة العسكرية)
8. الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة
9. الحكومة المؤقتة (نشاطها على المستوى الداخلي والخارجي)
10. المفاوضات والاستقلال

طريقة التقييم:

علامة الأعمال الموجهة50% +الامتحان. 50%

مقدمة

تعتبر مادة "تاريخ الثورة التحريرية (1954 – 1962)" من المواد المقرّرة ضمن وحدة التعليم الأساسي التي يدرسها طلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصّص "تاريخ عام" خلال السداسي السادس من التكوين، حيث تمكّنهم من اكتساب الحقائق والمعارف المهمة حول مرحلة حاسمة من التاريخ الوطني، بما يساعد على تنمية الحس الوطني لديهم، وإيقاظ الوازع الإنساني فيهم للانخراط في مساعي البناء الوطني وفقا للقيم والأهداف التي سطرتها قيادة الثورة الجزائرية، خصوصا ونحن نعلم – عن يقين- أنّ وقائع وأحداث ثورتنا المجيدة كانت ولاتزال وستظل تحتل مكانة خاصة في ذاكرة ماضينا ومنهج حاضرنا ومستقبلنا، فهي إحدى أهم القضايا الجوهرية المقدسة في تاريخ وذاكرة الشعب الجزائري؛ ذلك أنها حملت في مواثيقها وإعلاناتها واستراتيجية تنفيذها دروسا مفعمة بأروع صوّر التضحيات والبطولات التي امتد تأثيرها إلى العالم.

لقد قمنا باختيار تدريس هذه المادة انطلاقا من قناعتنا الشخصية ورغبتنا الملحة في تقديم مادة سهلة واضحة للطلبة؛ حول أهم الأحداث والمعالم الكبرى التي ميّزت كفاح الجزائريين إبّان الثورة التحريرية، في شقّيه السياسي والعسكري، وعلى المستويين الداخلي والخارجي، بدأ من الظروف والأوضاع التي شهدتها الجزائر عشية اندلاع الثورة وإلى غاية استعادة السيّادة الوطنية، محاولين بذلك الوقوف على استراتيجية القيادة الثورية (جبهة وجيش التحرير الوطنيين) في تجسيد وتحقيق مبادئ وأهداف الكفاح المسلح عبر مراحله المختلفة، بما يجعلنا نفيد الطلبة بمعالم هذه الحقبة النضالية العظيمة من تاريخنا الوطني، تتمةً واستكمالا لمحتوى تكوينهم في تاريخ الجزائر الذي درسوا مراحلا منه خلال السداسيات السابقة من طور الليسانس (تاريخ عام).

ولأجل هذه الغاية العلمية البيداغوجية التي تندرج في سياق مهامنا كأساتذة مكلّفين بتدريس هذه المادة، ارتأينا معالجة محتواها من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف كانت استراتيجية القيادة الثورية في تنفيذ الثورة وتحقيق أهدافها؟.

إنّ الإجابة على هذه الإشكالية جعلتنا نلتزم بالدروس المقرّرة لمادة "تاريخ الثورة التحريرية (1954- 1962)" وفق عرض التكوين الخاص بالسنة الثالثة ليسانس تاريخ عام. مُحاولين بذلك تقديم مادة علمية مُفيدة منتقاة من مصادر ومراجع متنوعة؛ لإفادة الطلبة بتفاصيل هذه المرحلة المهمة من تاريخنا الوطني، التي تعكس كفاءة القيادة الثورية وحنكتها النضالية في إيجاد الخطط والسبل الكفيلة

لإلحاق الهزيمة بالقوات الفرنسية على الأصعدة السياسية والعسكرية والدبلوماسية وحتى الإعلامية، وذلك بالرغم من عدم التكافؤ في الإمكانيات القتالية بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

فبعد المقدمة التي تطرّقنا فيها إلى التعريف بمادة تاريخ الثورة التحريرية (1954- 1962) ومحتواها العام، انتقلنا إلى الحديث في الدّرس الأوّل عن "**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر قبيل الثورة التحريرية**"، من خلال تقديم حوصلة عامة عن الوضع الذي آلت إليه الجزائر عشية الثورة، والذي هو في الأصل نتيجة حتمية لممارسات الاستعمار الاستيطاني التي انعكست سلبا على الشعب الجزائري برمته، وجعلته يدرك عن قناعة بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة؛ بما يفسر انخراطه الفعال والقوي في مشروع الثورة.

وفي الدرس الثاني من هذه المطبوعة تحدثنا عن "**واقع التطورات السياسية والعسكرية بالجزائر قبيل الثورة**"، ذلك أن المرحلة الممتدة من 1945 وإلى غاية 1954 قد تميزت بأحداث هامة وخطيرة؛ أثرت بصفة مباشرة على تفاعل الأحداث السياسية والعسكرية ضمن مخاض عسير تبلور فيه الخيار العسكري كأنجح وسيلة لانتزاع الاستقلال الوطني.

أما الدرس الثالث فقد خصصناه لدراسة "**ميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين**"، من خلال ابراز معالم السياق التاريخي لنشأتهما برصد واقع التقارب بين المؤسسين من خلال تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واجتماع الـــ 22 التاريخي، وصولا إلى انضمام ولاية القبائل وجماعة القاهرة والاعلان الرسمي عن ميلاد هذين الجناحين اللذين أسندت إليهما مسؤولية إدارة الكفاح المسلح بصفة رسمية. وفيما يخصّ الدرس الرابع من هذه المطبوعة، فقد تناولنا فيه "**اندلاع الثورة الجزائرية وردود الفعل الأولية**"، إذ وضّحنا بصفة مختصرة وقائع ومجريات ليلة اندلاع ثورة نوفمبر، وردود الفعل الأولية، من خلال الإشارة إلى رد فعل الشعب الجزائري والأحزاب السياسية، وكذا موقف الفرنسيين، وبعض الدول الغربية، والدول الشرقية، هذا فضلا على الطابع العام للمواقف العربية. كما حاولنا تقديم "**دراسة لبيان أول نوفمبر 1954**" في الدرس الخامس، بهدف الوقوف على ظروف وأهداف ومبادئ ووسائل الكفاح انطلاقا من الميثاق الأساسي لثورة نوفمبر المجيدة.

وفي سيّاق دراستنا لاستراتيجية تنفيذ الثورة الجزائرية وإشراك الجماهير الشعبية فيها، فقد تطرّقنا -بعناية واهتمام- إلى **"هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 (الظروف، الوقائع والنتائج)"** ضمن الدرس السادس من هذه المطبوعة، حيث عرّجنا فيه على ظروف الهجومات وتفاصيل التحضير والإعداد لها، مع تقديم لمحة موجزة عن وقائعها ومجرياتها وأهدافها المحلية والدولية، مبرزين نتائجها وانعكاساتها على مسار الثورة، وكذا ردود فعل السلطات الفرنسية عليها.

أما فيما يخص الدرس السابع فقد خصصناه لدراسة **"مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (الظروف، الوقائع والنتائج)"**، هذا المؤتمر الذي يمكن اعتباره منعرجا مهما وحاسما في مسار الثورة الجزائرية لما له من أثر إيجابي على مستقبل أحداثها بعد صائفة 1956، وفيه تطرقنا إلى فكرة المؤتمر وإطاره الزماني والمكاني، وكذا الأسباب والأهداف التي دعت لعقده، وبعض التفاصيل المهمة عن مجرياته وأشغاله، كما وضحنا فيه أيضا أهم القرارات التي صدرت عنه مبرزين انعكاساتها على مسار الثورة وردود فعل السلطات الاستعمارية عليها.

إضافة إلى ما سبق فقد تناولنا مسألة **"التنظيم السياسي للثورة الجزائرية على المستويين الداخلي والخارجي"** في الدرس الثامن من هذه المطبوعة البيداغوجية، من خلال التطرق إلى أهم الجهود السياسية والدبلوماسية التي عملت قيادة الثورة على تجسيدها كاستراتيجية لتنفيذ الثورة وتحقيق أهدافها على المستويين المحلي والدولي. وفي سياق مماثل لذلك -تقريبا- تناولنا أيضا واقع **"التنظيم العسكري للثورة الجزائرية: التزود بالأسلحة وأساليب المواجهة العسكرية"** ضمن الدرس التاسع من دروس مادة تاريخ الثورة التحريرية، وفيه تطرقنا إلى جهود القيادة الثورية في إمداد الثورة وتزويدها بالسلاح، مع التعريف بأهم الأساليب المعتمدة في المواجهة العسكرية للسلطات لسلطات الاستعمار؛ ليس على المستوى المحلي وفقط بل على المستوى الخارجي أيضا.

وبالنسبة للدرس العاشر الموسوم بـــ: **"الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة"**، فقد تناولنا فيه تفاصيل الاستراتيجية الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية على عدة جبهات، مع تسليط الضوء على **سياسة ديغول** ومحاولاته الفاشلة في اجهاض مشروع الكفاح المسلح، مبرزين ردود الفعل الوطنية في مجابهة تلك السياسة.

هذا وتطرّقنا في الدرس الحادي عشر إلى موضوع "**الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ونشاطها على المستويين الداخلي والخارجي**"، محاولين بذلك الوقوف على ظروف إنشاء الحكومة المؤقتة وأهدافها، وكذا جهودها في الاضطلاع بشؤون ثورة التحرير على الصعيدين المحلي والدولي. أما فيما يخص الدرس الثاني عشر والأخير الذي جاء تحت عنوان "**المفاوضات والاستقلال**"، فقد خصصناه لتتبع سير المفاوضات عبر مراحلها الجدية وغير الجدية وصولا إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان وتقييمها. هذا وأنهينا المطبوعة البيداغوجية بخاتمة استنتاجيه حول أهم الأحداث التي ميزت الثورة التحريرية عبر مراحلها المختلفة.

وحرصاً منّا على تدعيم هذه المطبوعة بالوثائق التوضيحية فقد عملنا على إثراء محتواها بمجموعة من الملاحق المهمة، من ذلك مثلاً بعض النصوص الأساسية لثورة التحرير الجزائرية، وكذا الصوّر والخرائط ذات الارتباط بمضمون المطبوعة. هذا بالإضافة إلى تكليف الطلبة بإنجاز مجموعة من الأعمال البحثية ذات الصلة بمادة "تاريخ الثورة التحريرية 1954- 1962"، وغيرها من الأعمال الأخرى المنجزة في الحصة التطبيقية.

وبخصوص المصادر والمراجع المعتمدة في إعداد هذه المطبوعة البيداغوجية، فهي كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، وإذا كان المجال لا يسعنا لإحصائها في المقدمة، فإننا سنركز على نقد الأهم منها، وتأتي في مقدمتها المصادر الأوّلية التي تم اعتمادها في التعريف بوقائع وأحداث ثورة التحرير المجيدة على غرار كتاب "التحضير لأول نوفمبر 1954" لصاحبه محمد بوضياف، وكتاب "مهندسو الثورة" لعيسى كشيدة اللذين أفادنا كثيرا في التعريف بتفاصيل وحيثيات الإعداد لمشروع الكفاح المسلح وتتبع مساره منذ سنة 1945 وإلى غاية لحظة الإعلان عن اندلاع الثورة، وكذا كتاب المراسلات بين الداخل والخارج: الجزائر والقاهرة، لمؤلفه مبروك بلحسين الذي جعلنا نقف عن بعض الجوانب المهمة من التنسيق النضالي بين قيادة الثورة في الداخل والخارج، وأهميته في الدفع بوثيرة الكفاح المسلح إلى الأمام، في ظل التحديات التي فرضتها المصالح الشخصية والمحاولات الفاشلة للمستعمر الفرنسي في ضرب ذلك التنسيق.

هذا بالإضافة إلى كتابات محمد حربي: "حياة تحدّ وصمود: مذكرات سياسية 1945- 1962" و"جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع 1954- 1962"، اللذين استفدنا منهما كثيرا في تحليل وقائع

الثورة وتطوّر أحداثها بنوع من التعمّق وفق منج علمي دقيق شامل، خصوصا ونحن نعلم أن حربي قد عاصر مسار الحركة الوطنية والثورة التحريرية، مما جعله يكتب من داخل الثورة لتكون بذلك كتاباته مقتضبة على مختلف البنى السياسية والعسكرية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تساعد على فهم التطور السياسي والعسكري للجزائر إبان الثورة التحريرية.

كما لا يمكن اغفال الدور المميز لأهمية المراجع العلمية في إعداد هذه المطبوعة، خصوصا منها تلك المتخصصة في تاريخ الثورة الجزائرية، والتي كانت على قدر كبير من الأهمية في التعريف بوقائع وأحداث الثورة على غرار كتابات: محمد لحسن أوزغيدي "مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1954- 1962)"، وعبد الله مقلاتي "المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954- 1962)، وعبد الوهاب بن خليف "تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال"، ومحمد العربي الزبيري "الثورة الجزائرية في عامها الأول"، والغالي الغربي "فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1962) دراسة في السياسات والممارسات"...، فهي كلها كتابات متخصصة وشاملة لأحداث الثورة كما أنها مرتبطة من حيث المحتوى بالدروس المقرّرة ضمن مادة تاريخ الثورة، بما يجعلها مرجعاً مهماّ يستفيد منه طلبة الدراسات الأولية والعليا والباحثين في مجال التاريخ.

وفي سيّاق نقدنا لأهم المصادر والمراجع المعتمدة في تحضير وإعداد هذه المطبوعة البيداغوجية، وَجَب الإشادة من باب الموضوعية إلى الأهمية العلمية القيمة للدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية المنشورة في المجلات والدوريات المحكمة، والتي كان لها حضوراً قوياً في إثراء محتوى هذا العمل من ذلك مثلا دراسة الباحثة شيبوط سعاد يمينة حول "الثورة الجزائرية في مرحلة المخاض (1953 – 1954): ظروف تأسيس الجبهة وجيش التحرير والحركة الوطنية الجزائرية" التي تقدم من خلالها تفاصيل جد مهمة عن واقع التحضير للثورة إلى غاية الإعلام عن التنظيمات التي تولت قيادة الثورة، وكذا دراسات الباحث المختص في تاريخ الثورة الاستاذ جبلي الطاهر حول "مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية"، "الإمداد اللوجستيكي خلال الثورة التحريرية" التي أفادتنا كثيرا في الوقوف على التنظيم العسكري للثورة خاصة بالجبهة الشرقية، وكذا معرفة واقع الإمداد إبان الثورة.

وفي الختام، لا يزعم الأستاذ المكلّف بتدريس هذه المادة، أنّه غطّى كلّ الجوانب التي تخصّ دروسها دون نقصٍ يذكر. إذ من طبيعة البحث أن يبقى دون الكمال، وتلك حكمة الله تعالى الذي ندعوه أن يجعلنا ممّن أصاب الحقيقة في تغطية الجوانب المهمّة التي تخص ثورة التحرير الجزائرية، آملين أن يستفيد طلبتنا مما قدّمناه لهم. مع تمنياتنا الخالصة لهم بالتوفيق والنجاح إن شاء الله تعالى.

د. عبد الحفيظ موسم

سعيدة بتاريخ 07 ماي 2023

الدرس الأول

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر قبيل الثورة التحريرية

1- الوضع الاقتصادي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية.
2- الوضع الاجتماعي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية.
3- الوضع الثقافي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية.

إنّ الدارس لواقع الجزائر عشية اندلاع ثورة نوفمبر المجيدة، يتضح له أنّ الشعب الجزائري كان يعيش حينها ظروفا صعبة، مست مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسّياسية، التي غلب عليها طابع القهر والحرمان والإقصاء، مقابل استحواذ الطبقة الكولونيالية على ممتلكات الجزائريين، وتوجيه سياسة واقتصاد البلاد بما يخدم مصالحها ورفاهيتها[1].

ولم يكن ذلك الوضع الذي آلت إليه الجزائر عشية الثورة التحريرية سوى نتيجة حتمية لممارسات الاستعمار الاستيطاني العنصري، الذي ظلّ يعمل منذ الوهلة الأولى للاحتلال على تجسيد حلمه المعلن؛ المتمثل أساساً في تحويل الجزائر إلى إقطاعية برجوازية سندها الوحيد جيش الاحتلال، الذي أراد له الاستعمار دور السيّد في الجزائر بخلاف أبنائها الأصليين الذين تم حرمانهم من متطلبات العيش الكريم[2]. خصوصاً ونحن نعلم أنّ استراتيجية المستعمر الفرنسي كانت تستهدف بالدرجة الأولى تمزيق العرب وحرمانهم من مصادر العيش التي توفّرها لهم الأرض؛ عن طريق نقل ملكيتها للمعمرين الأوروبيين[3]، ومحاولة ضرب وطمس مقومات الشخصية الإسلامية للجزائر من خلال جملة من القرارات والتشريعات الزجرية التي أقرها الاستعمار عبر مراحل مختلفة من تاريخ احتلاله للجزائر[4].

هكذا كان من الطبيعي أن تنعكس نتائج هذه الاستراتيجية الاستعمارية سلباً على أوضاع الجزائر في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية، الاقتصادية، والسيّاسيّة، مثلما سنوضحه في محاور وعناصر هذا الدرس.

---

[1]– عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، الولاية الأولى: المنطقة الخامسة – الأوراس النمامشة، كتاب غير محدّد، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https : // www.noor-book.com تاريخ النشر: 08 جوان 2015، تاريخ التصفح: 15 أكتوبر 2022.

[2]– جمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2010، ص 80.

[3] – Charles Robert Ageron, histoire de l'algerie contemporaire: de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954, Tome 02, presses universitaires de France (P.U.F), Paris, 1968, p 37.

[4]– لمزيد من التفاصيل عن سياسة الاستعمار في مجال الاستيطان ومحاربة مقومات الهوية الوطنية الجزائرية ينظر إلى: يحي بوعزيز، سيّاسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 40، 42.

1- الوضع الاقتصادي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية:

تحولت الجزائر بموجب السيّاسة الاستعمارية المطبقة في المجال الاقتصادي إلى مستعمرة اقتصادية يُهيمن على مصالحها الكولون. وهو ما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي للجزائر عشية الثورة التحريرية[1]. مثلما يتضح لنا من خلال النقاط التالية:

- ارتفاع حصيلة المساحات المغتصبة من الفلاحين الجزائريين إلى غاية سنة 1954، والتي قدّرت بحوالي 15 مليون هكتار[2]، واستغلالها في إنتاج الكروم والحمضيات وكلّ ما لا علاقة له بالحاجيات المعيشية للشعب الجزائري؛ خدمة لمصالح المستعمر الاقتصادية على حساب الجزائريين الذين أرغموا في معظمهم -بحكم السيّاسة الاستعمارية- على الزراعة المعاشية للاقتتات لا غير[3].

- قلة الوسائل وضعف الإمكانيات المعتمدة في القطاع الفلاحي لدى الجزائريين مقارنة بالفرنسيين والمعمرين الأوروبيين، إذ تُشير بعض الإحصائيات الصادرة عن دوائر الترقية الريفية (*SAR*)[4] إلى التباين الشاسع في توزيع العتاد الفلاحي على الفلاحين في الجزائر، من ذلك مثلاً أنّ حصّة الجزائريين من الجرّارات الموزّعة سنة 1954 قد قدّرت بحوالي 418 جرّاراً من أصل 19509 جرّاراً موزّعاً على جميع الفلاحين (حوالي 19091 جرّاراً لفائدة المعمرين الأوروبيين). وهو ما انعكس سلباً على معدّل الدّخل الفردي السنوي بالنسبة للفلاّح الجزائري الذي قدّر بحوالي 22.000 فرنك مقابل 78.000 فرنك للمعمر الأوروبي.[5]

- انخفاض الإنتاج الزراعي في الجزائر سنة 1954 إلى 16 مليون قنطار من الحبوب مقابل 21 مليون قنطار سنة 1908. وإنتاج زيت الزيتون إلى 200 ألف هيكتوليتر مقابل 500 ألف هيكتوليتر سنة

---

[1]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م، 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 248.

[2] –Marcel Egretaud, réalité de la nation algérienne, préface de François Billoux, edition siciales, Paris, 1961,p 54.

[3]- هواري قبايلي، الأوضاع الإقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية، مجلة المواقف، المجلد 01، العدد 01، جامعة معسكر، 2007.12.31، ص 155.

[4] – section d'amelioration rurale.

[5] - René Gendarme, l'économie de l'algerie : sous- développement et politique de croissance, publication librairie armand coliss, Paris, 1959, p 225.

1948، كما انخفض أيضاً الإنتاج الحيواني إلى 4.350.000 رأس غنم سنة 1954 بجوالي 8.500.000 نسمة مقابل 4.923.000 نسمة سنة 1921[1]. ولعلّ هذا ما أدى إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل الانفجار السكاني، وتفشي البطالة والفقر وسوء التغذية والنزوح الريفي[2].

– تعرّض النشاط الرعوي لعملية الإزاحة من التل تجاه الجنوب، بفعل استحواذ المستعمر الفرنسي على أراضي المراعي، وهو ما انعكس سلباً على النشاط الأساسي لمختلف فئات الشعب الجزائري، خاصة البدو الرحل المحترفين لتربية الماشية[3].

– معاناة الفلاحين الجزائريين من الضرائب المرهقة المفروضة عليهم[4].

– منح مساحات واسعة من أراضي الجزائريين لمختلف الشركات الصناعية الأوروبية التي تخدم الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، من ذلك مثلاً شركة الحلفاء والفلين السويسرية، وشركة الخشب الفرنسية...الخ[5].

– سيطرة المستعمر الفرنسي على المؤسسات الصناعية والاقتصادية في الجزائر[6]، وهو ما أدى إلى تراجع دورها الريّادي[7] في مجال الصناعة بسبب الإهمال الذي فرضه الواقع الاستعماري على هذا القطاع الحيوي المهم منذ الاحتلال، إذ ما كادت الثورة التحريرية تندلع حتى اختفت صناعة الجزائر التقليدية، وصِرنا نستورد كل شيء تقريبا، فلم نعد نسمع لا عن مصانع الأسلحة والبارود، ولا عن الورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، أو غيرها من الصناعات الأخرى[8]. كما تضاعفت حينذاك

---

[1]– Marcel Egretaud, op. cit,p 111

[2]– هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 156.

[3]- Marcel Egretaud, op. cit,p 112.

[4] - Charles Robert Ageron, op. cit, p 76.

[5]– جمانة البخاري، المرجع السابق، ص 83.

[6]– نفسه، ص 85.

[7]– تشير غالبية الكتابات التاريخية التي تناولت الوضع الاقتصادي في الجزائر إلى تقدم وازدهار القطاع الصناعي (الصناعة التقليدية) في الجزائر، خاصة خلال الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي، فكثرت بذلك صناعة الزرابي والأقمشة. وأقيمت الورشات المختصة في سك النقود، والحَظائر المهتمة ببناء المراكب، هذا فضلاً عن مصانع الأسلحة والذخيرة الحربية. وانتعاش نشاط الحرفيين من النجارين والحدادين والصباغين والدباغين...الخ. ينظر: محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 61.

[8]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط01، دار البعث للنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 42.

كميات المعادن المنجمية المستخرجة والموجهة للتصدير نحو فرنسا، والتي قُدّرت سنة 1954 بحوالي ستين ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد وأربع مائة ألف طن من الفحم[1].

– احتكار المعمرين للنشاط التجاري الخارجي خلال العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر 1954، بما يخدم مصالحهم على حساب فرنسا والجزائر في آنٍ واحدٍ[2]. خصوصاً ونحن نعلم أنّ الاقتصاد الاستعماري في الجزائر كان تحت هيمنة فئة قليلة من المعمرين الذين شكلوا إمبراطوريات اقتصادية مالية ضخمة متحالفة فيما بينها وفيما بينها وبين الرأسمال الفرنسي دون مراعاة مصالح الجزائريين ولا حتى مصالح الدولة الفرنسية[3].

كانت هذه هي الصورة المختصرة للوضعية الاقتصادية عشية الثورة التحريرية وهي الصورة التي لخّصها لنا المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجرون قائلاً: "لقد بدت الجزائر سنة 1954 فريسة لصعوبات غير قابلة للحل: فاستحواذ أقلية استعمارية على الأرض... وضعف الاستثمارات، وغياب سوق داخلية، وانعدام أي سيّاسة اقتصادية مستقبلية، كانت كلها تؤكد وتُسهم في استفحال الأزمة، التي ازدادت مأساوية بفعل التزايد السريع للسكان المسلمين وتدهور مستوى حياتهم!"[4].

2– الوضع الاجتماعي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية:

لقد أدى تزايد تعداد السكان الجزائريين بسرعة بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرار تركز الثروة والأراضي في أيدي المستوطنين الأوروبيين؛ ضمن منظومة الاقتصاد الكولونيالي، إلى تدهور الوضعية الاجتماعية للشعب الجزائري الذي عرف هزات عنيفة وعميقة مست بصفة مباشرة هياكله الأساسية عشية الثورة التحريرية[5] مثلما سنوضحه من خلال النقاط التالية:

---

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص 248.

[2]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها ...، المرجع السابق، ص 44.

[3]- Colette et Francis Jeanson, l'algerie hors la loi, E.N.A.G : entreprise nationale des arts graphiques, Alger, 1993, p 147.

[4] – Charles Robert Ageron, op. cit, p 84.

[5]– جمانة البخاري، المرجع السابق، ص 85. ينظر أيضاً: صالح فركوس، المرجع السابق، ص 249.

– تدني المستوى المعيشي للشعب الجزائري بعدما أصبح الفقر شبحاً يُخيّم على سماته طول الوقت. فعمّ بذلك البؤس والشقاء على الجزائريين حيثما وُجدوا وفي هذا السّياق يصوّر لنا الكاتب والفيلسوف الفرنسي ألبير كامو (*Albert Camus*).

– نقلاً عن محمدي بوبا تابثي –بعض الجوانب المهمة عن الواقع المزري الذي آل إليه الجزائريين قائلاً: " لقد أعطى البؤس الناتج عن الأزمة الاقتصادية التي عاشها الفرد الجزائري دون الأوروبي نتائج وخيمة على المستوى المعيشي للسكان، ولكن الضحية الأولى لهذه الأزمة كان الشعب الجزائري؛ لأن خطر مشكلة الجزائر لم تكن محصورة فقط في أنّ كلّ الجزائريين كانوا جائعين، ولكنها كانت مبنية أيضاً على أنّ هذا الجوع كان غير عادل؛ أي أن كل الأوروبيين كانوا يعيشون في رخاء تام والأزمة لم تكن تمس سوى الجزائريين فقط"[1].

– مشكلة سوء التغذية التي انتشرت كثيراً في الجزائر قبيل الثورة التحريرية، إذ نجد غالبية الجزائريين مجبرين على الاكتفاء في غذائهم على الماء والخبز (خبز الشعير)، فضعفت بذلك أجسادهم وفقدت الكثير من توازناتها الطبيعية الفزيولوجية، وقد استمرت هذه الوضعية المزرية إلى غاية اندلاع ثورة التحرير دونما أي تحسن يذكر[2]. ممّا جعل معظم سكان الجزائر معرضين للأمراض والمجاعات بسبب نوع التغذية من جهة والجفاف وبرودة الشتاء من جهة أخرى[3].

– معاناة الفرد الجزائري وصعوبة حصوله على غذائه الضروري نتيجة سيّاسة التجويع التي مارسها الاستعمار الفرنسي الغاشم في حقه. إذ تشير المصادر التاريخية إلى تراجع حصة الجزائريين من الغذاء الأساسي بصفة ملفتة للنظر عشية اندلاع ثورة التحرير، فبعد أن كانوا يحصلون في سنة 1911 على حوالي 163 كلغ من القمح سنوياً، أصبحوا يحصلون على 119 كلغ فقط سنة 1953، ونفس الشيء يقال عن انخفاض كمية الشعير من 174 كلغ سنة 1911 إلى 83 كلغ سنة 1953[4].

---

[1]- Bouba Mohamedi Tabti, la société algérienne avant l'indépendance dans la literature, lecture de quelque romans, 4éme edition, O.P.U, Algerie, 1986, p 112.

[2]– جيلالي صاري ومحفوظ قداس، المقاومة السيّاسيّة (1900– 1954): الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، سلسلة الجزائر في التاريخ، ترجمة بن حراث عبد القادر، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 210، 211.

[3]– محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ سنة 1930 إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2019– 2020، ص 165.

[4]– محمد قريشي، المرجع السابق، ص 169.

– ارتفاع حدّة البطالة وانتشارها على نطاق واسع في الجزائر عشية الثورة التحريرية؛ بسبب تراجع الملّاك في الجزائر وغيّاب التوظيف في الدوائر الحكومية وحقول المعمّرين[1]. إذ تشير بعض الإحصائيات إلى ارتفاع عدد البطالين الذين تم إحصاؤهم سنة 1954 من 130000 بطال إلى 308223 بطال، مع تسجيل أكثر من 63682 طلب عمل تم قبول حوالي 16753 طلب منها فقط. مع العلم انّ هذا المشكل كان يمس الجزائريين بصفة خاصة دون غيرهم من الأوروبيين الذين كانوا بعيدين كل البعد عن هذا المشكل[2].

– تزايد الهجرة الداخلية من الريف نحو المدن الجزائرية الكبرى لتبلغ سنة 1954 حوالي مليون مهاجراً، مقابل ثمانمائة ألف مهاجر سنة 1930. هذا فضلاً عن ارتفاع تعداد المهاجرين الجزائريين نحو الخارج ليصل إلى حوالي ثلاثمائة ألف مهاجر سنة 1954[3].

3- الوضع الثقافي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية:

تُشير الكتابات التاريخية إلى اندلاع ثورة نوفمبر المجيدة في ظرفية تاريخية ميّزها تردّي الوضع الثقافي في الجزائر؛ نتيجة السيّاسة الاستعمارية التي استهدفت ضرب معالم ومقومات الثقافة العربية الإسلامية فيها؛ بهدف تكريس واقع المسخ والتشويه والتجهيل داخل المجتمع الجزائري[4]، إذ يمكننا الوقوف على حقيقة هذا الوضع المزري من خلال النقاط التالية:

– انتشار التخلف الذي أصاب الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر، نتيجة الحملات الشرسة والشاملة للمستعمر الفرنسي، القائمة أساساً على ضرب الهوية الوطنية في عمقها عن طريق غلق وتهديم المساجد، وتحويل البعض منها إلى كنائس، ومحاربة التعليم العربي الإسلامي في المدارس والكتاتيب، ومضايقة رجالاته، هذا فضلاً على منع الجزائريين من أداء فريضة الحج، مع العلم أن مثل هذا الإجراءات الزجرية قد تمت في وقت أطلق فيه المستعمر العنان لرجال الكنيسة لضرب الإسلام في

---

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص 249.

[2] - Caroline BRAC De La Perriere, derrière les héros...les employées du maisons musulmanes en service chez les européens à alger pendant la guerre d'alger (1954- 1962), collection histoire et perspective méditerranéennes, 1ere edition, l'harmattan, Paris, 1987, p p 27, 28.

[3] - Charles robert ageron, op.cit, p 82.

[4]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها ...، المرجع السابق، ص 44.

عقر داره، وكأن مبادئ الحرية التي ادعى الاستعمار أنه جاء حاملاً لها لكل الإنسانية لم تكن تعني الجزائريين[1].

– تطويق الزوايا وتقنينها من قبل إدارة الاستعمار الفرنسي، بما جعلها تتعثر في مهامها الأساسية ذات الطابع التعليمي الديني[2].

– تراجع دور الإسلام في المجتمع الجزائري قبيل الثورة التحريرية بفعل التدخلات الاستعمارية المخططة على أرضية من الخرافات والاستبداد والتدجيل والعبادات الممزوجة بالدروشة.

– ظهور عادات غريبة عن المجتمع الجزائري جرّاء المخطط الكولونيالي الذي ظل يروّج لأساليب جديدة في الحياة اليومية؛ مدسوس في طياتها أنواع من السم القاتل وكثير من الأمور الغريبة المميعة للشخصية الوطنية[3].

– تدني الوضع التعليمي في الجزائر بسبب الحرمان واللّامساواة التي طبقت من طرف الغدارة الفرنسية لمنع الجزائريين من التعليم، لاعتقادها بأن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السيّاسيّة[4]، وفي هذا السيّاق تشير الكتابات التاريخية إلى عدم تجاوز نسبة التلاميذ المتمدرسين في الابتدائي سنة 1954 حدود 15%[5]. ففي الوقت الذي كان فيه كل أبناء الكولون البالغين يزاولون تعليمهم بشكل عادي، فإن ما يزيد عن 80% من أبناء الجزائر كان قد حُكم عليهم بالإعدام الثقافي[6]. ولم يقتصر هذا الوضع على التعليم الابتدائي وفقط، وإنما شمل أيضاً التعليم الثانوي والتعليم

---

[1]– جمانة البخاري، المرجع السابق، ص ص 87، 88.

[2]– إسماعيل حنقوف، ليلى تيته، الأوضاع العامة في المنطقة الأولى من الولاية الأولى قبل 1954، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، جامعة باتنة 01، ديسمبر 2021، ص 263.

[3]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها ...، المرجع السابق، ص 44.

[4]– الغربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 48.

[5]– عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871– 1962(مشارب ثقافية وإيديولوجية)، ط02، منشورات وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 15.

[6]– أبو القاسم سعد الله، كلمة الطلبة الجزائريين بالقاهرة في الذكرى الثالثة للثورة، مجلة الثقافة، العدد 83، منشورات وزارة الثقافة والشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، سبتمبر أكتوبر 1984، ص 249.

التقني والمهني وحتى التعليم العالي[1]. هذا الأخير (التعليم العالي) الذي لم يكن من نصيب كل أبناء الجزائر، باستثناء قلة قليلة ومعظمهم من أبناء الطبقات التي صنعها الاستعمار لخدمة مصالحه، فجامعة الجزائر التي كانت تعدّ نظرياً من أكبر الجامعات كانت تجمع بين مدرجاتها حوالي ستة آلاف طالب، لا يزيد عدد الجزائريين منهم عن خمسمائة طالب[2].

– انتشار الأمية بصفة ملفتة للنظر، لتصل عشية اندلاع الثورة التحريرية؛ أي بعد قرن وثلث قرن من الاحتلال إلى حوالي 94.9% بالنسبة للرجال و98.4% بالنسبة للنساء. أمّا نسبة التعليم فلم تتجاوز 5.1% عدد الرجال، و2.6% عند النساء"

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس انّ دراسة أوضاع الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية؛ تسوقنا إلى معرفة واستجلاء الواقع الجزائري في ظل الاحتلال منذ وهلته الأولى، ذلك أنّ المستعمر الفرنسي لن يتخلّ يوماً عن إيديولوجية الهيمنة والإرهاب والعنصرية التي امتدت تأثيراتها إلى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حدّ سواء. لتكون بذلك الثورة التحريرية امتدادا عضوياً للمقاومة الوطنية الجزائرية طيلة فترة الاستعمار الفرنسي، وعلى هذا الأساس فإننا لا نُعالي في القول عندما نؤكد بأن ثورة نوفمبر كانت تحمل بعداً سيّاسياً يهدف إلى استرجاع السيّادة المغتصبة عن طريق الكفاح المسلح، وبعداً اقتصادياً واجتماعياً يرمي إلى استرجاع الأراضي وإخضاع مجالات الإنتاج لملكيتها الأصلية، هذا فضلاً على البعد الحضاري الذي يهدف إلى حماية مقومات الشخصية والهوية الجزائرية ضمن نطاقها العربي الإسلامي الأصيل، فالثورة من هذا المنطلق هي عمل تاريخي جادّ خضع لظروف موضوعية وإنسانية جعلت من جيل نوفمبر يبدع في تنفيذها حتى كانت من أعظم الثورات في التاريخ العالمي.

[1]– لمزيد من التفاصيل عن المفاضلة في التعليم بين أبناء الجزائر والكولون. ينظر: محمد قريشي، المرجع السابق، ص ص 275، 290.

[2]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأوّل...، المرجع السابق، ص ص 44، 45.

الدرس الثاني

واقع التطورات السياسية والعسكرية

بالجزائر قبيل الثورة التحريرية

1- إعادة تشكيل الحركة الوطنية بعد مجازر ماي 1945.

2- الإعلان عن دستور الجزائر (القانون الخاص)

3- تأسيس المنظمة الخاصة (O.S)

4- اعتقالات الوطنيين في صفوف المنظمة الخاصة

5- تأسيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

6- ظهور أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D)

7- ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A)

8- الخلاف داحل اللجنة الثورية للوحدة والعمل والدعوة لاجتمعا الـــ 22 التاريخي.

9- لقاءات مجموعة الستة وضبط الإجراءات الأخيرة لتفجير الثورة التحريرية.

حري بنا عند بداية الدرس أن نوضح مسألة مهمة للطلبة، وهي التي تتعلّق باقتران وارتباط التطورات السياسية بالتطورات العسكرية التي شهدتها الجزائر قبيل الثورة التحريرية، ذلك أنّ المرحلة الممتدة من 1945؛ تاريخ مجازر ماي الأليمة إلى غاية اندلا ع الثورة التحريرية عام 1954، قد تميزت بأحداث هامة وخطيرة، ومفاوضات عسيرة مختلفة عايشتها الحركة الوطنية الجزائرية بشقيها السياسي والعسكري فكانت بذلك سبباً مباشراً وعاملاً قوياً في بلورة العمل المسلّح كبديل عن العمل السياسي[1].

فكما هو معلوم أن مجازر 08 ماي 1945 قد مثلت في الأصل نقطة تحول هامة في سياسة الحركة الوطنية الجزائرية، إلى الحدّ الذي يجعلنا نقول أنّها كانت بمثابة بداية النهاية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، لاسيما وأنّها دعمت مبادئ الوطنيين، وهزت نفوس الجامدين، وحققت تطلعات المتلهفين من الشباب المناضلين إلى إشعال نار الثورة، وضرورة رفع السلاح كوسيلة لانتزاع الاستقلال الوطني[2].

1- إعادة تشكيل الحركة الوطنية الجزائرية بعد مجازر ماي 1945:

بناء على الظرفية التاريخية المناسبة، على إثر إصدار مرسوم العفو العام (الشامل) في 16 مارس 1946؛ القاضي بالعفو على المعتقلين والسماح بعودة النشاط السياسي، تشكلت هيكلة الحركة الوطنية مجدّداً من الأحزاب التالية: (حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية- ***M.T.L.D***- ممثلاً للاتجاه الاستقلالي بقيادة مصالي الحاج، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري –***U.D.M.A*** ممثلا للاتجاه المساواتي بقيادة فرحات عباس، أصحاب الحرية والديمقراطية ***A.L.D*** ممثلاً للاتجاه الاجتماعي الشيوعي بقيادة عمر أوزقان، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ***OULEMAS*** ممثلة للاتجاه الإصلاحي بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس)[3].

2- الإعلان عن دستور الجزائر (القانون الخاص):

حاولت فرنسا ترضية الجزائريين بعد مجازر 08 ماي 1945، وتحسين صورتها في الخارج من خلال الإعلان عن دستور الجزائر المعروف بالقانون الخاص أو قانون الجزائر النظامي في 20 سبتمبر 1947[4]،

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط01، دار طليطة، الجزائر، 2009، ص 174.

[2]- عبد الحفيظ موسم، رفيق تلي، التحضير للثورة الجزائرية من خلال الاستعدادات الداخلية والاتصال بالحركتين الوطنيتين التونسية والمغربية، دورية كان التاريخية، العدد 27، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، مارس 2015، ص 63.

[3]- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 80، 81.

[4]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة)، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.م)، 1999، ص 117.

الذي تضمن جملة من القوانين لتسيير الجزائر وتنظيم العلاقات بين الكولون والجزائريين[1]، دون ما أن يلقى هذا الدستور أدنى تجاوباً من الجزائريين الذين رأوا فيه قانوناً عنصرياً مزيفاً[2]، مع العلم أنّ فرنسا قد عملت على فرضه فرضاً على الشعب الجزائري، بما يعكس تعنتها وتنكّرها لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وعدم اعترافها بالقومية الجزائرية[3].

3- تأسيس المنظمة الخاصة (OS):

تم انشاؤها خلال المؤتمر السري للحزب المنعقد ببوزريعة يومي 15- 16 فيفري 1947؛ كتنظيم شبه عسكري – سري يتولى مهمة التحضير والإعداد للكفاح المسلح[4]، عن طريق اختيار وتجنيد الشباب المتحمس المخلص والمتفرغ للعمل الثوري، وتكوينهم في الجانب العسكري الذي يشتمل على الدروس القتالية في الجبال مع التدريب الميداني على استعمال البوصلة والخريطة، وكذا الجانب السياسي العقائدي باعتبار أن المناضل المنخرط في المنظمة كان يتلقى تكويناً سياسياً وعقائدياً يرتكز أساساً على الدين الإسلامي[5]. هذا فضلاً على سعي هذا التنظيم الجديد للحصول عن الأسلحة وإعداد المخابئ ومراكز التدريب وتقسيم وتحديد الأدوار على المسئولين الجهويين[6]، مع العلم أنّ اكتشافه من طرف

---

[1]- جاء في مضمون الدستور أنّ الجزائر جزأ لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية وهي تتكون من ثلاثة مقاطعات (وهران، قسنطينة، الجزائر) بحيث يتساوى سكانها ذوي الجنسية الفرنسية في الحقوق والواجبات، مع العلم أنّه للفرد الجزائري الأحقّية التامة في البقاء على حالته الإسلامية ويخضع للحكم الإسلامي في أحواله الشخصية فقط، كما أنّ القوانين الفرنسية تطبق على الجزائريين شريطة أن يدرسها المجلس الجزائري، وأنّ اللغة العربية هي لغة رسمية ثانية، والدين الإسلامي مفصولا عن الحكومة إلاّ أنّ تنفيذ استقلاليته منوطة بقرارات الجمعية الجزائرية (البرلمان)، هذا كله في ظل تمتّع الجزائر تحت سلطة الوالي العام بمجلس (برلمان) منتخب يتكون من 120 عضواً 60 منهم جزائريون و60 فرنسيون. لمزيد من التفاصيل حول مضمون دستور الجزائر. ينظر: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي في الجزائر من خلال مذكرات معاصر (1947- 1954)، ج03، ط02، منشورات الساحلي، الجزائر، (د.ت)، ص 46.

[2]- عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص 42.

[3]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 84.

[4]- إبراهيم لونيسي، المنظمة الخاصة LOS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 06، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

[5]- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات تالة، الجزائر، 2010، ص ص 109، 110.

[6]- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830- 1954)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، وحدة رويبة، 1994، ص 237.

السلطات الاستعمارية في مارس 1950، لم يثن عن عزيمة الوطنيين الذين تكونوا فيه عن مواصلة الإعداد للعمل المسلح إلى أن تجسد فعلياً في مطلع نوفمبر 1954[1]، مثلما سنوضحه لاحقاً.

4- اعتقالات الوطنيين في صفوف المنظمة الخاصة:

لقد تم اعتقال عدد كبير من مناضلي المنظمة الخاصة من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي مباشرة بعد اكتشافها سنة 1950، بحجة التآمر على فرنسا والتحضير للانتفاضة ضدّها[2]، الأمر الذي دفع بالجماهير الشعبية إلى التظاهر يوم 04 ماي 1951 للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، واحترام الحصانة البرلمانية للنائب محمد خيضر الذي تم اعتقاله هو الآخر بدعوى مشاركته في تدبير مؤامرة ضدّ أمن الدولة الفرنسية[3]، غير أنّ السلطات الفرنسية قد عملت على قمع المتظاهرين مما أدى إلى تضامن أحزاب الحركة الوطنية ممثلة في جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري مع حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في قضية المنظمة الخاصة ومناضليها المعتقلين[4].

5- تأسيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

لقد تم الإعلان عن تأسيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها يوم 05 أوت 1951 في قاعة سينما "دنيازاد" بالجزائر العاصمة[5] بحضور ما يزيد عن 700 مندوب من مختلف التيارات السياسية (*PCA – OULAMAA – UDMA – MTLD*)، كخطوة ومحاولة ميدانية لتوحيد العمل فيما بينها[6]. ورغم مطالبتها علناً بإلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951 والتي كانت نتيجتها تعيين الإدارة لأشخاص لم يكلفهم الشعب الجزائري لتمثيله، وبضرورة احترام الحريات الأساسية للجزائريين، ومحاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين وإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة

---

[1]- عبد الحفيظ موسم، رفيق تلي، المرجع السابق، ص 66.

[2]- محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، المآل، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص 131.

[3]- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق(القرص المضغوط).

[4] – Mahfoud Kaddache, histoire du nationalisme algerien 1919- 1951, question nationalisme et politique, teme 02, édition E.N.A.L,(entreprise nationale du livre), alger, 1993, p 871.

[5]- عبد الحميد عومري، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 1951، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 21، العدد 02، جامعة باتنة 01، ديسمبر 2020، ص 208.

[6] - Nora Chaouia Ben Allégue, Algerie Mouvement Ouvrier E question national 1919 – 1954, edition O.P.U, alger, 2010, p 343.

على مصالي الحاج، مع إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية[1]، إلاّ أنّها لم تعمر طويلا؛ بسبب التناقضات التي سادت تشكيلتها، واختلافها حول مسألة المشاركة في الانتخابات العمالية لأكتوبر 1951، إذ سرعان ما انسحب منها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية من بعده، مما جعلها تفقد تجانسها وتتعطّل عن غايتها التي تأسست لأجلها[2].

6- ظهور أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

بدأت بوادر الأزمة في شكل خلاف داخلي بين مسئولي الحزب، ثم ما لبث أن بدأ الخلاف يطفو إلى السطح ليعرفه العام والخاص بعد شهر مارس 1950؛ على إثر تضارب آراء أعضاء اللجنة المركزية للحزب حول دور زعيم الحزب وصلاحياته، ورفضهم فكرة انفراد زعيم الحزب بالقيادة مدى الحياة[3]، لتصبح بذلك الأزمة علنية مع حلول ربيع 1953، حين انعقد المؤتمر الثاني للحزب بصفة علنية في مدينة الجزائر أيام 04- 05- 06 أفريل 1953؛ لمناقشة القانون الأساسي للحزب، بما فيه وظيفة الرئاسة، حيث اتفق المؤتمرون على إقرار مبدأ القيادة الجماعية في القرار والتسيير، وسيادة رأي الأغلبية على الأقلية مهما كان مركزها وما فيها[4]، الأمر الذي جعل رئيس الحزب "مصالي الحاج" وهو تحت الإقامة الجبرية "بنيورت (*Niort*) يشعر بأمر غير عادي، فنشره بأنه عملية مدبرة تستهدفه شخصياً [5] فدبت منذ ذلك الحين الفرقة داخل الحزب من خلال بروز ثلاثة تيارات[6] رئيسية هي:

* **التيار الأول**: أطلق عليه اسم الميصاليون، وهم الذين يكرسون الزعامة الفردية لمصالي الحاج؛ رافضين بذلك مبدأ القيادة الجماعية.

* **التيار الثاني**: أطلق عليه تسمية المركزيون بزعامة بن يوسف بن خدة، وهم يصرون على مبدأ القيادة الجماعية واحترام قرار ورأي الأغلبية مع ضرورة إدخال تعديلات على الخط السياسي للحزب.

---

[1] - Mohammed Teguia, l'algerie en guerre, OPU (office des publication universitaires, alger, 1981, p 123.

[2]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، ج02، في الجزائر 1925 – 1954 دار البصائر للنشر، الجزائر، 2008، ص 559.

[3]- توفيق برنو، أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) 1953 وقضية الصراع القائم بين جبهة التحرير الوطني والحركة الميصالية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 05، العدد 01، جامعة معسكر، ديسمبر 2010، ص ص 337، 338.

[4] - Meyrier Gilbert, histoire intérieure du FLN (1954- 1962), Casbah édition, Alger, 2003, p 107.

[5] - Mohammed Harbi, les archives de la révolution algérienne, préface de charles-roberts agéron, édition jeun afrique, Paris, 1981, p 67.

[6]- ينظر مخطط انقسام حزب ح.إ.ح.د صمن الملحق رقم 02.

* **التيار الثالث:** عرف باسم الثوريون ذلك أنه يضم شباب وأعضاء المنطقة الخامسة سابقاً، وهو تيار محايد يفضل الأسلوب المسلّح بدلاً من الأسلوب السياسي الفاشل[1].

7- ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل (*C.R.U.A*):

تأسست في 23 مارس 1954 بمدرسة الرشاد في العاصمة من طرف أربعة أعضاء؛ اثنين من قدماء المنظمة الخاصة وهما مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف ، وعضوين من اللجنة المركزية[2] وهما محمد دخلي (سي البشير) المسئول العام عن التنظيم، ومساعده رمضان بوشبوبة (سي موسى) مراقب التنظيم[3]. وقد كان هدف اللجنة الظاهري والرسمي كما يبدو من خلال تسميتها والمعلن عنه في بيان تأسيسها؛ هو التحرك لتوحيد الصفوف والمصالحة بين مختلف الاتجاهات في حزب ح.إ.ج.د؛ ضمن أفقٍ محدّد هو التحضير الجدّي للعمل المباشر ودفع الحزب برمته إلى العمل الثوري[4]، غير أنّها لم تنجح في ذلك، إذ سرعان ما وقع خلاف حاد بين قادتها، وبالضبط بين محمد دخلي ومحمد بوضياف، فبينما كان يرى الأول ضرورة استمرار اللجنة في مهمتها من أجل لم الشمل بين الأخوة الرفقاء "الفرقاء"، كان يرى الأخير أنّه يجب تجاوز هذه الأزمة والتفرغ للتحضير الميداني والمباشر للثورة التحريرية[5].

8- الخلاف داخل اللجنة الثورية والدعوة لاجتماع الـ 22 التاريخي:

لم يثن الخلاف الذي نشب بين أعضاء اللجنة الثورية من عزيمة بوضياف عن مواصلة مساعيه في التحضير للعمل المسلح من خلال تحويل وجهة اللجنة بدءاً من شهر ماي 1954 نحو الاتصال ببقايا المنظمة الخاصة وجماعة القاهرة لتحديد وضبط الخطوات الهامة لمشروع الكفاح المسلح من خلال

---

[1]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 101.

[2]- تشير بعض الدراسات إلى أنّ اختيار كل من محمد دخلي ورمضان بوشبوية من اللجنة المركزية راجع بالدرجة الأولى إلى موقعها في جهاز الحزب (ح.إ.ح.د) بوصفها مسؤولي التنظيم، فهما يراقبان كل الهياكل والأجهزة، وبالتالي فإن مساعدتها ضرورية في ضمان التواصل بالمناضلين الكفيلين بدعم جهود الحركة التي باشرها المنادون بالكفاح المسلح. ينظر:سعاد يمينة شبوط، الثورة الجزائرية في مرحلة المخاض (1953- 1954)، ظروف تأسيس جبهة التحرير الوطني (FLN) والحركة الوطنية الجزائرية (MNA) نوفمبر ديسمبر 1954، دورية كان التاريخية، العدد 21، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، سبتمبر 2013، ص 10.

[3]- محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط02، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 43.

[4]- عبد الحميد زوزو، الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954، الحلقة الخامسة، جريدة اليوم، العدد 04، نوفمبر 2000، ص 11.

[5]- محمد عباس، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 58.

الدعوة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية؛ على غرار اجتماع "22" التاريخي وإنشاء لجنة الستة[1] –مثلما سنوضحه في الدرس القادم عند حديثنا عن ميلاد ج.ت.و، وجيش التحرير الوطني–، وبقي أن نشير هنا إلى نقطة مهمة مفادها أن اجتماع "22" التاريخي ولجنة الستة قد ناوبا اللجنة الثورية للوحدة والعمل في موقفها وأهدافها بصفة واضحة، ذلك أنّ هذه اللجنة لم يعد لها أي وجود منذ أن أصبح تقسيم حزب ح.إ.ح.د أمراً مقضياً، دون أن تتمكن من تحقيق وحدته، وفي هذا الشأن يقول محمد بوضياف: "... وخلافاً لما جاء في كثير من النصوص فإن اللجنة الثورية للوحدة والعمل (*CBUA*) التي كانت أهدافها محدودة توقفت عن الوجود منذ أن أصبح حزب ح.إ.ح.د أمراً مقضياً، وعلى كل حال فإن اجتماع "22" ولجنة الخمسة قد ناوباها في مواقف أكثر وضوحاً..."[2].

وباعتبار أن اللجنة الثورية لم تكن حزبا أو حركة معروفة في أوساط المناضلين زيادة على فشلها في تحقيق الوفاق بين الجناحين المتصارعين[3]، وبعد عدة اتصالات ومشاورات بين الأعضاء القدامى للمنظمة الخاصة، تقرر عقد اجتماع موسع في 25 جوان 1954 . والهدف منه الإسراع في مباشرة الكفاح المسلح بعد أن فشلت كل المحاولات السياسية التي قام بها أعضاء الحزب من مصاليين ومركزيين بما في ذلك محاولات لحل النزاع القائم بين الطرفين والذي أثر سلبا على القاعدة النضالية لهذا الحزب الوطني[4].

لقد تم اختيار مكان الاجتماع في دار المناضل إلياس دريش بالمدينة أعالي العاصمة ، وأوكلت مهمة رئاسته إلى مصطفى بن بلعيد ، وبدأت أشغال الاجتماع بتلاوة التقارير من طرف بعض أعضاء المنظمة الخاصة منهم محمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف ومراد ديدوش، وكانت كل التقارير حول الأوضاع السياسية العامة ذات الصلة بنشاط الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية علما أن جل التقارير أشارت إلى المشاكل التي كان تتخبط فيها الحركة بسبب الصراعات الداخلية خاصة بين المصاليين والمركزيين وكان من أبرزها أشار إليه محمد بوضياف في تقريره المقدم في هذا الاجتماع ما

---

[1]– سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 11.

[2]– محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 55.

[3]– سيف الغسلام الزوبير، مؤامرة من خلف الستار، مطبعة النخلة، الجزائر، ص 51.

[4]– عمار بوحوش، تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد 03، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 46.

يلي : نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة يجب علينا أمام أزمة الحزب ووجود حزب تحرير في كل من تونس والمغرب أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا.[1]

وتضمنت جل أعمال الاجتماع موضوع الثورة المسلحة إن حان وقت تفجيرها أم يتطلب ذلك وقتا إضافيا للتفكير ، أمام هذا التردد جاء تدخل سويداني بوجمعة سريعا وقاطعا بقوله" : هل نحن ثوريون أم لا؟، وإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر لتفجير الثورة .؟"[2]

لقد خلص المجتمعون إلى المصادقة على عدة نقاط مهمة وأساسية جاءت في شكل لائحة تضمنت ما يلي:

- إدانة كل المتسببين في تصدع الحركة من الطرفين.
- الإسراع في إنقاذ الحركة من الذوبان والانهيار.
- الثورة المسلحة هي الطريقة الوحيدة لتحرير الجزائر.
- تجاوز كل الخلافات الداخلية واعتبار مصلحة الحركة فوق الجميع[3].

وكانت مجموعة 22 تتكون مما يلي:

-المشرفون الرئيسيون على الإجتماع :

محمد بوضياف مصطفى بن بولعيد محمد العربي بن مهيدي مراد ديدوش. رابح بيطاط و مشاركون آخرون[4] من مختلف المناطق .

---

[1]– محمد عباس، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 149..

[2]– سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 11.

[3]– محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 61.

[4] – منطقة الوسط :العاصمة : عثمان بلوزدان . محمد مرزوقي . الزبير عجاج . إلياس دريش-. و من البليدة : سوداني بوجمعة . أحمد بوشعيب.

-منطقة الغرب : وهران : عبد الحفيظ بوصوف .بن عبد المالك رمضان.

-منطقة الشرق : قسنطينة : محمد مشاطي .عبد السلام حباشي . رشيد ملاح . السعيد بوعلي.

-شمال قسنطينة : يوسف زيغود .الأخضر بن طوبال .عمار بن عودة . مختار باجي.

– الصحراء (بسكرة): عبد القادر العمودي

وبعد عرض شامل للأوضاع العامة ، اتفق الجميع على تعيين لجنة تتابع عملية التحضير، حيث انتخب محمد بوضياف مسئولا وطنيا ومنسقا لهذه اللجنة التي كانت عبارة عن أمانة تنفيذية للقرارات الصادرة عن اجتماع 22، وقد بادر محمد بوضياف بتشكيل هذه اللجنة التي شملت الأعضاء الأوائل الذين دعوا إلى هذا الاجتماع وهم : بوضياف منسقا عاما وعضوية كل من محمد العربي بن مهيدي ومصطفى بن بلعيد ورابح بيطاط ومراد ديدوش[1].

وعلى ضوء هذا الاجتماع ظهرت مجموعة الخمسة التي عقدت أول اجتماع سري تحضيري لها في حي القصبة العتيق بأعالي العاصمة في منزل المناضل عيسى كشيدة صاحب كتاب مهندسو الثورة وفيه تطرقت المجموعة إلى كل ما تناوله اجتماع 25 جوان وخرجت بالقرارات التالية :

- دعوة كل مناضلي المنظمة الخاصة وإعادة هيكلتهم عسكريا.
- الاستمرارية في التدريب العسكري لأعضاء المنظمة الخاصة من خلال كتيباتها السابقة.
- تنظيم الأفواج المسئولة على جمع السلاح لتفجير الثورة.
- توزيع المهام والمسؤوليات على أعضاء اللجنة التنفيذية الخمسة.
- التعهد على العمل كقيادة جماعية تفاديا للأخطاء السابقة التي وقع فيها الحزب[2].
- تكليف مراد ديدوش الاتصال بمنطقة القبائل الكبرى وإقناع مناضليها بالانضمام إلى فكرة الثورة المسلحة انطلاقا من هذا الاجتماع الذي انعقد في ظروف سرية كان لزاما على مجموعة الخمسة البحث عن ممثل لمنطقة القبائل[3]، ولم يكن في هذا الظرف إلا كريم بلقاسم رغم ارتباطه بالحاج مصالي وعلاقته المتينة بالميصاليين، خاصة وأنه كان من الرافضين للتعامل مع المركزيين مع تحفظه على محمد بوضياف وجماعته لكونهم كانوا على علاقة مع المركزيين، ورغم ذلك سعت مجموعة الخمسة للاتصال به عن طريق الهاشمي حمود ثم جاء دور مراد ديدوش الذي لم يستطع إقناع كريم بلقاسم وبعده كان الدور لمصطفى بن بلعيد الذي أقنعه بحضور الاجتماعات إلى جانب نائبه عمر أوعمران، وبذلك انتقل العدد من خمسة إلى ستة[4].

---

[1]- عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 59.

[2]- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 119.

[3]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 98.

[4]- سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 36.

وفي المقابل كانت هناك موافقة مبدئية للعمل المسلح من طرف المجموعة التي كانت في الخارج وهي:

أحمد بن بلة، محمد خيضر وحسين آيت أحمد، حيث أوكلت مهمة شراء الأسلحة إلى السيد أحمد بن بلة في حين أوكلت المهمة السياسية إلى محمد خيضر وبذلك أصبحت المجموعة تعرف بعددها أي مجموعة التسعة[1].

9- لقاءات مجموعة الستة وضبط الإجراءات الأخيرة لتفجير الثورة التحريرية:

بانضمام كريم بلقاسم إلى مجموعة الخمسة توسع العدد إلى ستة وأصبح هناك تمثيل عام لمناطق الوطن وعليه بدأت سلسلة من الاجتماعات المصيرية بداية من شهر سبتمبر 1954 تناولت التحضيرات للثورة وكان **اجتماع بولوغين** في شهر أكتوبر *1954* في منزل بوقشورة بحي ***(pointe pescade)*** رايس حميدو بعد أن تم الاتصال بكريم بلقاسم وموافقته على الانضمام إلى الجماعة للقيام بالثورة وحضر في هذا الاجتماع من يعرفون بمجموعة الستة وهم :بوضياف، مصطفى بن بوالعيد، العربي بن مهيدي، مراد ديدوش، رابح بيطاط وكريم بلقاسم وقد تم الاتفاق على القرارات التالية :

- لامركزية العمل بسبب اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر وصعوبة الاتصالات.
- لكل منطقة الحرية في العمل إلى غاية موعد عقد مؤتمر وطني.
- تحويل المنظمة السياسية أي الحزب إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري.
- تحويل المنظمة الخاصة إلى جيش التحرير الوطني الجزائري.
- جبهة التحرير هي جبهة كل الجزائريين بمختلف انتماءاتهم السياسية.
- اعتبار 15 أكتوبر بداية انطلاق عملية تحرير الجزائر.
- إنجاح عملية التنسيق بين الداخل والخارج مع إعطاء الأولوية للداخل قصد إنجاح العمل المسلح .
- تحرير بيان ثوري موجه لكافة شرائح المجتمع الجزائري وإلى الرأي العام العربي والعالمي[2].
- تقسيم الجزائر إلى مناطق على النحو التالي مع تحديد المسؤوليات:

المنطقة الأولى (الأوراس): بقيادة مصطفى بن بلعيد ونائبه بشير شيحاني وعجول عجول.

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 49.

[2]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص ص 102 . 103

المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): بقيادة مراد ديدوش وينوبه يوسف زيغود.

المنطقة الثالثة (القبائل): بقيادة كريم بلقاسم وينوبه عمر أوعمران.

المنطقة الرابعة (الوسط): بقيادة رابح بيطاط وينوبه بوجمعة سوداني.

المنطقة الخامسة (الغرب): بقيادة محمد العربي بن مهيدي وينوبه عبد الحفيظ بوصوف.

المنطقة السادسة، يعين لها قائد لاحقا لخصوصية المنطقة[1].

وما بين 10 و 24 أكتوبر 1954 كان الاجتماعان الأخيران قبيل اندلاع ثورة أول نوفمبر حيث تم تحديد الوقت والذي صادف يوم الاثنين 1 نوفمبر على الساعة الصفر وكانت المناسبة بالنسبة للفرنسيين هو عيد القديسين وفي 24 أكتوبر انتهى آخر اجتماع تم فيه التطرق إلى كل الترتيبات بحيث التحق كل مسئول بمنطقته لتولي مهمة تفجير الثورة.[2] .

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس أن الجزائر قد عرفت سلسلة من التطورات السياسية طيلة الفترة الممتدة من 1945 وإلى غاية 1954، وهي التطورات التي فرضت خيار ومنطق الكفاح المسلح ضمن مسيرة التحرر الوطني انتهى بميلاد فصيل ثوري تولى مهمة التحضير للثورة كضرورة حتمية لإنقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه.

[1]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 71.

[2]– سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 39

الدرس الثالث

ميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين

1- الخلفيات التاريخية لميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

1-1- تقارب الوطنيين المؤسسين لحزب جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين من خلال اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

1-2- مكانة اجتماع الـــ 22 التاريخي ودوره في تكريس وحدة الوطنيين المؤسسين للجبهة والجيش.

1-3- انضمام ولاية القبائل وجماعة القاهرة لتشكيلة الوطنيين المؤسسين لجبهة وجيش التحرير الوطنيين.

2- اجتماع لجنة الستة التحضيري وميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

2-1- التأسيس والإعلان الرسمي عن ميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

2-2- تسمية جبهة وجيش التحرير الوطنيين: الحقيقة والأبعاد.

2-3- لمحة موجزة عن علاقة الجبهة بجيش التحرير

3- المبادئ الأيديولوجية لجبهة وجيش التحرير الوطنيين.

3-1 – المبادئ الأيديولوجية لجبهة التحرير الوطني (F.L.N)

3-2- المبادئ الأيديولوجية لجيش التحرير الوطني (A.L.N)

تتفق غالبية الكتابات التاريخية المختصة في التأريخ لحزب (ج.ت.و) وجيش التحرير الوطني على أنّ النواة الأصلية لهذين الجناحين قد تشكلت عبر ثلاثة مراحل مهمّة، تتصدّرها اللجنة[1] الثورية للوحدة والعمل؛ التي ضمّت مؤسسي الجبهة والمركزيين إلى جانب أنصار العمل المسلّح المباشر من أمثال مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف[2]، ثم تأتي بعدها مجموعة الاثنين والعشرون (22) كمبادرة ميدانية لتجسيد المشروع الثوري، لتكتمل خلال المرحلة الأخيرة بانضمام كل من البعثة الخارجية لحزب (ح.إ.ح.د) ممثلة في جماعة القاهرة (حسين آيت أحمد، حمد بن بلة، محمد خيضر)، وانضمام ولاية القبائل أيضا، مع بقائها على ارتباط بالاتجاه الميصالي[3]. وبهذا تكون وجهات النظر السياسية لنواة الحزب والجيش، قد تبلورت ميدانيا داخل المنظمة الخاصة؛ من خلال التجربة المشتركة في النضال التي جعلت من أعضائها جماعة واحدة ووحيدة الاتجاه في مواجهة الجماعات (التوجهات) الأخرى[4].

I- الخلفيات التاريخية لميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين:

I-1- تقارب الوطنيين المؤسسين لحزب (ج . ت . و) وجيش التحرير من خلال اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

فكما هو معلوم أنّ أزمة حزب (ح.إ.ح.د) قد أدّت في الواقع إلى حدوث قطيعة نهائية؛ في جوّ مشحون بالكراهية وتبادل التهم باحتكار المناصب الحزبية العليا، والابتعاد عن المبادئ والأهداف

1- الأصل أن اختيار لفظة "لجنة" كأوّل كلمة في التسمية، يدلّ على خيار القيادة الجماعية ووحدة الصف، مع نبذ قبضة الزعامة الشخصية على مسار الثورة والكفاح المسلح. ينظر: محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور، الانبعاث (احكي لي عن 01 نوفمبر 1954)، ج 03، تر: الحاج مسعود مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 187.

2- يتفق الطرح القائل بأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي المحطة الأولى لتشكل حزب (ج.ت.و) مع الطرح الذي يعيد الإرهاصات الأولى لظهور ذات الحزب (ج.ت.و)، إلى استفحال الأزمة داخل حزب (ح.إ.ح.د)، ذلك أن انسداد العلاقة بين الميصاليين والمركزيين في إطار ما يعرف بأزمة الحزب، هو الذي عجّل في الأصل بميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل. ينظر: إبراهيم لونيسي، ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956، مجلة المصادر، العدد 12، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، ماي 2005، ص 113. انظر أيضا: سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 10.

3- تشير بعض الدراسات التاريخية إلى بقاء بعض العناصر من ولاية القبائل على ارتباط بالتوجه الميصالي إلى غاية 1956. ينظر، فاطمة بودرهم، حزب جبهة التحرير الوطني: دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة (1954- 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1994، ص 50.

4 - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954- 1962)، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، ط01، بيروت، 1983، ص ص 103، 104.

المنشودة[1]، الأمر الذي عجّل بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل كتنظيم يهدف إلى توحيد الصفوف والمصالحة بين مختلف الاتجاهات داخل الحزب؛ ضمن أفقٍ محدّدٍ هو التحضير الجدّي للعمل المباشر ودفع للحزب برمّته إلى العمل الثوري[2]. وقد تشكلت اللجنة في بداية أمرها ولغاية مقصودة – كما أشرنا في الدرس السابق – من أربعة أعضاء بارزين؛ اثنين من قدماء المنظمة الخاصة وهما محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، واثنين من اللجنة المركزية وهما محمد دخلي ورمضان بوشبوبة[3]، لتكون بذلك بمثابة المحطة الأولى لمحاولة لم صفوف الحزب وتحقيق وحدته الإيديولوجية والعملية[4]؛ بغية الوصول إلى الهدف الأسمى المتمثل في الاستقلال الذي ستتبناه أيضاً جبهة التحرير الوطني، عن طريق فتح المجال لتوحيد كلّ تيارات الحركة الوطنية حول برنامج سياسي واحدٍ وواضح من حيث الوسائل والغايات[5].

فعلى الرغم من مبادرة أعضاء اللجنة الثورية في إعلان حركة رأي كفيلة بترحيد القاعدة النضالية[6]، إلاّ أنهم لم يتمكنوا من تحقيق مبتغاهم، خاصة بعدما اتضح لهم أن النزاع بين المصاليين والمركزيين لم يزد إلاّ تفاقماً، بعدما أصبح كلّ طرفٍ يحضّر مؤتمره الخاص لتكريس القطيعة، وكأن الأمر يسير بلا رجعة نحو الانشقاق[7]، ليزداد الأمر سوءاً بعد الخلاف الذي نشب بين أعضاء اللجنة ذاتها ولاسيما الخلاف بين محمّد دخلي ومحمّد بوضياف؛ فبينما كان يرى الأول ضرورة استمرار اللجنة في مهمتها من أجل لمّ الشمل بين الإخوة الرفقاء "الفرقاء"، كان يرى الأخير أنه يجب تجاوز

1– سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 10.

2– عبد الحميد زوزو، الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة أول نوفمبر 1954، الحلقة الخامسة، جريدة اليوم، العدد 674، 04 نوفمبر 2000، ص 11.

3– محمد بوضياف، التحضير لأوّل نوفمبر 1954، ط02، عناية وتقديم السيّد عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص ص 42، 43.

4– يمكن الإشارة في هذا المقام من باب التوضيح إلى كون فكرة "الوحدة والعمل" فكرة سابقة في أدبيات الحركة الوطنية عن ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بعدما جعلت من الوحدة وحدة إيديولوجية سيّاسية حول هدف محدّد هو الاستقلال، ومن العمل خطوة جريئة نحو الاتحاد حول الوسيلة الممكنة لتحقيق الاستقلال والمتمثلة أساساً في الثورة. ينظر: سعاد يمنة شبوط، المرجع السابق، ص 10.

5– فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص 51.

6– عيسى كشيدة، مهندسو الثورة: شهادة، ط02، تقديم عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 62.

7– مبروك بلحسين، المراسلات بين الداحل والخارج، الجزائر – القاهرة (1954 – 1962)، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 32.

هذه الأزمة والتفرّغ للتحضير الميداني المباشر لاندلاع الثورة التحريرية[1]، وهو ما انعكس سلباً على العلاقة الظرفية بين اللجنة المركزية وأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2].

1-2- مكانة اجتماع الـ "22" التاريخي ودوره في تكريس وحدة الوطنيين المؤسسين للجبهة والجيش:

لقد عمل بوضياف على عقد اجتماع تنسيقي مع بن بولعيد وديدوش وبن مهيدي وبيطاط خلال شهر ماي 1954، وهو الاجتماع الذي ترتب عنه تغيير استراتيجية العمل نحو التحضير الفعلي للعمل المسلح، مع الاحتفاظ مؤقتاً بغطاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[3]. فتقرّر بذلك استدعاء قدماء المنظمة الخاصة المتواجدين عبر أنحاء الوطن، المؤمنين بحتمية العمل العسكري لحضور اجتماع تاريخي، عُرف باجتماع "ال22" الذي عُقد في النصف الثاني من شهر جوان (25 جوان) 1954 بمنزل المناضل إلياس دريش في كلو صلابي (بلدية المدينة حالياً) بأعالي العاصمة[4]، بحضور 22 شخصية وطنية ثورية لتبادل الآراء حول المحاور الأساسية المتعلقة بالكفاح المسلح التي عرضها بوضياف على مسامع الحاضرين والمتمثلة في:

- لمحة عن مسيرة المنظمة الخاصة من التأسيس إلى الاكتشاف (1952 – 1954).
- التحضيرات الميدانية التي قامت بها عناصر المنظمة منذ بداية 1952.
- أزمة الحزب وتداعياتها.
- قيام الثورة في كل من تونس والمغرب[5].

وبعد نقاش حادٍّ وطويل استغرقته الفترة المسائية حول عناصر التقرير التي عرضها بوضياف، خلص الحاضرون في الاجتماع إلى ضرورة الإعلان عن قرار الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز

---

[1]- محمّد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 58.

[2]- انتهت العلاقة المؤقتة بين الطرفين بعد ان عمدت عناصر اللجنة المركزية (دخلي وبوشبوبة) إلى سحب ثقتها من اللجنة الثورية للوحدة والعمل والعودة مجدّداً إلى صفّ اللجنة المركزية. لمزيد من التفاصيل ينظر: شهادة يوسف بن خدة، جريدة الشعب، 19 أوت 1985. ينظر أيضا: شهادة رمضان بوشبوبة، ضمن كتاب: محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 199.

[3]- محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 46. ينظر أيضا: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 32.

[4]- سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 10.

[5]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسّياسي من خلال مذكرات معاصر 1947 – 1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 456.

الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر[1]، وهو القرار الذي أخذ طريقه في التجسيد مباشرة بعدما تم انتخاب محمد بوضياف مسؤولا وطنيا وتكليفه بتشكيل أمانة تنفيذية تقود الحركة الثورية وتطبق القرارات المتخذة في الاجتماع[2]، حيث شكل في اليوم الثاني لجنة الخمسة[3]، التي عقدت اجتماعها الأوّل في مدينة الجزائر، بمنزل المناضل عيسى كشيدة الواقع بشارع بربروس بحي القصبة لاستئناف التكوين العسكري من خلال إقامة التربصات التكوينية للمناضلين وإعادة ضمّ وهيكلة الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة ضمن الحركة الثورية المستحدثة[4]. هكذا كان اجتماع "ال22" التاريخي بمثابة الخطوة الأساسية الرئيسية لإعلان الثورة المسلحة، خصوصاً وأنّه ضمّ العناصر الثورية ممّن أدانت الجماعة المتسببة في انقسام الحزب، لتعلن بذلك عن الكفاح المسلح كخيارٍ أنجح لتحرير الجزائر[5]، هذا فضلاً على تكريسه للجنة الخماسية كقيادة للحركة الوليدة. ولعلّ هذا ما جعل العديد من الدراسات التاريخية الأكاديمية تعتبر اجتماع "ال22" على أساس أنه القاعدة الأولى للثورة أو الجمعية التأسيسية التي أخرجت جبهة التحرير الوطني إلى الوجود[6].

1-3- انضمام ولاية القبائل وجماعة القاهرة للوطنيين المؤسسين لجبهة وجيش التحرير الوطنيين:

أمّا فيما يخص المرحلة الأخيرة التي اكتملت خلالها تشكيلة الجماعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني، فقد تجسّدت ميدانياً من خلال التطوّرات المهمة التي حدثت ضمن صفوف الوطنيين بعد ميلاد لجنة الخمسة، والمتمثلة أساساً في انضمام ولاية القبائل وجماعة القاهرة، كخطوة مهمة نحو الإعلان عن ميلاد وتأسيس جبهة وجيش التحرير الوطنيين[7]. فعلى الرغم من كون بوضياف ورفاقه في لجنة الخمسة كانوا على علم بأن منطقة القبائل لا تزال منحازة إلى مصالي وجماعته، إلّا أنّ الاتفاق

1- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 60.

2- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 85.

3- يعتبر تشكيل لجنة الخمسة، كهيئة قيادية تنسيقية (هيئة الأركان) من اهم مخرجات إجتماع "ال22" التاريخي، وقد ضمت عند بداية أمرها كل من: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط. ينظر، عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 71.

4- عقدت نخبة الخمسة إجتماعها الأوّل بتاريخ 28 جوان 1954 وذلك بهدف تقييم الوضع ودراسة التوصيات المنبثقة عن اجتماع "ال22" التفكير في سبل تنفيذها. ينظر: عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 71.

5- عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص ص 216 – 219 (بتصرّف).

6- سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 12.

7- فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص 52.

على قرار الثورة في اجتماع "ال22" قد دفعهم إلى المضي بعزيمة نحو إشراكها (منطقة القبائل) في العمل المسلح، لما لهذا الجزء من التراب الوطني من أهمية استراتيجية في مسار الكفاح المسلّح[1].

ولأجل ذلك تم تكليف ديدوش مراد بترتيب الاتصال بمسؤوليها، وهي الاتصالات التي انتهت بعد جهد كبير بانضمام مسئولو فيدرالية القبائل إلى الحركة الثورية التي باشرتها لجنة الخمسة. هذه الأخيرة التي أصبحت تعرف بلجنة الستة بعد انضمام كريم بلقاسم إليها، وهو الانضمام الذي مثل في حدّ ذاته انضمام لجزء من القبائل في مرحلة أولى إلى هذه النواة التي ستحرّر عقد ميلاد الثورة الجزائرية من خلال الإعلان عن ميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين كجناحين أساسيين لقيادة الكفاح المسلح[2].

ومن جهته أيضا فقد تكلّف المناضل محمد بوضياف شخصيّاً بمهمة التواصل مع مندوبية الحزب بالقاهرة[3]؛ بهدف إقناعها بالانضمام إلى مشروع الكفاح المسلّح الذي انتهت إليه لجنة الستة، فسافر لأجل ذلك إلى سوريا في مطلع شهر جويلية 1954، أين تمكّن من لقاء المناضل أحمد بن بلة في مدينة "بيرن" السويسرية. وحسب محمد بوضياف فإن أهمية هذا اللقاء قد جعلته يستدعي كلاًّ من بن بولعيد وديدوش وبن مهيدي للحضور معه قصد إطلاع بن بلة على التطوّرات المهمة التي جرت خلال الأشهر الأخيرة، مع شرح مخطط عملهم، وما ينتظرونه من المندوبية الخارجية بالقاهرة، لينتهي اللقاء بموافقة بن بلة على عمل لجنة الستة في الحين مع التزامه بنيل مساندة دعم العضوين الآخرين (خيضر وآيت أحمد) في المندوبية[4]، فأضحت بذلك لجنة الستة تعرف بلجنة التسعة بعد انضمام جماعة القاهرة التي أسندت لها مهمة الدعاية للثورة في الخارج وتزويدها بالسلاح[5].

كانت هذه هي أهم الترتيبات التي انتهت بعد مخاضٍ طويل إلى بناء هيكل سياسي وعسكري لقيادة العمل المسلح وضمان نجاعته، من خلال **الإعلان رسمياً عن تأسيس جبهة وجيش التحرير**

1- محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 56.

2- عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 81.

3- تكونة مندوبية الحزب بالقاهرة من المناضل محمد خيضر كعضو سابق في المكتب السياسي للحزب والمناضل حسين آيت احمد كمسئول سابق في المنظمة الخاصة (1948- 1949)، والمناضل أحمد بن بلة كمسؤول في المنظمة الخاصة أيضاً خلال الفترة (1949- 1950). ينظر: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 34.

4- محمد بوضياف، المصدر السابق، ص ص 52، 53.

5- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 86.

الوطنيين مباشرة بعد انضمام جماعة القاهرة للحركة الثورية الفتية وشروعها في وضع الرتوشات الأخيرة لإعلان الكفاح المسلح. وكان ذلك بصفة رسمية خلا اجتماع 23 أكتوبر 1954[1].

2- اجتماع لجنة الستة التحضيري وميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين:

2-1- التأسيس والإعلان الرسمي عن ميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين:

شرعت لجنة الستة في عقد لسلسلة من اللقاءات التاريخية لدراسة الجوانب المتعلقة بالتحضيرات المادية والمعنوية والإستراتيجية (وسائل التنظيم، الهيكلة، نوعية القيادة) للثورة التحريرية[2]. وفي هذا السياق عقدت اجتماعها الأخير (قبل اندلاع الثورة) بتاريخ 23 أكتوبر 1954 في منزل المناضل "بوكشورة مراد" الكائن في 42 شارع "كونت غيو" في "بوانت بيسكاد"، شارع "بشير بديري" (الرايس حميدو حاليا)[3]، أين تم وضع اللمسات الأخيرة للمهام العسكرية المسطرة ومراجعة أهداف الثورة بصفة نهائية[4]. وخلال هذا الاجتماع تقرر تسمية المنظمة الجديدة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) باسم جبهة التحرير الوطني، وتسمية التنظيم العسكري باسم جيش التحرير الوطني كجناح عسكري يدعم الجناح السياسي ينفذ قراراته[5].

وقد تحدث المناضل "عيسى كشيدة" في شهادته عن هذا الانجاز قائلا: "...وجدت نفسي صدفة في ظهيرة ذلك الثالث والعشرين أكتوبر 1954 حاضراً للاجتماع التاريخي الأخير الذي سيقرر فيه كلّ من بوضياف وبن بولعيد وبن مهيدي وبيطاط وديدوش وكريم مصير شعب بكامله... في هذا اليوم الأغر ستة رجال من الشعب. يمثلون تياراً له جذوره الراسخة في المنظمة الخاصة... ستة رجال طالما ذاقوا من اللعنات والقذف وسموم الهجاء، ستة رجال تحذوهم نفس العزيمة، وفي وثبة واحدة، حرّروا عقد ميلاد حركة تجديد تدعى "جبهة التحرير الوطني"، وشقها الآخر "جيش التحرير

---

[1]- سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 13.

[2]- سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 13.

[3]- عيسى كشيدة، المرجع السابق، ص 96.

[4]- نفيسة دويدة، ميلاد جبهة التحرير الوطني 1954، إشكالات الراهن وتحديات المأمول، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 08، العدد 01، جامعة معسكر، جوان 2017، ص 116.

[5]- سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 116.

الوطني"... ستة رجال أوضحوا في ندائهم إلى الشعب الجزائري بأنهم مستقلون عن الجماعتين الذين تتصارعان من أجل السلطة، وبأن الكفاح المسلح الذي أعلنوه موجّه ضدّ الاستعمار..."[1].

هكذا وبفضل هذه الترتيبات الجادة استطاع ثلة من الوطنيين الجزائريين الذين هم في الأصل من الإطارات العليا في حزب الشعب –ح إ ح د–[2] أن يؤسسوا هذين الجناحين لقيادة الكفاح المسلح، وإذا كان تأسيسها قد تقرّر خلال اجتماع 23 أكتوبر 1954، فإن ظهورهما بصفة علنية قد تأخّر إلى غاية 01 نوفمبر 1954[3]، بحيث ظل عنوان الجبهة والجيش في طي الكتمان ولم يعلن عنهما إلّا في بيان الإعلان الثوري (بيان أول نوفمبر) الذي شرع في توزيعه غداة اندلاع الثورة، فلم يرد ذكرهما قبل الفاتح من نوفمبر لا في خطاب ولا في تقرير ولا في مذكّرة إعلامية...[4].

2-2- تسمية جبهة وجيش التحرير الوطنيين: الحقيقة والأبعاد:

أمّا بخصوص تسمية هذين الجناحين فقد قررت لجنة الستة تسمية الجناح السياسي باسم "جبهة التحرير الوطني"؛ بهدف ترك المجال مفتوحا أمام كل الجزائريين مهما تعدّدت انتماءاتهم السياسية والإيديولوجية للانضمام لهذا التنظيم السياسي الجديد دون أي اعتبار آخر[5]. بما يمكن من توحيد كل تيارات الحركة الوطنية ودفعها نحو تبني برنامجها السيّاسي، خصوصاً ونحن نعلم أن الجبهة قد وضحت منذ إعلان تأسيسها –بصفة رسمية– بأنها ليست من المنظمات القائمة على التنافس مع تشكيلات سيّاسية أخرى؛ بقصد استمالت إتباعها إليها كونها لا تمارس المزايدة السيّاسيّة[6]. فهي تعمل في إطارها النضالي من أجل إقناع الجميع بأن تحرير الجزائر مهمة يشترك فيها

1- عيسى كشيدة، المرجع السابق، ص 98.

2- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع...، المرجع السابق، ص 103.

3- تنتمي جماعة الوطنيين المؤسسين لجبهة وجيش التحرير الوطنيين إلى الكوادر العليا في حزب الشعب ثم حركة الانتصار فيما بعد، وكان اثنان منهم قد وصلوا سابقاً إلى المكتب السيّاسي (خيضر وآيت أحمد)، وأربعة إلى اللجنة المركزية (آيت أحمد، بن بلة، بن بولعيد، وخيضر) ومارس ثمانية مسؤوليات مهمة في التنظيم (بوضياف، ديدوش وبن مهيدي، بوصوف، بن عبد المالك ومشاتي وبوعلي وكريم)، وعلى صعيد التعليم كانوا يحوزون في مجموعهم على شهادة الدروس الابتدائية، بل كان بعضهم بدأ دروساً ثانوية بالفرنسية والعربية، إلّا أنّه يمكن اعتبارهم عصاميين حصلوا على الأساسي في تكوينهم في مكان العمل، وهم لم يكونوا يمثلون جغرافيا كل أقاليم البلاد فستة عشر منهم جاؤوا من ولاية قسنطينة، وستة من ولاية الجزائر، واثنان من ولاية وهران وستة من ولاية القبائل.... عن تفاصيل وخصائص الجماعة المؤسسة للجبهة والجيش ينظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص ص 04، 05.

4- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954 – 1962)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 81.

5- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، طبعة جديدة ومنقحة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 81.

6- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص 166، 167.

الجميع دونما تفاضل في ذلك بين فئة أو أخرى[1] وبهذا تكون التسمية الجديدة (الجبهة) ترجمة صريحة لمهمة القيادة الثورية التي تقتضي محو ممارسات الماضي ضمن المسار النضالي للحركة الوطنية. لا سيما ما تعلق فيها بتحرير المناضلين من ظاهرة عبادة وتقديس الزعامات الحزبية[2]، ومن ثمة إدخال الشعب في مرحلة جديدة تُمنح فيها إمكانية المشاركة في معركة التحرير للجميع، مع فتح الأبواب على مصارعها لأولئك الذين يريدون المساعدة والخدمة مهما كان ماضيهم[3].

وحسب المناضل محمد بوضياف فإن تسمية الجبهة تحمل في أصلها تأثيرات داخلية مستمدة من وحي تجربة الحركة الوطنية الجزائرية بمعناها الواسع، سواء مع الجبهة الجزائرية المسلمة في أواخر الثلاثينات، أو مع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها مع مطلع الخمسينات من القرن العشرين[4].

أمّا بالنسبة لجيش التحرير الوطني، فإن في تسميته قصدٌ لضمّ جميع الطاقات الراغبة في تحرير الجزائر من الاستعمار. هو ما نلمسه في نصّ بيان جبهة التحرير الذي نقرأ فيه بخصوص هذا الشأن ما يلي: "... وهكذا تتخلّص من جميع التنازلات المحتملة ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين؛ من جميع الطبقات الاجتماعية أن تنظم إلى الكفاح التحرّي دون أدنى اعتبار..."[5]، ولعلّ هذا ما شجّع المجاهدين المسلحين منهم وغير المسلحين على الانخراط في صفوف جيش التحرير، تحقيقا للهدف الأقصى المتمثل في الاستقلال[6].

2-3- لمحة موجزة عن علاقة الجبهة بجيش التحرير:

من خلال ما سبق يتّضح لنا وُجود ارتباط جوهري بين جبهة وجيش التحرير الوطنيين، كجناحين أساسيتين لتنفيذ مشروع الكفاح المسلح وتحقيق أهدافه،فجيش التحرير هو بمثابة المنظمة

1- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 25.

2- إبراهيم لونيسي، ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوّراتها إلى غاية 1956، مجلة المصادر، المجلد 07، العدد 02، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، ماي 2005، ص 127.

3- فرحات عباس، تشريع حرب، سلسلة المترجمات، تر: أحمد منصور، المسك للطباعة والنشر، الجزائر، (د.ت)، ص 84.

4- نقلا عن، سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 23.

5- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السيّاسية حتى ليلة نوفمبر 1954، المجلد 01، العدد 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص 50.

6- فرحات عباس، المرجع السابق، ص 85.

العسكرية لجبهة التحرير الوطني، والجبهة في أصلها هي القاعدة الأساسية للمجاهدين في جيش التحرير[1]، وهو ما يدلّ دلالة واضحة على العلاقة التكاملية بينهما ضمن مسار تحرير الجزائر، ذلك أن النضال السياسي لوحده، قد أصبح –بناء على ما توصّل إليه أنصار الكفاح المسلح من الثوريون– عقيماً وعاجزاً عن تحقيق أهداف النضال الوطني، الأمر الذي جعل القيادة الثورية تحرص على ضرورة اللّجوء إلى الجمع بين الأسلوبين السيّاسي والعسكري معاً، كأنجع خيار لتحرير الجزائر إبّان الثورة[2]. مثلما جاء واضحاً في إحدى المنشورات السرية لجبهة التحرير الوطني المؤرخة في جوان 1955 والتي تعكس مدى ارتباط هذين الجناحين ببعضهما البعض. إذ نقرأ فيه ما يلي: "إن جبهة التحرير الوطني هي عين جيش التحرير الوطني التي يرى بها. وأذنه التي يسمع بها، وعلى مناضلي الجبهة فعل المستحيل لتسهيل مهمة الجيش على جميع الأصعدة..."[3]، فعلى الرغم من المجاز الوارد في هذا المقطع من المنشور، إلاّ أنّه يعكس بحق مدى ارتباط الجيش بالجبهة ومساعدة بعضهما البعض أثناء مهامهما التحرّرية.

وللإشارة فقد ظلت العلاقة التكاملية بين جبهة وجيش التحرير الوطنيين قائمة ومستمرة في ظل التنظيم المؤسساتي المستحدث إبّان الثورة على ضوء أرضية الصومام[4]. فعلى الرغم من أن المجلس الوطني للثورة قد أصبح بمثابة السلطة التشريعية لها، ولجنة التنسيق والتنفيذ هي الهيئة التنفيذية، إلاّ أنّ الجبهة قد حافظت على صفة الممثل الشرعي لكل مؤسسات الثورة، بما فيها جيش التحرير الذي هو في الأصل جزء من تنظيم وتشكيل الجبهة، بل أن كل جندي يعتبر مناضلاً. وكل مناضل يعتبر جندي وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من نصوص القانون الأساسي آنذاك (نصوص 1959) والتي جاء فيها

1– دون مؤلف، فلتحيا الجزائر، مختارات من وثائق الثورة الخالدة، منشورات الطليعة، منظمة الطليعة العربية في تونس، تونس، نوفمبر 2005، ص 07.

2– إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 127.

3– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 25.

4– تشير الكتابات التاريخية المتخصصة في تاريخ الثورة التحريرية إلى تأثير قرارات المؤتمر (مؤتمر الصومام) على واقع العلاقة بيت السياسي والعسكري إبّان الثورة ولكن من دون حدوث فتور كبير أو استعداد في تلك العلاقة، خاصة وأنّ قيادة الثورة قد راهنة على ضرورة نجاح مشروع الكفاح المسلح بما يضمن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. ينظر: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 63– 65. ينظر أيضا: سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 80، 81.

بخصوص علاقة الجبهة بالجيش ما يلي: "إن جيش التحرير يعدّ جزء لا يتجزّأ من جبهة التحرير، وكلّ جندي هو مناضل في جبهة التحرير الوطني، وكل مناضل في جبهة التحرير قابل لأن يكون جندياً"[1]

3- المبادئ الأيديولوجية لجبهة وجيش التحرير الوطنيين:

3-1- المبادئ الأيديولوجية لجبهة التحرير (*FLN*):

حدّدت جبهة التحرير الوطني منذ الوهلة الأولى لنشأتها – هويتها على أساس أنها الأسلوب الجديد للتعبير عن القومية الجزائرية التحريرية الديمقراطية الاجتماعية، واتخذت لنفسها مبدأ الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في الحرية والاستقلال، لذلك دعت إلى ضرورة اتخاذ موقف يتميز بعدم التعاون السياسي مع الإمبرياليين؛ مخافة أن تعمد الحكومة الفرنسية إلى تجميع الاتجاهات والشخصيات في صفٍّ واحدٍ حول مبادئ معتدلة، ضمن نطاق الاستعمار الجديد الذي يهدف إلى التصدّي للمقاومة المسلّحة[2]. وسنحاول في هذا العنصر الوقوف بنوع من الإيجاز على أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، متطرقين في ذلك إلى مبادئها وأفكارها وأهدافها من خلال النقاط التالية:

- اعتماد الجماعة المؤسسة لجيش التحرير الوطني على مبدأ القومية الشعبوية في نضالها الوطني[3]، ذلك أنها كانت ترى أن تحرير الجزائر سيكون من عمل الجزائريين وليس من عمل جزء من الشعب الجزائري مهما كانت أهميته. فالجبهة تأخذ دوماً بعين الاعتبار في نضالها جميع القوى المناهضة للاستعمار حتى ولو كانت هذه القوى تفلت من رقابتها[4].

- اعتماد مؤسسوا ج.ت.و على مبدأ الكفاح المسلح كخيار إستراتيجي لتحقيق أهدافهم الوطنية المتمثلة أساساً في تحقيق الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية، وضمن هذا السيّاق عملت قيادة الجبهة على إقناع مختلف الأوساط الشعبية بمبادئها وأهدافها الوطنية مستخدمة في ذلك وسائط متعددة على غرار الخطاب السيّاسي والديني، وكذا الاهتمام بواقع الشعب الجزائري وشؤونه العامة إبّان الثورة،

---

[1]- زبيحة زيدان، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة (FLN)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 121، 122.

[2]- مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص ص 169، 170.

[3]- محمد حربي، المرجع السابق، ص 106.

[4]- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 92، 93.

كما عملت من جهة أخرى على إدانة كل التوجهات الوطنية الإصلاحية ممّن آمنت بتحقيق المطالب الاجتماعية كمرحلة أولى لتحقيق المطالب السيّاسية[1].

– التزام ج.ت.و بمبدأ التنسيق بين قيادتها في الداخل وممثليها في الخارج، حيث كان التنسيق جارياً بشكل دقيق منذ عشية الثورة واستمر لسنوات خلال مرحلة الثورة التحريرية[2]، فعلى الرغم من إقرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج في مؤتمر الصومام، إلاّ أنّ ممثلي الثورة في الخارج قد ظل شأنهم قائم بقوّة في مجريات الثورة، كيف لا وقد تقلدوا مناصب سامية شرفية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3].

– اهتمام قيادة الجبهة بالشأن السيّاسي والاقتصادي والاجتماعي بل وحتى المذهبي أيضا للجزائر، بما يعكس رفضها القاطع والجذري للواقع المزري الذي فرضه الاستعمار الفرنسي، خصوصاً وأنها (ج.ت.و) طالبت بإقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية مستقلة؛ مبنية على أساس الرخاء الاقتصادي والاجتماعي[4]، علما أن هذه الأيديولوجيا قد تبنتها الثورة بوضوح بعد مؤتمر الصومام[5]، إن دلّ هذا على شيء إنما يدل على أن مفجري الثورة كانوا – حسب شهادة المناضل المحامي مبروك بلحسين– [6] مسلحين بأفكارٍ وخطوطٍ عريضة لمشروع مجتمع يستهدف قيام دولة عصرية على أسس من العدالة الاجتماعية، وقد تبلور هذا المشروع في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر كمشروع ثوري بالمعنى الشمولي

---

[1]– فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص 12.

[2]– زيبحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 100.

[3]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 211 – 213.

[4]– يحي بوعزيز، الأيديولوجيات السيّاسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص ص 98، 99.

[5] – فضلت قيادة ج.ت.و تأجيل طرح أفكارها الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمشروع الثورة إلى ما بعد سنة 1956؛ تفاديا لحدوث أي تصدع داخل وحدة الحركة من أجل الاستقلال، التي كانت لا تزال فتية؛ في طور النشأة والتطوّر علماً أن هذه الأفكار التي تخصّ الشأن الاقتصادي والاجتماعي قد تجسّدت بشكلٍ واضح في ميثاق الصومام، بما يجعلنا ندرك بأن هذه الثورة لم تكن ثورة تحريرية وفقط، بل هي ثورة ديمقراطية شعبية تسعى إلى محاربة الإقطاعية والامبريالية، وإلى إحقاق الثورة الزراعية والنظام الديمقراطي بمضمونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتمثل في حكم الشعب بواسطة الشعب، ومن ثمة القضاء على كل أشكال التسلّط التي تستهدف إرادته. ينظر: إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 133.

[6]– حسب المناضل مبروك بلحسين –من خلال شهادته التاريخية لمحمد عباس– فإن الجبهة كانت تولي أهمية خاصة للبعد الاجتماعي للثورة التحريرية، متأثرة في ذلك بأطروحات الحركة الشيوعية، هذا مع العلم بمحاربة الجبهة للشيوعيين الجزائريين على مستوى الإستراتيجية السياسية. ينظر: محمد عباس، نداء... الحق، شهادات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 147.

للكلمة؛ أي تغيير البنيات والهيئات والمفاهيم، ووضع أسس تجديد عميق على الصعيدين الاقتصادي والثقافي[1].

– اهتمام برنامج الجبهة بالعمل المسلح تاركاً بذلك المشاكل الداخلية للحزب والقضايا السياسية المتعلقة بها إلى ما بعد تحرير الجزائر. طبعاً هذا إذا ما استثنينا موقف الجبهة العدائي إزاء المتسببين في انقسام حزب ح.إ.ح.د وعلى رأسهم "مصالي الحاج" والمنضمين لحركته الجديدة "الحركة الوطنية الجزائرية ***M.N.A***" التي أنشأها لمنافسة جبهة التحرير الوطني، هؤلاء الذين لم تثق بهم الجبهة حتى بعدما عادوا ليلتحقوا بصفوفها، فعلى الرغم من تحالف مؤسسي الجبهة مع أعضاء اللجنة المركزية في مواجهة الميصالية إلاّ أنهم لم يثقوا لا باتجاه المصاليين الذين أرادوا حسم الخلافات السياسية قبل بدأ الكفاح المسلح ولا باتجاه المركزيين الذين رأوا أن الوقت غير مناسب للشروع في الثورة[2] .

– إقرار مبدأ الوحدة والعمل بكلّ جدّية من أجل نجاعته سواء على المستوى الداخلي من خلال إيجاد ودعم سبل تحقيق وحدة الشعب وتماسكه مع قيادته الثورية وكذا تحقيق الانسجام مع باقي التيارات السيّاسيّة الأخرى، أو حتى على المستوى الخارجي عن طريق السعي إلى تحقيق وحدة الشمال الإفريقي داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي[3].

– إعلان ج.ت.و عن هدفها الرئيسي وغاياتها الداخلية والخارجية بالتزامن مع إعلان الكفاح المسلح، وهو ما يبدوا واضحاً ضمن نصّ بيان نوفمبر 1954 الذي تطرقت فيه ج.ت.و وإلى هدفها الرئيسي المتمثل في الاستقلال الوطني، بواسطة إيجاد حركة جزائرية ذات سيّادة ونظام ديمقراطي اشتراكي؛ في دائرة المبادئ الإسلامية، مع احترام جميع الحريات الأساسية دون أي تمييز ديني أو عرقي، كما أوضحت الجهة –من خلال نصّ البيان– غايتها في الميدان الداخلي والمتمثلة أساساً في التطهير السيّاسي، وذلك بواسطة إعادة الحركة الوطنية إلى طريقها الثوري الصحيح، والقضاء قضاءً مبرماً على جميع ألوان الاحتيال والدخول في سياسة الإصلاحات التي هي سبب تقهقرنا الحالي. وكذا غايتها في الميدان الخارجي المتمثلة في تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها العربي الإسلامي، موضّحة في ذلك موقفها في دائرة هيئة الأمم المتحدة القائم على تأكيد الصداقة الفعّالة

---

[1]– محمد عباس، نداء... الحق...، شهادات تاريخية، المرجع السابق، ص 147.

[2]– فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص 13.

[3]– نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص 119.

لجميع الدّول التي تساند القضية التحررية الجزائرية. طبعاً كل هذا يتأتى من خلال وسيلة الكفاح المتمثلة في الثورة المسلحة[1].

هكذا يمكننا التأكيد على أن إيديولوجية الجهة هي إيديولوجية وطنية ثورية معادية للاستعمار والإمبريالية، ومساندة لحركات التحرّر. هذا فضلاً على أنها تكرس قضايا الوحدة على المستويين الداخلي والخارجي.

3-2- المبادئ الأيديولوجية لجيش التحرير الوطني (*ALN*):

الأصل أنه لم يكن لجيش التحرير الوطني –الذي تأسّس في أكتوبر 1954– الوقت الكافي لضبط هياكله وتنظيماته عشية الثورة التحريرية، خصوصاً ونحن نعلم أن القيادة الثورية قد فضّلت تفجير الثورة وتأجيل التنظيم إلى وقت لاحق[2]، وعليه فإن المتتبع لمسار تطوّر الجيش سيلاحظ أن قيادته قد ركّزت عند بداية تأسيسه على جمع شمل أبناء الجزائر وتجنيدهم في صفوف الجيش. وهي المهمة التي لقيت إقبالاً كبيراً عند المواطنين الجزائريين من مختلف الفئات العمرية في المدن والقرى والأرياف[3] بالرغم من شروط التجنيد التي كانت صارمة حينذاك[4].

وللإشارة فقد عرف جيش التحرير الوطني تطوّراً تدريجياً على مرّ سنوات الثورة، سواءاً من حيث التكوين والتدريب، أو من حيث الإستراتيجية العسكرية في تنفيذ الثورة وتحقيق انتصاراتها[5]، إذ أن الوقائع التاريخية التي سجلت حُضُوره (الجيش) بقوة ومعاركه الشهيرة في عهد الثورة هي التي رفعت من شأنه إلى مصف الجيوش القوية في العالم[6]. وسنحاول في هذا العنصر الوقوف بنوع من

---

[1]– الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص 82.

[2]– أحمد ذكار، تطوّر جيش التحرير الوطني من 1954 إلى 1962، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، جامعة ورقلة، ديسمبر 2019، ص 234.

[3]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980، ص ص 296 – 297.

[4]– كانت عملية التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني تخضع لشروط جدّ صارمة حيث يشترط في المترشح أن يكون له ماضٍ وطني مشرّف، وبنية جسدية قوية، ويمتاز بالشجاعة والإقدام والسرية، هذا فضلاً على رغبته وقناعته القوية في الانضمام لصفوف الجيش، وامتلاكه للسلاح.... ينظر: حفظ الله بوبكر، نشأة وتطوّر جيش التحرير الوطني 1954– 1958، دار العلم والمعرفة للنشر، الجزائر، 2013، ص ص 64 – 68.

[5]– مريم ترامي، تطوّر جيش التحرير الوطني من 1954 إلى 1956، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 03، العدد 07، جامعة الجزائر 02، الجزائر، جوان 2017، ص 351.

[6]– مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص 378.

الإيجاز على أيديولوجية جيش التحرير الوطني، متطرقين في ذلك إلى إستراتيجيته ومبادئه العسكرية من خلال النقاط التالية:

– الاستفادة من دروس الماضي في بناء العقيدة العسكرية لجيش التحرير الوطني ، لتكون بذلك إستراتيجية الجيش بمثابة خلاصة تقييمية للتجارب الخاصة بالمقاومة المسلحة لمدة طويلة، حيث استفاد منها جيش التحرير في مساره النضالي ودعمها بتجارب كفاح الشعوب في آسيا وأمريكا وإفريقيا[1].

– استناد جيش التحرير الوطني في بناء إستراتيجيته القتالية على معرفة القدرات العسكرية والمادية والبشرية للعدو، لذلك كان خياره العسكري يعتمد بالدرجة الأولى على أسلوب حرب العصابات الذي تم العمل به إلى غاية الاستقلال[2]، من خلال تشكيل أفواج صغيرة مدربة تتفادى المواجهة المباشرة مع العدو والقيام بتوجيه ضربات مركزة ومؤثرة لمراكزه وهياكله القاعدية، مع التغيير المستمر للأنماط القتالية واختيار الوقت المناسب للهجوم، بما يساعد على إرهاق الجيش الاستعماري وتشتيت قواته[3]. هذا مع العلم أيضا بتطوّر إستراتيجية جيش التحرير من مرحلة العصابات الموزعة دون قيادة موحدة والعاملة على أساس ردّات الفعل المناطقية، إلى مرحلة الجيش المنظم حسب المستجدات القوية التي عرفها جيش التحرير[4]على ضوء أرضية الصومام[5].

---

[1]– جمال قنان، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطوّر جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 72.

[2]– أحمد بلخير، إستراتيجية جيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة 1956 – 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، 2022 – 2023، ص 226.

[3]– عبد القادر بورونية، العقيدة العسكرية لثورة نوفمبر 1954، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد 01، العدد 01، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، الجزائر، جانفي 2019، ص ص 115، 116.

[4]– لقد صممت أرضية الصومام بإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني على الصعيد الجغرافي (مناطق، نواحي، أقسام)، وعلى الصعيد العسكري (كتائب، سرايا، فصائل، مجموعات) وعلى الصعيد اللوجستي والتقني (أسلحة خفيفة للمشاة، قطع جماعية، مدافع هاون من مختلف العيارات، تصنيع أسلحة،مستودعات...الخ)، وعلى الصعيد التدريبي (مدارس عسكرية، معسكرات تدريب، آليات متحركة...الخ).... ينظر: خالد نزار، يوميات الحرب، الجزائر (1954 – 1962)، تر: سعيد اللحام، منشورات ANEP، الجزائر، ط 01، 2004، ص 46.

[5]– خالد نزار، المرجع السابق، ص 53.

– التزام خلايا جيش التحرير الوطني بمبدأ الانضباط والصرامة التنظيمية بهدف منع التخاذل وقطع الطريق أمام محاولات الاندساس الاستعمارية التي كانت تستهدف اختراق صفوف ووحدات جيش التحرير من أجل إضعاف قدراته وزرع الشكّ وعدم الثقة والبلبلة بين أفراده[1].

– تقيد أفراد جيش التحرير الوطني والتزامهم الصارم بالنظام الداخلي للجيش الذي يشمل على عدّة بنودٍ تخص تنظيم حياة الجندي داخل فرقته ومع مسئوليه ومع الشعب من ذلك مثلاً: الاستيقاظ باكراً، الخروج في دورية، العودة في حدود الساعة الثامنة، تناول وجبة الفطور مباشرة بعد ذلك، القيام بدور الحراسة، العناية بتنظيف الثياب والذات، المساهمة في إعداد الأكل، تلقي الدروس العسكرية والقتالية والتربية الأخلاقية، اليقظة التامة والدائمة...الخ[2].

– بخصوص المبادئ العشر لجيش التحرير الوطني فهي كالتالي:

أوّلاً: مواصلة الكفاح إلى أن تتحرّر البلاد ويتحقّق استقلالها التام.

ثانيا: مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات إلى أقصى حدّ ممكن.

ثالثا: تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني[3].

رابعا: الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة وإلى التفرق ثم الالتئام بعد ذلك والهجوم[4].

خامساً: تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.

سادساً: توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو ووسط سكان[5].

سابعاً: توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سنداً أمينا ثابتا.

ثامنا: تقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.

تاسعا: تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك في نفوس المجاهدين.

---

[1]– محمد العربي ولد خليفة، الثورة الشعبية ومنابعها في الوطنية الجزائرية، مجلة أوّل نوفمبر، العدد 171، مجلة فصلية تاريخية ثقافية اجتماعية سياسية (اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين)، نوفمبر 2007، ص 11.

[2]– الأخضر بودي بوالطمين، وقائع وصور من زمن التحدّي، مجلة أوّل نوفمبر، العدد 163، 2000، ص 13.

[3]– مبادئ جيش التحرير الوطني، جريدة المجاهد، العدد 01، 01 ماي، 1956، ص 23.

[4]– محمد لحسن أوزغيدي، نشأة جيش التحرير الوطني (1947 – 1954)، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 151.

[5]– مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، ط 01، دار طلاس للنشر، دمشق، 1984، ص 136.

عاشرا: مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو[1].

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس أن قرار تأسيس جبهة وجيش التحرير الوطنيين؛ كجناحين أساسيين لقيادة الكفاح المسلح إبّان ثورة التحرير الجزائرية، قد مثّل في حقيقته تحدّيا حقيقياً، وحداً فاصلا يؤرخ لمرحلة تاريخية جديدة ومميزة في نضال الجزائريين ضدّ المستعمر الفرنسي. فقد عبّرت كلّ من الجبهة والجيش عن طموحات وأمال الجزائريين في نيل الحرية والاستقلال، واستطاعت بفضل ذلك أن تتغلغل في أوساط الشعب الجزائري الذي لن يتردّد بدوره في إعلان مساندته وتأييده لقيادة الجبهة والجيش، بما جعل هذين التنظيمين المدعومين بإرادة شعبية خالصة؛ ينجحان في رفع سمعة الثورة لدى الرأي العام الدولي، ومن ثمة تحقيق هدفها الأسمى المتمثل في استعادة السيادة الوطنية وتحقيق مطلب الاستقلال .

[1]– المبادئ العشرة لجيش التحرير، جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 02، 15 نوفمبر 1956، ص 11.

الدرس الرابع

اندلاع الثورة الجزائرية
وردود الفعل الأولية

1- وقائع ومجريات ليلة اندلاع ثورة نوفمبر (اندلاع الثورة)

2- ردود الفعل الأولية على اندلاع الثورة الجزائرية:

2-1- رد فعل الشعب الجزائري

2-2- موقف الأحزاب والهيئات السياسية

2-3- موقف وردود فعل الفرنسيين

2-4- موقف الدول الغربية

2-5- موقف الدول الشرقية

2-6- نظرة موجزة عن المواقف العربية

يعتبر اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، تتويجا لسنوات طويلة من كفاح الجزائريين، وما صاحبه من معاناة وإبادة وقمع وقهر وتهميش من قبل المستعمر الفرنسي، الذي عمل بكل ما أوتي من إمكانيات لإجهاض مشروع الثورة في مهده، فكانت بذلك معلما عالميا للدلالة عن تجربة كفاح مسلح ناجحة؛ خاضها الجزائريون ضد واحدة من أقوى الدول الاستعمارية، مما جعلها تحجز مكانة هامة ضمن مشروع تصفية الاستعمار بفضل تأثيرها في الإقليمية والعالمية. وسنحاول الوقوف في هذا الدرس عن تفاصيل انطلاقة الثورة ومواقف وردود الفعل الأولية، مع الإشارة ولو بإيجاز إلى أهم الخصوصيات التي ميزتها (الثورة) عن غيرها من الثورات العالمية.

1- وقائع ومجريات ليلة اندلاع ثورة نوفمبر (اندلاع الثورة):

انطلقت الثورة في ليلة 01 نوفمبر عام 1954، على شكل هجومات واسعة ضد عدد من الأهداف الاستراتيجية المنتشرة عبر عدة نقاط من الوطن وفي توقيت واحد، كانت الأهداف المتوخاة من وراء هذه الخطة العسكرية المحكمة، تحقيق عدة أهداف منها:[1]

إن ما حدث ليلة أول نوفمبر لم يكن عملا مرتجلا وعفويا وإنما وليد تخطيط وتحضير مسبق، وقد أشار إلى هذا الأمر لخضر بن طوبال قائلا: «إن ثورتنا ليست حدث عارضا من حدث التاريخ ولم تنزل من السماء، أوهي نتيجة غضب وانفعال،[2] إنما ثورتنا كانت نتيجة تحضيرات من سبقونا وقد كلفتنا التضحيات تلو التضحيات ومات الكثير، وان الشمولية التي ميزت العمليات المسلحة تدل على أن ما جرى، هو عمل وطني وتجسيد إرادة شعبية عامة عارمة في الاستقلال والحرية، بعيدا عن الأفراد والأحزاب».[3]

وبهذا كانت ليلة الانطلاقة ليلة طويلة، ليلة أظهرت كيف يوحد الكفاح الأفكار ويظهر الآراء[4] وكانت هذه الوحدة حلما من أحلامنا وهذه إحدى معجزات ثورتنا ولقد حققت لنا مطلبا كان يبدو

---

(1) جوان غليسي: الجزائر الثائرة. ترجمة: خيري حماد، ط1،الطليعة للنشر والتوزيع،لبنان، 1961، ص 122

(2) رابح لونيسي و بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر1830 – 1989. ج2،دار المعرفة،الجزائر،2006، ص 23

(3) رابح لونيس وبشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989. ج1،دار المعرفة،الجزائر،2010، ص 273.

(4) عبد الله ركيبي: ذكريات من الثورة الجزائرية 1954– 1958. المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1985، ص 153 .

بعيد المنال، فلقد اعد لكل شيء بإحكام رائع وبدقة تامة، فكان ذلك التنظيم هو السلاح الأول في إعداد الثورة.[5]

وانطلقت العمليات العسكرية في ليلة أول نوفمبر[6]بشمولية وبعد وطني، دل على استفادة قادة الثورة من تجارب ودروس المقاومات الشعبية التي عرفتها الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي طوال القرن التاسع عشر، وبذلك تجاوزت العمليات المسلحة الحدود الضيقة للانتفاضات مساحة و عددا، وهذا كان من العوامل الأساسية لنجاح الانطلاقة التي تحولت بهذا المفهوم إلى ثورة حقيقية، بما سطرته من أبعاد وغايات،[7] فقد تعرضت عدة مراكز حساسة في كل من الشرق و الغرب والوسط لهجوم الأفواج الأولى لجيش التحرير، وبلغ عدد الهجمات التي حصلت في تلك الليلة، ثلاثين عملية فدائية ونتج عنها خسائر مادية وبشرية معتبرة.[8]

وكانت هذه العمليات عبارة عن أعمال تخريبية للمؤسسات الاقتصادية بما فيها مزارع المستوطنين وقطع الطرق وأعمدة الهاتف، وإعدام بعض المتعاونين مع السلطات الاستعمارية، هذا فضلا عن الهجوم على الثكنات ومراكز الشرطة التي تحتوي على الأسلحة للاستيلاء عليها إن أمكن.[1]

أما عن طبيعة العمليات المسلحة، فقد كانت تهدف في أول الأمر إلى أحداث مفاجئة في صفوف الشعب، ويوضع حد لحالة الانسداد السياسي والتردد التي كانت تتخبط فيه حركة انتصار الحريات الديمقراطية بصفة خاصة والحركة الوطنية بصفة عامة، ووضع منطلقات ومفاهيم جديدة للانطلاق والتحرر« فالوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات الجانبية لدفعها إلى معركة الثورة الحقيقية ».[2]

هكذا كان إعلان الثورة في تلك الظروف التي كانت تعيشها الجزائر، بمثابة الرهان أو المغامرة الخاسرة أو الطائشة في نظر الكثير من رموز الحركة الوطنية الجزائرية، إلا أن إصرار قادة الثورة على

---

[5] خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة. ج1، موفم للنشر،الجزائر،2009، ص 227

[6] عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر و الثورة الجزائرية 1954– 1962.دار الهدى،الجزائر،2010، ص 36–38

[7] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر. ترجمة: العربي بوينور،دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،[د.س]، ص 9–12

[8] عبد الله ركيبي، المرجع سابق، ص 153

[1] عمار بن تومي، الجريمة والفظاعة.دار القصبة للنشر،الجزائر،2013، ص 671

[2] رابح لونيسي، محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر.دار كوكب العلوم،الجزائر،2013، ص 129

إعلان الثورة المسلحة وتمسكهم على رفع التحدي،[3] رغم ضعف إمكانياتهم المادية والبشرية اللازمة لإنجاح أي مشروع ثوري إلا أن التجاوب الواسع مع عمليات الفاتح من نوفمبر، وما رافقها من هلع وارتباك في الأوساط الفرنسية السياسية والعسكرية[4].

كان قادة الثورة قد اتفقوا مسبقا على عقد لقاء وطني في منتصف شهر جانفي من سنة 1955[5]، وذلك لتقييم وضعية الثورة والنتائج التي حققتها، زيادة على وضع أرضية تكون بمثابة برنامج عملي، يمكن الثورة من مواكبة المستجدات الجديدة ومواجهة التحديات المستقبلية التي قد تعرقل سير العمل المسلح على كافة المستويات السياسية والعسكرية [6]، إلا أن استشهاد كل من مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد واعتقال رابح بيطاط زيادة على الظروف الحرجة التي كانت تمر بها الثورة وتزايد الإجراءات القمعية الفرنسية، وميلاد الحركة الوطنية الجزائرية كلها عوامل أجلت انعقاد هذا اللقاء إلى تاريخ آخر.[7]

2- ردود الفعل الأولية على اندلاع الثورة الجزائرية:

لقد تباينت ردود الفعل الأولية على اندلاع ثورة التحرير ويمكن إبرازها على النحو التالي:

2-1: رد فعل الشعب الجزائري:

---

[3] محمد عباس، ثوار عظماء. دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2009، ص 17

[4]صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر.البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر،[د.س]، ص 363-364

[5] الغالي غربي: الإعلام ومهامه أثناء الثورة. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،الجزائر،[د.س]، ص، ص 219، 230

[6] الهادي درواز: مرجع سابق، ص 40

[7] عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرة. ترجمة: مسعود حاج مسعود،دار القصبة للنشر،الجزائر،2007، ص68

لقد كان رد فعل الشعب الجزائري مزيجا بين الفرحة والتساؤل عما حدث ليلة غرة نوفمبر وبمرور الوقت احتضنها وآزرها بمختلف الوسائل والإمكانات وصدق العربي بن مهيدي حينما قال: " ألقوا بالثورة إلى الشارع فسوف يتبناها عشر ملايين الجزائري"[1].

2-2: موقف الأحزاب والهيئات السياسية:

ما يشد الانتباه في هذه الفترة هو إجماع كل الأحزاب على التشكيك في إنجاح الثورة فمن الشيوعيين إلى المركزين مروا بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء، حيث كانت العبارات المستعملة لنحت الثورة هي "استفزاز" "مغامرة" "عملية انتحارية" فكلهم كانوا ينتظرون انهيارها ويعتبرونه حتما لا مفر منه ذلك أن أحداث 8 ماي 1945 ذكراها لا تزال ماثلة في أذهانهم وكانوا يخافون وقوعها مرة أخرى.[2]

- **الاتحاد الديمقراطي للبيان:** لقد فوجئ هذا الحزب بالانطلاقة كونه لا يؤمن بالعنف الثوري الذي كان يرى أصحابه في الثورة بأنها:" يأس وفوضى ومغامرة".[3]

حيث صرح في صحيفة الجمهورية الجزائرية العدد 46 بتاريخ 12 نوفمبر 1954 " أننا سنبقى مقتنعين بأن العنف لا يساوي شيئا".[4]

أن فرحات عباس استند في موقفه ومبادئ حزبه – شرعية وإدانة الحزب- للحصول على تنازلات من فرنسا وكان مستعدا لقبول قانون 1947، حيث كمان هم حزبه الوحيد.[5] هو "أن يلعبوا دور رجال المطافئ لإخماد الحريق واستغلال الوضع الذي خلفته جبهة التحرير للحصول على تنازلات من فرنسا" ويبقى في هذا الحلم إلى أن فشلت كل محاولاته فركب القطار في 1956 والتحق بجبهة التحرير بعد ان سبقته قاعدته الاجتماعي إلى ذلك.[6]

---

[1] ابراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 15.

[2] محمد حربي: سنوات المخاض، المصدر السابق،ص 36.

[3] محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 117.

[4] على كافي: المصدر السابق، ص 57.

[5] محمد حربي: سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 45.

[6] على كافي: المصدر السابق، ص 56.

– **المركزيون:** كانت معنويات المركزين في الحضيض خلال الفترة التي تلت الاشتقاق، ولهذا جاءت الانتفاضة بالنسبة لهم في وقت غير ملائم، فلقد فاجأتهم وأفسدت مشاعرهم وهم اللذين يعتقدون أن بوسعهم تقديم إمكانيات نجاح الكفاح مسبقا بدقة ولهذا اعتبروا غرة نوفمبر انقلاب داخل الحركة و"أن جماعة الانطلاقة سحبوا السجاد تحت أقدامهم"[1] ولعل أصدق تعبير عن موقفهم تلك النكتة التي تناقلوها والتي تقول بأن " مؤسسي جبهة التحرير قد أشعلوا النار في الجزائر لكن القدر موجود في القاهرة لذلك فإن الأكلة لن تكون جاهزة أبدا".[2]

وفي يوم 5 نوفمبر تصدر فرنسا حل الحركة وقد أكد بن بلة ذلك سنة 1963 عندما صرح " لم نكن نجهل بأنه في حالة وقوع حدث خطير فإن الحكومة الفرنسية لن تتوانى في حل الحركة وسجن مسؤوليها هذا ما فعلته"[3]

وفي 25 نوفمبر 1954 توجه المركزيون برسالة إلى وزير الداخلية ممضاة من طرفه بن يوسف بن خدة و أحمد بودة ومصطفى فروحي عبروا من خلالها بأنهم يرون انه من الضروري والأكيد إتباع سياسة تهدئة تقوم على وضع حد للعمل ووقف التتبعات الجارية إن أطق سراح جميع المساجين السياسيين هي الاجراءات الاولى التي يتعيد اتخاذها" لأنهم التحقوا بالثورة فيما بعد وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة وأحمد بودة.

– **المصاليون:** لقد كان الرائج من الشائعات بان مثالي وراء انطلاق الثورة لذا كان عليه الإسراع في تبني الثورة بحيث تلقى أتباعه إشارة واضحة من زعيمهم مفادها " لا تسألوا عمن فجر القورة حاولوا ركوب الموجة والسيطرة على قاطرة الحركة"[4] وهذا يعني انهم حاولوا استقطاب وتبني الانطلاقة بجميع الوسائل و محاولة قيادة جبهة التحرير الوطني للتوغل فيها ومشاركتها القيادة وبالتالي " يريدون تغذية الثورة لكن مع الحرص على عدم التفريط في قيادة الثورة لفائدة غيرهم"[1]

فقام علي زموم بتقديم الحاج علي ازركي إلى كريم بلقاسم الذي طرح بدوره مسألة القيادة السياسية للمقاومة ونوه بدور مصالي الحاج ومدى شعبيته كما حاول "مازونة" أن يستميل خيضر وبن

---

[1] على كافي: المصدر السابق، ص 57

[2] محمد حربي: سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 43.

[3] ابراهيم لونيسي: المرجع السبق، ص 22.

[4] محمد حربي: سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 43.

بلة وآيت أحمد إلى الحركة المصالية لكنه لم يوقف في ذلك في حين أن كريم بلقاسم يطالب بالتحالف مصالي بالجبهة بدون قيد ولا شرط. إلا ان مصالي قد توجه بذكائه المعروف في 8 نوفمبر 1954 إلى الشعب الفرنسي وإلى الطبقة الفرنسية "مادا لهم يد الأخوة ومطالبا بوضع حد لنظام الاستعماري ولم يتطرق إلى قانون الجزائر ولا إلى الاستقلال الداخلي"[2]

– **الحزب الشيوعي الجزائري:** كان يرى هذا الحزب " إن اتحاد الجزائريين مع الأمة الفرنسية الكبرى هو الشرط الأساسي لنيل المزيد منن الحرية والديمقراطية"[3]، وبقي هذا شعاره هنا بعد غرة الفتاح نوفمبر التي كان يرى بأنها " استفزازات تسعى السلطة من ورائها إلى شن حملة جديدة تشبيهة بتلك التي وقعت سنة 1945 ولهذا فهو يوصي بتوخي أقصى ما يمكن من الحذر"[4] كما حاولوا ان يؤثروا على المثقفين لإبعادهم عن الثورة.

– **جمعية العلماء المسلمين:** لقد انتقد الكثير الجمعية على أنها تأخرت في الإدلاء برأيها اتجاه الثورة حيث امتاز موقفهم بالغموض والضبابية مع عدم إنكار وجود بعض العناصر المساندة مثل الفضيل الورثلاني والشيخ العربي التبسي " الذي كان بأفكاره وتوجهاته وقناعته أقرب إلى الثورة وضرورة الإسراع بتأييدها"[5] لكن فراسته وسياسته لم تلق آذانا صاغية في وسط يتسم بالخوف من العنف الثوري وسيطر عليه الفكر المحافظ".[6]

أما الشيخ الإبراهيمي فلقد أولى بتصريح في الثامن من نوفمبر من القاهرة : أثنى نية مع ما حدث في الجزائر وهذا الثناء اعتبر على أنه تدعيم للثورة إلا أنه حاول التحالف مع مصالي بغية تأسيس " التجمع الشعبي الجزائري"، "وقد جرت محادثات في هذا الشأن وكانت نقاط االلتقاء بينهم تتلخص في رفضهم حل منظماتهم لفائدة جبهة التحرير وفي رغبتهم في الحل المشترك وتكوين جبهة يحافظ كل منهم على استقلاليته".

---

[1] محمد عباس: الوردة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر، 2007، ص 79.

[2] محمد حربي: سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 48.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] علي كافي: المصدر السابق، ص 50.

[5] المصدر نفسه، ص 57

[6] محمد حربي: سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 46

وان غموض المواقف وتردد بعض الجزائريين في بداية الثورة يعود لسرية تحضيرها لذلك كانت سنة 1956 سنة القلب حيث حلت الأحزاب والجمعيات والتحقوا بالثورة ماعدا المصاليين.[1]

2-3: موقف وردود فعل الفرنسيين:

إن انطلاقة شرارة القورة أفقدت فرنسا أمام الأمور حيث كانت المفاجأة فسارعت إلى التقليل من شأن الثورة وكمانة المستوطنين بتوفير الحماية لهم بالمقابل اتخذت اجراءات عاجلة تدل على تفوقها من الثورة فراحت تقدم الوطنيين الجزائريين على أنهم قطاع طرف ومارقين عن القانون وأن الأحداث القائمة في الجزائر من فعل ثلة من الخارج عن القانون حينا ومن فعل أيدي اجنبية أحيانا أخرى وأن زمام الأمور في يدها.

كما صرح الحكام العام ***Roger déomard*** روقيلونارد مباشرة بعد حوادث الفاتح نوفمبر أن ما حدث أن مجرد تمرد لبعض الإعراض في منطقة الأوراس وهم عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والباهرة هي التي تحرضهم على القيام بذلك، وفي 5 نوفمبر 1954 ألقى كلمة مصرحا "لمعرفة أصول مؤامرة كهذه يكفي الاستماع إلى النداءات التهريجية التي توجهها بعض الإذاعات الأجنبية ومعرفة الروابط المباشرة التي تجمع قادة هذه المؤسسة البعيدة بالوحدات والتجمعات التخريبية التي قامت بعملياتها في الجزائر".[2]

أما وزارة الداخلية الفرنسية فلقد أصدرت بلاغ تقول فيه " لقد حدث عدد من الاعتداءات في الليلة الماضية في عدة نقاط من الجزائر وهي من اقتران أفراد أو عصابات صغيرة معزولة وإن الهدوء التام ليسود الآن بين مجموعة السكان".

أما كاتب الدولة جاك شوفالي فصرح "أن الوضع بتطور بسرعة" في صالحنا وإلى متفائل".[3]

أما منديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية فقد صرح قائلا:" ألا ينتظره أحد أي نفاهم مع المتمردين ولا أية تسوية (...) وإن المقاطعات الجزائرية (...) فرنسيا من عهد بعيد، فالسكان الجزائريون قد قدموا ما يكفي من شواهد لولاء والخلاص والوفاء لفرنسا"[4].

---

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص 47.

[2] علي كافي: المصدر السابق، ص 58.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخليا وخارجيا، و بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، دار البعث، 1984، ص 105.

[4] محمد حربي: المصدر السابق، ص 29.

وهذا يجعلها لا تفكر لحظة في التفريط في وحدتها الترابية، فبين فرنسا والجزائر لا وجود لانفعال ممكن" . كما نجد نفس التصريحات لوزير الداخلية فرانسوا ميران الذي صرح بالصيحة الاستعمارية "إن الجزائر هي فرنسا والقوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية"[1]. إلى جانب ذلك قامت مصالح الأمن بالجزائر منذ صبيحة الفتاح من نوفمبر بشن حملة اعتقالات واسعة بناءا على قوائم المشتبه بهم لا غير ... واغلبتهم الساحقة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية وصل عدد الاعتقالات التعسفية 1200 معتقل".[2]

2-4: موقف الدول الغربية: وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد وقفتا إلى جانب فرنسا وأيدتها في سياستها تجاه الجزائر وخير دليل على ذلك تصريح سفير الولايات المتحدة الأمريكية في باريس السيد "دوقلاس دي لون" قائلا: "إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية ...، إننا نساعد فرنسا في الجزائر، ففي المجال الدبلوماسي مثلا بمعارضتها تسجيل قضية الجزائر في الأمم المتحدة وفي المجال العسكري بإمدادها بالطائرات العسكرية وغيرها من الوسائل والتجهيزات؛ لأن الجزائر ... تكون جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية ..." [3].

2-5: موقف الدول الشرقية: ولا سيما الاتحاد السوفياتي، حاولت مساندتها ودعمها دبلوماسيا وهذا يدخل ضمن مبادئ ثورة أكتوبر 1917 وهو دعم لحركات التحرر في العالم الثالث، كما أنها تعتبر ثورة ضدّ الرأسمالية الاستعمارية والامبريالية[4].

2-6: نظرة موجزة عن المواقف العربية:

أما فيما يخص ردود الفعل الأولية في الدول العربية فلم تكن تتميز بالوضوح بل سادها التحفظ بسبب الوضع السياسي الذي تعيشه والضغوط التي تمارسها فرنسا وحلفائها من جهة ثانية باستثناء مصر التي انطلق من إذاعتها صوت العرب نداء أول نوفمبر إلى العالم ولهذا فقدم رئيس الحكومة

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص 92

[2] نفسه، ص 93

[3] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 124.

[4] نفسه، ص 126.

الفرنسية منداس فرانس إنذارا مباشرا لمصر " لقد حان الوقت أن تتحمل الحكومة المصرية مسؤولياتها".[1]

أما مواقف الشعب العربي والإسلامي فتتميز بدعم الثورة التحريرية بمختلف الإشكال أما الجامعة العربية فلم تتبلور مواقفها لصالح القضية الجزائرية إلا في يوم 29 مارس 1956 حيث تبنت الدفاع عنها.

أما فيما يخص الدول الغربية، الحلف الأطلسي انحازت الي فرنسا وحجتها أن الجزائر مقاطعة فرنسية خاضعة للدلف ولذلك الدعم من بريطانيا والولايات المتحدة.

أما الاتحاد السوفياتي أبدى تحفظه اتجاه الثورة الجزائرية انطلاقا من مبدأ أن القضية داخلية تخص فرنسا وإذا كانت ردود الفعل الأولوية لم تكن في صالح القضية الجزائرية فإن استراتيجية الثورة وانتصاراتها الداخلية المتوالية جعلت القضية الجزائرية تدخل المحافل الدولية مبكرا انطلاقا من مؤتمر باندونغ أفريل 1955.[2]

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 58.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 30.

الدرس الخامس

دراسة بيان

أول نوفمبر 1954

1- ظروف اندلاع الثورة الجزائرية على ضوء بيان أول نوفمبر

2- أهداف الثورة الجزائرية من خلال نص ومضمون البيان

3- وسائل الكفاح من خلال مضمون البيان

4- قيم الثورة الجزائرية من خلال بيان نوفمبر 1954

يعتبر" بيان أول نوفمبر 1954"، أول وثيقة دعائية أعطت تعريفا مفصلا وواضحا لمشروع الثورة الجزائرية، حيث ظهر في ظروف كانت تخطو فيها القيادة المفجرة للثورة خطواتها الأخيرة للإعلان عن اندلاعها بتاريخ 01 نوفمبر 1954. إذ عبر البيان عن توجهاتها وأهدافها ومبادئها التي كانت بمثابة المنهاج الذي سارت عليه الثورة إلى غاية تحقيق النصر النهائي في 5 جويلية 1962، ضمن مجموعة من الأفكار التي عبرت بصورة واضحة عن الواقع السياسي الذي كانت تعيشه الجزائر قبل اندلاع الثورة الجزائرية. هذا الواقع الذي مهد وساهم في ظهور فكرة الكفاح المسلح لا سيما بعد مجازر 8 ماي 1945، كما حدد أيضا الآفاق المستقبلية لجزائر ما بعد الاستقلال.

لقد توجّه محررو البيان من خلال ما تضمنه من شروحات مفصلة عن مشروع الكفاح المسلح إلى الشعب الجزائري بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة، موضحين في ذلك الأسباب التي دفعتهم إلى كتابة البيان؛ المتمثلة أساسا في قطع الطريق أمام أي تأويلات خاطئة يمكن أن يقع فيها الاستعمار وبعض من مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية؛ الذين لا يؤمنون بمبدأ الكفاح المسلح، وربما يقصدون العناصر الإصلاحية داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أو جمعية العلماء المسلمين، أو حتى العناصر الشيوعية ومناضلي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

وللإشارة فقد أعطى محررو البيان الحكم للشعب الجزائري لكي يبدي رأيه عن مشروع الكفاح المسلح، إذ جاء في البيان ما نصه: ".. أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا، نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة...، نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا.. ورغبتنا أيضا في أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعه فيه الإمبريالية....[1]. وبهذا يكون بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة مشروع ثورة ومجتمع (أمة). ترى: ما مضمون المحاور الكبرى لبيان أول نوفمبر 1954؟.

إن الدارس لمضمون البيان وأفكاره سيتضح له أن البيان كان يحمل ضمن محاوره الكبرى مشروع ثورة ومجتمع، ويمكننا توضيح ذلك من خلال تناول المحاور الكبرى التي جاءت فيه.

1- ظروف اندلاع الثورة الجزائرية على ضوء بيان نوفمبر:

1-1- الظروف الداخلية: وتتمثل أساسا فيما يلي:

[1] النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954- 1962، منشورات ANEP ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر 2008، ص 09.

* أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: أشار البيان إلى هذه الأزمة السياسية التي أصابت حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والتي كادت أن تعصف بوحدة الحزب وقيادته. وركز عليها إلى الحد الذي جعل محررو البيان يعتبرونها (الأزمة) من الأسباب القوية التي عجلت بقرار تفجير الثورة، خاصة بعدما أصبح مناضلي الحركة غارقين في أوهام المطالب السياسية والعمل الديمقراطي في ظل سلطة الاحتلال ووصايته. إذ جاء في البيان بخصوص هده الوضعية ما يلي :" .... إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين... إن المرحلة خطيرة ... رأت مجموعة من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعين ... أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين..."[1]

لقد برزت الأزمة بوضوح أثناء مؤتمر أفريل 1953؛ نتيجة القرارات التي خرج بها المؤتمر والتي لم تكن لصالح رئيس الحزب مصالي الحاج[2]. ومن بين هذه القرارات: تحديد صلاحيات رئيس الحزب وإقرار مبدأ القيادة الجماعية؛ وهذا ما أدى إلى انشقاق الحزب إلى تيارين؛ المركزيون أو أعضاء اللجنة المركزية اللذين كانت لهم وجهة نظر في توجهات الحزب وسياسة رئيسه، والمصاليون المتمسكون بمبدأ القيادة الفردية. وهناك تيار ثالث ظهر على السطح وهم قدماء مناضلي المنظمة الخاصة الفارين من المتابعة القضائية الفرنسية بعد اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950. وقد اتخذ هذا التيار موقف الحياد من الصراع الذي أصاب الحزب وسعى إلى الحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه .

وبعد هذه القرارات التي صدرت في مؤتمر أفريل 1953 والتي أقرت مبدأ القيادة الجماعية؛ حاول أعضاء من اللجنة المركزية إقناع مصالي الحاج بضرورة العدول عن موقفه المتصلب إزاء هذا المبدأ، فأرسل وفد مكون من سيد علي عبد الحميد وحسين لحول وشويح هواري وسعد دحلب إلى نيور لملاقاة مصالي الحاج والتفاهم معه وإقناعه بالعدول عن موقفه المتصلب إزاء قرار مبدأ القيادة

[1] النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر ، المرجع السابق، ص 10.

[2] لم يحضر مصالي الحاج شخصيا فعاليات هذا المؤتمر لأنه كان تحت الإقامة الجبرية في نبور بفرنسا منذ شهر ماي 1952، لهذا فوض مولاي مرباح بتمثيله في هذا المؤتمر. ينظر: عبد الرحمن كيوان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ترجمة أحمد شقرون، منشورات دحلب الجزائر 2004، ص 148.

الجماعية، ومحاولة تقريب وجهات النظر بين المصاليين والمركزيين ، لكن مصالي الحاج رفض أي نوع من أنواع التفاهم، فعاد الوفد إلى أرض الوطن دون الوصول إلى أي نتيجة تذكر.

* تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل: في ظل هذا الانسداد الذي عرفه الحزب اجتمع كل من سيد علي عبد الحميد[1] وحسين لحول وبشير دخلي ومحمد بوضياف في مدرسة الرشاد من أجل إيجاد الحلول السريعة لاحتواء الوضع وإنهاء الخلاف، فتقرر تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954[2].

لقد وضعت هذه اللجنة هدفا واضحا لمبررات وُجودها وهو البحث عن أنجع الحلول للمشاكل القائمة التي باتت تهدد الحزب بالانفجار. وفي الوقت الذي كانت فيه اللجنة تسعى إلى لم الشمل والقضاء النهائي على التصدع والانشقاق الذي أصاب الحزب، قام مصالي بعقد مؤتمر استثنائي خاص في "هورنو" ببلجيكا أيام 3 و4 و5 جويلية 1954، تقرر فيه حل اللجنة المركزية وعزل أعضائها باعتبارهم المسؤولين عن الانحراف السياسي للحزب، ليقوم المركزيون بدورهم بعقد اجتماع خاص بهم أيام 4 و5 و6 أوت أكدوا فيه على القررات التي اتخذها الحزب في مؤتمر 1953، وإدانة كل القرارات التي خرج بها مؤتمر أورونو، مع عزل مصالي الحاج عن إدارة الحزب[3] .

وما يمكن أن نشير إليه هنا أن كلا الطرفين كانا يؤمنان بمسألة الكفاح المسلح، وأنه يجب أن تتوفر كل الظروف المناسبة لانطلاقه؛ خاصة ما تعلق بالإمكانيات المادية والعسكرية والبشرية اللازمة لذلك. وبما أن الإمكانيات في الوقت الراهن لم تكن كافية فإن مسألة الثورة لم يحن وقتها بعد.

وبعد المحاولات الفاشلة التي بذلها أعضاء اللجنة الثورية في إيقاف الخلاف وإعادة الوحدة إلى الحزب، قرروا الشروع مباشرة في التحضير والإعداد للكفاح المسلح. وفي إطار ذلك تم الدعوة إلى عقد اجتماع 22 التاريخي.

---

[1] استخلف المناضل سيد علي عبد الحميد بالمناضل موسى بوشبوبة ثم انضم إليهما أيضا مصطفى بن بوليعد وديدوش مراد. أنظر: عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 163.

[2] أصدرت اللجنة "جريدة الوطني" صدر العدد الأول منها في أفريل 1954، كانت تهدف إلى نشر الوعي السياسي بين المواطنين في القاعدة، لم يصدر منها سوى ستة أعداد حيث كان آخر عدد لها في جويلية 1954. أنظر: محمد عباس : ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 61.

[3] من المناضلين الذين عزلهم مصالي: بن يوسف بن خذة، حسين لحول، عبد الرحمن كيوان، مصطفى فروخي، أمحمد يزيد، محمد لوناشي، أحمد بودة. أنظر: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، التاريخ القومي والسياسي "من خلال مذكرات معاصر، ص416.

* اجتماع 22 التاريخي: هو اجتماع موسع حضره جميع قادة المناطق على مستوى الوطن. ومن بين الشخصيات التي أشرفت على عملية التحضير له نذكر: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، ليلتحق بهم فيما بعد العربي بن مهيدي ورابح بطاط. كما تمت دعوة معظم قدماء المنظمة الخاصة المنتشرين في مختلف أنحاء الوطن[1].

أما عن تاريخ انعقاده؛ فيرجعه محمد بوضياف إلى نهاية شهر جوان 1954، وفي ذلك يقول:"... فاجتماع 22 الذي انعقد في النصف الثاني من شهر جوان 1954 دون أن أتمكن من تحديد اليوم بدقة الذي قرر انطلاق الثورة ...."[2]. وقد كان عدد المجتمعين 21 مناضلا في غياب عبد القادر خليفي، وبحضور صاحب البيت اكتملت القائمة[3]. وفي تقديرنا أن دريش إلياس صاحب البيت جدير بأن يكون واحداً من مجموعة الـــ22[4].

كان مكان الاجتماع ببيت المناضل إلياس دريش بحي "كلو صالومبيي" بالمدنية الجزائر العاصمة[5]. وبعد التحاق الجميع انطلق الاجتماع، فتناول الكلـــــمة في البداية محمد بوضياف، ثم العربي بن مهيدي ثم مصطفى بن بولعيد ، حيث قدم عرض حال عن: أزمة الحزب وأسبابها العميقة، والطموح الثوري الذي تتطلع إليه القاعدة. كما تم شرح موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالنسبة لأزمة الحزب في ظل الوضعية التي تعيشها الجزائر بالمقارنة مع تونس والمغرب[6]. وجرى نقاش طويل بين المؤيدين للعمل الثوري الفوري والمؤيدين له بعد الإعداد والاستعداد، وحسم الموقف سويداني

---

[1] كانت أغلب هذه العناصر ملاحقة من طرف السلطات الفرنسية بعد اكتشاف المنظمة الخاصة فمنهم من كان مختبئا ومنهم من كان فارا بالجبال و منهم من كان يزاول نشاطه السياسي في إطار حركة الانتصار باسم مستعار كسويداني بوجمعة.أنظر: أخضر الجودي بوطمين، لمحات من ثورة التحرير، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987 ، ص 15.

[2] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم عيسى بوضياف، دار الخليل القاسمي، ط1، الجزائر 2010، ص 76.

[3] الحاضرون في هذا الإجتماع هم: مصطفى بن بولعيد ، باجي مختار، ديدوش مراد، زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، مصطفى بن عودة، رابح بطاط، سويداني بوجمعة، أحمد بوشعيب، الزبير بوعجاج، محمد مرزوقي، عثمان بلوزداد، العربي بمن مهيدي، بن عبد المالك رمضان، بوصوف عبد الحفيظ، رشيد ملاح، محمد مشاطي، عبد السلام حباشي، السعيد بوعلي، الياس دريش، عبد القادر لعمودي، محمد بوضياف. أنظر :

Mohamed Boudiaf : La préparation du 1er nouvembre, in el jarida n 15, NOV- DEC 1974 , p 10.

[4] يشير يحي بوعزيز في هذه المسألة؛ أن خليفي عبد القادر اعتذر عن الحضور وأناب عنه عبد الرحمن قاسي عبد الله لكن ديدوش لم يوافق على مشاركته في الاجتماع. أنظر: يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة ، الجزائر 2004، ص 36.

[5] عباس فرحات : تشريح حرب ، ترجمة أحمد منور ، المسك، 2010 ، ص 77.

[6] Boudiaf :op.cit , P 10.

بوجمعة الذي سأل الحاضرين بتأثر والدمـــــوع في عينيه متسائلا: " هل نحن ثوريون؟ إذا كنا مخلصين صادقين مع أنفسنا، ماذا ننتظر لنقوم بالثورة ... "[1].

لقد قرّر المجتمعون دعم صفوفهم؛ وذلك بتقوية ارتباطاتهم بالقاعدة الشعبية مع ضرورة التأكيد على الكفاح المسلّح غير المحدود، وتم أيضا في الاجتماع انتخاب مكتب تنفيذي من خمسة أعضاء سميت بـــ "لجنة الخمسة" وعُين على رأسها محمد بوضياف[2]. وفي هذا يقول محمد بوضياف في شهادته نقلا عن محمد عباس: "... في مساء نفس اليوم أخبرني بن بولعيد أنني عينت مسؤولا وطنيا.." [3]

– لجنة الخمسة: لتفعيل قرارات اجتماع 22 التاريخي وتجسيدها ميدانيا عقدت اللجنة أول اجتماع لها بمنزل المناضل عيسى كشيدة، وفي هذا يقول محمد بوضياف: "... كان اجتماعنا الأول عند عيسى كشيدة ، بشارع باب عروج، و كان نقاشنا يتعلق بدراسة قرار 22 و النظر في كيفية تطبيقه..."[4]. ومن أهم القررات التي خرج بها هذا الاجتماع نذكر:

– الاتصال بجميع المناضلين المنتمين سابقا إلى المنظمة الخاصة لتنظيمهم وتكوينهم عسكريا وسياسيا،

– اختيار المناضلين المؤهلين لعملية التدريب العسكرية والتوعية السياسية،

– تنظيم تربصات تكوينية لصناعة القنابل والمتفجرات،

– تكوين الأفواج وهيكلتها والإشراف على تدريبها،

– الاتصال بمناضلي منطقة القبائل لإقناعهم بالانضمام على التنظيم الثوري[5] .

ويشير محمد بوضياف في شهادته أن منطقة القبائل خلال هذه الفترة كانت منحازة إلى جانب المصاليين وفي ذلك يقول :... إن التنظيم السياسي لمنطقة القبائل الذي قوامه حوالي 1000 مناضل كان قد انضم في بداية الخلاف إلى الطروحات المصالية ... وباختصار إلى غاية شهر ماي كان من

---

[1] محمد، الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830– 1954)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد وزارة المجاهدين، ط3، ص301.

[2] إبراهيم، العسكري : لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة – 1992، ص 90 .

[3] محمد عباس : ثوار ..مرجع سابق ، ص 22.

[4] محمد بوضياف : التحضير .. مصدر سابق ، ص 51.

[5] عبد الرحمن بن العقون : الكفاح ... مصدر سابق ، ص 490.

الواضح أن منطقة القبائل كانت تؤيد مصالي..."[1]. ويؤكد بوضياف أيضا أهمية هذه المنطقة سواء من حيث عدد المناضلين أو من حيث الموقع الإستراتيجي الذي تحتله، فلهذا كان لا بد للتنظيم أن يسعى لإقناع مناضليها بالانضمام إلى الحركة الجديدة[2].

ومن أجل ذلك جرت عدة لقاءات مع مسؤولي القبائل لإقناعهم بمسعاهم، فكان اللقاء الأول بمقهى العريش، وهو اللقاء الذي جمع كل من مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف بكريم بلقاسم الذي كان برفقة أوعمران. وكان لقاءا سريعا حيث تم الاتفاق على لقاء آخر. أما اللقاء الثاني فكان بالقبة عند المناضل نذير، لكن لم يسفر عن أي نتيجة حسب محمد بوضياف[3]. بينما جرى اللقاء الثالث في تيزي وزو حيث اتفقوا فيه على مقاطعة مؤتمر المصاليين في هورنو إلا أنهم لم يتمسكوا بذلك الاتفاق وتم إرسال ممثل لهم لحضور المؤتمر.

واستمرت المحاولات في إقناع مناضلي القبائل بالانضمام إلى التنظيم، ولم ينجحوا في محاولاتهم تلك إلا في أوت 1954، بعد اقتناع كريم بلقاسم وانضمامه رسميا إليه، وأصبح العضو السادس في لجنة الخمسة لتتحول بذلك إلى لجنة الستة[4] . ومن أهم الاجتماعات التي عقدتها هذه اللجنة في إطار التحضير للثورة الجزائرية نذكر:

– اجتماع 10 أكتوبر 1954 الذي انعقد بحي لا بوانت بيسكاد (بلدية رايس حميدو حاليا) بمنزل المناضل مراد بوقشورة. وقد ناقش المجتمعون عدة مسائل من أهمها الغطاء السياسي الذي تنضوي تحته الحركة، فهناك من يرى ضرورة اعتماد مبدأ التسيير الجماعي[5] للثورة، وهناك من يرجح فكرة انضواء الثورة تحت راية شخصية سياسية معروفة وكان المرشح محمد الأمين دباغين، ولكن في الأخير استقر الرأي على أن تكون الثورة تحت مسؤولية هيئة سياسية وعسكرية أطلق عليها اسم جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني[6]. كما تم أيضا تقسيم البلاد إلى خمس

---

[1] محمد بوضياف : مصدر سابق ، ص 55.

[2] نفسه.

[3] نفسه ص 56.

[4] محمد عباس: ثوار.. مرجع سابق، ص 24.

[5] امحمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تقديم وتعريب محمد شريف حسين، ط2، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر 2010، ص 160.

[6] محمد عباس : ثوار ... مرجع سابق ، ص 66.

مناطق وتعيين قادتها ونوابهم[1]. هذا بالإضافة إلى تحديد توجهات الحركة ومبادئها الأساسية، وتحديد بداية الثورة يوم 15 أكتوبر 1954، غير أن تسرب الخبر عن طريق علال الفاسي الذي أخبر أمحمد يزيد – الذي كان موجودا بالقاهرة – قد حتم تغيير التاريخ إلى 1 نوفمبر؛ ليبقى الأمر بذلك سرا[2].

– اجتماع 23 أكتوبر 1954 الذي يعتبر آخر اجتماع عقدته القيادة الثورية،حيث حضره كل من مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، كريم بلقاسم. وكان مكانه منزل المناضل مراد بوقشورة "ببوانت بيسكاد". وفيه تم وضع اللمسات الأخيرة لاندلاع الثورة، وتأكيد القرارات التي خرج بها المجتمعون في الاجتماع الأخير من حيث:

– ضبط الخط السياسي والعسكري للحركة السياسية الجديدة المتمثلة في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني،

– ضبط الأساليب التنظيمية والإجراءات المصاحبة لاندلاع الثورة،

– صياغة بيان يحدد أهداف الثورة وتوجهاتها،

– اختيار تاريخ اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954،

– تعيين محمد بوضياف كمنسق عام للثورة بين الداخل والخارج وبين المناطق [3]،

– ضبط وصيانة الأسلحة القديمة المخزنة في مخابئ خاصة[4].

بعد انتهاء الاجتماع التحق كل قائد بمنطقته التي عُين على رأسها للإشراف على انطلاق عمليات أول نوفمبر 1954[5]. أما محمد بوضياف فقد غادر الجزائر يوم 26 أكتوبر 1954 متجها إلى سويسرا ومنها إلى القاهرة لينقل بيان أول نوفمبر إلى الوفد الخارجي للجبهة، ويذيعه من هناك على أمواج صوت العرب، لكن إجراءات الحصول على التأشيرة حالت دون ذلك، فأضطر إلى إرسال البيان عبر

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق ، ص 37.

[2] محمد بوبضياف، مصدر سابق ، ص 57.

[3] عبد الرحمن بن العقون، الكفاح... مصدر سابق ، ص 500

[4] - Mohamed Harbi : Le F.L.N mirage et réalité , Alger NAQD-E.N.A.L , 1993, P122.

[5] كان عدد العمليات التي ميزت انطلاقة الثورة حوالي 30 عملية شملت المناطق الخمس. أنظر: الأخضر جودي بوطمين، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 20.

البريد السريع وأذيع في الوقت المحدد[1] في حين لم يصل بوضياف إلى القاهرة إلا في 2 نوفمبر 1954.

وعليه فإن تفجير الثورة كان السبيل الوحيد لتجاوز أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، هذه الأزمة التي حولت مسار الصراع من صراع ضد المستعمر إلى صراع بين الأشخاص (مصاليين ومركزيين)، وأصبحت تهدد وحدة الشعب والحركة الوطنية ككل. فالثورة كانت السبيل الوحيد لوضع الجميع أمام وضع سياسي جديد؛ إما يختارون الالتحاق بها أو يظهروا كعملاء للنظام الاستعماري.

ومنه فقد أعطى البيان صورة كاملة وواضحة وشاملة للصراع الداخلي التي عانت منه حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهذا يدل على أن مفجري الثورة وواضعي البيان كانوا – بحكم قربهم من الأزمة ومعايشتهم لها باعتبارهم مناضلي داخل الحركة و قيادي المنظمة الخاصة- قد أدركوا واقع الحركة الوطنية.

ومن العوامل الداخلية أيضا والتي اعتبرها واضعو البيان من الأسباب التي جعلتهم يباشرون العمل الثوري هو وجود الأرضية الصلبة التي يرتكزون عليها لإنجاح مشروعهم، وهو دعم الشعب وإيمانه بقضية الاستقلال وضرورة العمل من أجل افتكاكه؛ والدليل على ذلك أن هذا الشعب بدأ بالمقاومة منذ الوهلة الأولى للاحتلال من خلال المقاومات الشعبية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر .

1-2- الظروف الخارجية: جاء في بيان أول نوفمبر فيما يخص الظروف الخارجية ما يلي :

"... فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجند سندها الدبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين .."

من خلال ما أشار إليه البيان فإن الظروف الخارجية كانت مناسبة لتفجير الثورة الجزائرية حيث عرفت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية انفراجا دوليا بسبب التغير في موازين القوى وظهور ما يسمى بالثنائية القطبية؛ القطب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي، في إطار هذه التغيرات الدولية ظهرت ما يسمى بحركات التحرر في دول إفريقيا وآسيا واستطاعت الكثير من هذه الدول أن تنال حريتها واستقلالها وبالتالي سوف تحصل على الدعم المادي

[1] محمد بوضياف: مصدر سابق ، ص 69.

والمعنوي من هذه الدول، هذا بالإضافة إلى اندلاع ثورات عديدة منها ثورة تونس والمغرب الأقصى التي أشار إليها البيان. فكان لزاما على الجزائر أن تواكب هذه التطورات وتستغل الظروف من أجل التعجيل في الكفاح المسلح لا سيما أنه كان لها السبق في فكرة الكفاح منذ إنشاء نجم شمال إفريقيا 1926. وكانت الداعية إليه في الإطار المغاربي[1]؛ حيث كانت تطالب بتحرير المغرب العربي وتسعى من أجل توحيد النضال ضد المستعمر الفرنسي. ويعتبر تفجير الثورة في فترة كانت حاسمة بالنسبة لتونس والمغرب امتدادا للتوجه المغاربي الإستراتيجي. وأيضا انهزام فرنسا في معركة ديان فو بالفيتنام كان له الأثر الإيجابي حيث أظهر هشاشة النظام الاستعماري وضعف قوته.

كل هذه الظروف حسب ما أورده البيان كانت سببا في التعجيل بالثورة الجزائرية حيث كانت القيادة الثورية تدرك أن تأجيل مشروع ثورة أول نوفمبر سوف يشكل خطر على مصير الجزائر، خاصة وأنها كانت تعرف أن فرنسا سوف تتمسك بالجزائر، حتى ولو أدى بها الأمر إلى التخلي عن جميع مستعمراتها في آسيا وإفريقيا من أجل الاحتفاظ بالجزائر فرنسية.

من خلال استعراض الأوضاع الخارجية التي أحاطت باندلاع ثورة نوفمبر 1954 والتي كانت سببا مباشرة لتفجيرها نخلص إلى أن القيادة الثورية كانت على إطلاع كامل بالتطورات الدولية وأوضاع العالم بصفة عامة والواقع الاستعماري بصفة خاصة، وقد استطاعت استغلال هذا الوضع من أجل إنجاح مشروعها التحريري، خاصة ما تعلق منه بتدويل القضية الجزائرية الذي يعد عاملا قويا لإنجاحه.

2- أهداف الثورة من خلال نص ومضمون البيان:

حدد بيان أول نوفمبر الخطوط العريضة للبرنامج السياسي للثورة موضحا هدفها العام، والأهداف الداخلية والخارجية وتتمثل فيما يلي:

2-1- الهدف العام: المتمثل في الاستقلال الوطني بواسطة:

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية:
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني[2].

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 356.

[2] النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر : مرجع سابق ، ص 11.

وضعت القيادة الثورية الهدف العام الذي اندلعت من أجله الثورة، وهو الاستقلال الوطني الذي كان هدفا أساسيا للشعب الجزائري طيلة مراحل كفاحه المرير ضد الاستعمار، وقد جاء هذا المطلب صريحا وواضحا في إيديولوجية نجم شمال إفريقيا من خلال البرنامج السياسي للحزب الذي وضعه في سنة 1928 المتمثل في: استقلال الجزائر، إقامة جيش وطني، جلاء قوات الاستعمار. وتأكدت هذه الإيديولوجية أكثر في برنامجه الثاني الذي طرحه أثناء المؤتمر الذي عقد في ماي 1933 .

إن فكرة الاستقلال عن طريق إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، هو مشروع دولة ذات سيادة كاملة رافضة لكل أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، وكل ما هو بديل كالحكم الذاتي مثلا أو الانتداب أو الحماية الخ من أشكال الوصاية[1] .

إن مصطلح الديمقراطية الاجتماعية الذي جاء في بيان أول نوفمبر يؤكد فكرة الحكم من الشعب وإلى الشعب وحده، وأنه من أراد أن يخدم هذا الشعب فعليه أن يستجيب لتطلعاته وإرادته وآماله[2]. وأيضا التأكيد على نظام المساواة في الفرص. فكما يوجد هناك مساواة في التضحية والاستشهاد فيجب أن يكون هناك مساواة في كل شيء بين أفراد المجتمع الواحد. وهذا يدخل أيضا ضمن تطلعات القاعدة الشعبية التي تطمح إلى الحصول على عدالة اجتماعية تضمن لها حياة كريمة وتتمتع بكامل حقوقها في المجتمع الجديد كحق الصحة حق التعليم حق العمل الخ ..[3].

وقد وضع البيان مبادئ الثورة في إطار محدد وهو الإطار الإسلامي الذي يمثل هوية المجتمع وشخصيته التي حاول الاستعمار الفرنسي القضاء عليها طيلة فترة وجوده، وحدد المرجعية الدينية التي تستند عليها الثورة بل وحتى الدولة الجزائرية المستقبلية. ويؤكد هذه الفكرة الدكتور عميراوي حميدة في مقال له بعنوان فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية حيث يقول:".... مع الأخذ في الحسبان بأمر هام هو أن من أهداف أي مشروع حضاري، لأي شعب ما ثائر يكون بالسعي إلى تكوين رأي جمعي واحد، ورسم معالم سيادة لدولة قوية. وهو ما نلمسه في هدف الثورة التحريرية

[1] محمد جغابة، بيان أول نوفمبر "دعوة إلى الحرب... رسالة للسلام ، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر 2012، ص 58.

[2] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 59 .

[3] نفسه ، ص 60.

التي بدأت مشروعها الحضاري ببيان أول نوفمبر الذي كان من أولوياته تحرير الشعب الجزائري من الاستعمار الأوروبي وفرز هويته عن بقية الهويات ... وبتأسيس دولة جزائرية حرة ديمقراطية قائمة على الإسلام دينا وعلى العربية لغة ...."[1]. في حين نجد أن الإبراهيمي في كتابه "قلب المعركة"، يشير أن البعد الإسلامي للثورة الوارد في بيان أول نوفمبر لم يكن واضحا وقويا ولم يعبر صراحة عن البعد الحضاري للأمة الجزائرية وهويتها وثقافتها وعقيدتها مثلما جاء في أدبيات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي ركزت نشاطها حول هذه المسألة ومما قاله :"..... أن البيان لا يجيب على بعض النقاط بوضوح، كالهوية والإسلام والعروبة، وأنه ليس ميثاقا أو عريضة مرجعية ذات فلسفة وتصورات حضارية ، وإنما هو وثيقة سياسية صحفية كتبت فيما يبدو على عجل وصيغت في عبارات بسيطة وعملية..."[2].

وما يمكن أن نشير إليه هنا أن القيادة الثورية كانت تدرك أهمية العامل الديني في التعبئة الشعبية ودفع الشعب إلى قلب المعركة، انطلاقا من فكرة الجهاد ضد الكفار وقد كان قادة المقاومة الجزائرية يركزون على هذه المسألة، لهذا كان لزاما على قادة الثورة أن لا يهملوا هذا الجانب ، ضف إلى ذلك فإن واضعو البيان قد تشبعوا بالقيم الدينية من خلال انتمائهم الأسري أو من خلال تكوينهم في إطار حزب الشعب الجزائري الذي لا يهمل هذا الجانب. هذا من جهة ومن جهة ثانية فالدولة المستقبلية التي سوف تؤسس يجب أن تكون دولة مسلمة مبنية على المبادئ الإسلامية التي يسير عليها الشعب الجزائر وفي إطار االلتزام بهذه المبادئ التي من بينها التسامح والتعايش؛ أقر البيان في هدفه العام أيضا احترام الحريات الأساسية دون تمييز ديني أو عرقي[3]، ومعناه أن مبادئ الثورة الجزائرية أثبتت على أن الحريات الأساسية غير قابلة للتمييز والإقصاء فلا فرق بين مسلم ومسيحي ويهودي ولا بين جزائري وغير جزائري ولا بين عربي وأمازيغي، كلهم سواء في الحقوق والواجبات وكلهم سواء أمام القانون. إن دل هذا على شيء فإنما يدل على ارتباط مبادئ الثورة بالدين الإسلامي الذي ينبذ سياسة التمييز

[1] احميدة عميراوي، "فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية"، مجلة المصادر، العدد9، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2004، ص 18.

[2] محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، ط 01، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 07.

[3] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 11.

ويدعو إلى المساواة فقد قال رسول الله عليه و سلم :"... لا فرق بين عربي ولا أعجمي ولا بين أبيض وأسود إلا بالتقوى".

2-2- الأهداف الداخلية:

حدد البيان الأهداف الداخلية في نقطتين أساسيتين هما:

* التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد[1].

تجاوز البيان النظرة الحزبية الضيقة التي ميزت نشاط الحركة الوطنية الجزائرية سابقا، حيث كانت هناك أحزاب مختلفة واتجاهات متباينة ومتصارعة في الكثير من الأحيان، ليس بين الأحزاب وفقط، بل بين مناضلي الحزب الواحد أيضا، وهذا ما جعلها تبتعد شيئا فشيئا عن هدفها الأساسي. لهذا أكد البيان على مسألة التطهير السياسي، الذي يعني تطهير الحركة الجديدة من العناصر التي لا تؤمن بمبدأ الكفاح المسلح، فلا مصالي ولا مركزي ولا بياني، بل الكل تحت راية واحدة هدفها واحد وقضيتها واحدة. وبالتالي فهي دعوة لحل الأحزاب والانضمام فرادى إلى لواء جبهة التحرير الوطني .

* تنظيم و تجميع جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري: هذا الهدف الذي يوحي إلى الطابع الشعبي للثورة الجزائرية وشموليتها للتجنيد؛ عن طريق فتح الباب أمام كل الجزائريين الذين يريدون الانخراط تحت لواء جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من مختلف الفئات الاجتماعية دون استثناء والاستفادة من خبراتهم كل في مجاله في الإدارة، في القضاء، في الصحة، في الجيش، في الإعلام في الدبلوماسية. وهذا ما جسد ميدانيا بعد الانطلاقة[2].

2-3- الأهداف الخارجية:

لم يهمل البيان الجانب الخارجي للثورة الجزائرية؛ لما له من أهمية كبيرة في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الدولي الذي سيساهم بشكل كبير في وصول الدعم المادي والعسكري والمعنوي للثورة الجزائرية، خاصة أن قادة الثورة في ذلك الوقت كانوا أمام تحدي كبير،

[1] نفسه .

[2] محمد جغابة، مرجع سابق ، ص 68.

وهو القضاء على فكرة الجزائر فرنسية وإقناع الرأي العام الدولي ومن ورائه هيئة الأمم المتحدة أن هناك أمة جزائرية ووطن جزائري وشعب يسعى إلى الانفصال النهائي عن فرنسا "لا هذا الشعب ليس فرنسيا ولا يمكن أن يكون فرنسيا إذا أراد" حسب تعبير عبد الإمام الحميد ابن باديس، ولهذا حدد البيان ثلاث أهداف خارجية مرتبطة يبعضها البعض وهي:

2-3-1- تدويل القضية الجزائرية: وضع قادة الثورة مسألة التدويل من أولوياتهم نظرا لما تمثله من أهمية كبيرة في إنجاح مشروع ثورة أول نوفمبر 1954، فالمسألة الجزائرية ليست قضية داخلية تخص فرنسا حسب زعمها، وإنما هي صراع أمة تسعى لاسترجاع حريتها وكرامتها المسلوبة. فالثورة الجزائرية كانت تنادي بتدويل القضية كقضية تصفية استعمار وفق المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، وتسعى من ناحية أخرى إلى دعم نضالها عن طريق الدول المساندة لها والمنظمات التي تنادي بتحرير الشعوب وحق تقرير المصير[1].

2-3-2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي: من خلال البيان تطلع مفجرو الثورة إلى إعطاء البعد المغاربي للثورة الجزائرية والسعي لتحقيق الوحدة المغربية، حيث أدرك الجزائريون أهمية هذه الوحدة، ونجد ذلك في أدبيات نجم شمال الذي تأسس أصلا في إطار هذه الوحدة. وعن هذه الوحدة عبر الأستاذ خرنان مسعود:"... وحدة قيمة و شاملة، ذات بعد تضامني استراتيجي ومصيري لكسب المعركة وعلى هذا المفهوم الفكري والإنساني وقع التعاطف ومساندة الثورة من قبل الأشقاء المغاربة والعرب وباقي الإنسانية..."[2].

ولم يكن هذا مجردا من أي معنى وإنما سعى قادة الثورة إلى تجسيده ميدانيا من خلال جعل الأقطار المغاربية تونس والمغرب وليبيا القواعد الخلفية للثورة، ولإعطاء هذا البعد معنى أعمق حيث أدرجها في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي الذي عان هو الآخر من مشكل الاستعمار طيلة حقبة من الزمن. وبفضل ذلك وجدت الثورة الجزائرية طريقها إلى كل الدول المغاربية والعربية والإسلامية التي

---

[1] رابح لونيسي، بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية الجذور الفكرية و المضمون، مجلة المصادر، العدد 07، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر 2002، ص 36.

[2] مسعود خرنان، الوحدة المغاربية من خلال مواثيق الثورة"، منشور في كتاب القيم الفكرية والإنسانية للثورة الجزائرية 1954- 1962، ط 01، ج 01، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2003، ص 280.

جعلت وسائل إعلامها من صحف وإذاعة في خدمة الثورة، كما أن الكثير من المؤتمرات التي انعقدت في هذه الدول قد تناولت الثورة الجزائرية باهتمام كمؤتمر طنجة سنة 1958.

2-3-3- تأكيد القيادة الثورية - في إطار الأمم المتحدة -على عطفها الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند القضية الجزائرية: وهذا تأكيدا على فكرة أن الأمم المتحدة هي المنبر الذي تعبر من خلاله كل الشعوب المستعمرة عن مواقفها اتجاه القضايا العادلة في العالم. ومنها الجزائر التي يمكن أن تسمع صوتها منه وتدعيم علاقاتها مع الجميع المساندين لقضيتها. وفي داخل الأمم المتحدة تم الاعتراف الفعلي بالحكومة المؤقتة وتم كذلك الاعتراف ببراعة الدبلوماسية الجزائرية.

3- وسائل الكفاح من خلال مضمون البيان:

بعد توضيح الأهداف التي تسعى الثورة الجزائرية لتحقيقها سواء في إطارها العام أو الإطار الخاص على المستويين الداخلي والخارجي، أشار البيان إلى الوسائل الكفيلة لتجسيد هذه الأهداف وإنجاح مشروع التحرير الوطني. ففي الفقرة الأولى جاء ما يلي :"... انسجاما مع المبادئ الثورية ، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا..... إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض . والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله . و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين..."[1] .

من خلال هذه الفقرة نلمس عدة حقائق تاريخية أشار لها البيان هي كالتالي:

- الحقيقة الأولى: وهي أن الثورة الجزائرية ارتكزت معالمها وقوتها وأسسها على مبادئ ثورية مرتبطة بمسارها الثوري، وجميع الوسائل المتبعة في الجهاد مرتكزة عليها لا يمكن أن تخرج عن إطار هذه المبادئ؛ اقتناعا بأن المبدأ الثوري هو أساس قوة الثورة وأن الصراع ليس فقط حمل السلاح وإنما أيضا هو صراع المبادئ والأخلاق. وهذا يعتبر رسالة للعالم الخارجي أن ثورة التحرير الجزائرية ثورة أخلاق وشرف وعقيدة ومبادئ .

- الحقيقة الثانية: التي أشار إليها البيان في هذه الفقرة هو المزاوجة بين العمل السياسي والعسكري وبين العمل الداخلي والخارجي في إطار المبادئ الثورية. إن دل على شيء فإنما يدل على

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 12.

أن مفجرو الثورة استفادوا أيما استفادة من تاريخ نضال الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية، فقد تعلموا أن الكفاح العسكري لا يمكن أن يؤتى ثماره بدون عمل سياسي يدعمه داخليا وخارجيا؛ عن طريق تدويل القضية الجزائرية، وبالتالي وصول الدعم السياسي والعسكري لهذه الثورة. كل هذا سيحقق الهدف المسطر في البيان، وفعلا ما لمسناه منذ انطلاقة الثورة حيث كان العمل العسكري يسير جنبا إلى جنب مع العمل السياسي داخليا وخارجيا.

– الدعوة إلى التفاوض: بعد تحديد الأهداف والوسائل الكفيلة لتحقيق كانت الدعوة إلى التفاوض مع فرنسا و هذا تأكيدا على فكرة أن الثورة الجزائرية لم يكن الهدف من اندلاعها هو الحرب في حد ذاتها أو إراقة الدماء كما عبر عنه البيان و إنما الهدف من الثورة هو تحقيق الأهداف المسطرة في البيان ومن أهمها استقلال الجزائر . فإن قبلت فرنسا الشروط الموضوعة فإنه لا داعي إلى اللجوء إلى العمل العسكري . وأيضا هي رسالة للعالم الخارجي ومن ورائه هيئة الأمم المتحدة أن الجزائريون لا يسعون لإراقة الدماء وإنما الهدف من هذه الحرب هو استرجاع السيادة الوطنية. وعليه فواضعو البيان حاولوا قطع الطريق أمام الـــتأويلات المغرضة التي سوف تلجأ إليها فرنسا بعد الانطلاقة .

– دعوة الشعب إلى الانضمام إلى الثورة: وفي الأخير بعد تعريف مفصل لمشروع ثورة التحرير الجزائرية كانت الدعوة إلى الشعب للانضمام إليها؛ لأنه لا يمكن لهذه الثورة الاستمرارية النجاح بدون دعمه ومساندته لها .

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس أن بيان أول نوفمبر 1954، هو في الأصل نتيجة حتمية لكل المراحل السابقة منذ دخول المستعمر الفرنسي إلى أرض الجزائر، وكان امتدادا لجهود المقاومات الشعبية في كل المناطق، بالموازاة مع النضال السياسي في الحركة الوطنية التي استمرّت ما يقارب نصف القرن من الزمن. وهذا كلّه من أجل تحقيق هدف نبيل وحق مشروع في كل الديانات والمواثيق والقوانين العالمية.

الدرس الساس

هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955

(الظروف، الوقائع، النتائج)

1- ظروف هجومات الشمال القسنطيني.

1-1- الظروف المحلية

1-2- الظروف الدولية

2- الإعداد والتحضير للهجومات

3- لمحة موجزة عن وقائع الهجومات ومجرياتها.

4- أهداف الهجومات ودوافعها.

5- نتائج الهجومات وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية.

6- ردود فعل السلطات الفرنسية على هجومات الشمال القسنطيني.

شكّلت هجومات 20 أوت 1955 منعرجاً حاسماً في تعزيز ودعم مسيرة كفاح الشعب الجزائري، إذ قدّم من خلالها الشمال القسنطيني جوابه الفعال على صرخات الأوراس الأشم المحاصر منذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة التحريرية لتكون بذلك وقائع الهجومات بمثابة الحدّ الفاصل لمحاولات التضليل والتشكيك في وطنية الثورة وشعبيتها

1- ظروف هجومات الشمال القسنطيني:

كانت وضعية الثورة جدّ حساسة في بداية صيف 1955، فالشتاء جدّ قاس بالنسبة لجيش التحرير والاتصالات صعبة بين القيادة، كما انّ مسألة الانخراط والتعبئة في صفوف الثورة قد ظلت محدودة جداً خلال الأشهر الأولى لاندلاعها، الأمر الذي جعل قيادة المنطقة الثانية تهتدي إلى القيام بهذه الهجومات لدعم مسار الثورة وتعزيزه[1]، إذ يمكننا الوقوف بنوع من الدقة على أهم الظروف والأسباب التي أدت إلى تنظيم هذه الهجمات من خلال النقاط التالية:

1-1- الظروف المحلية: تتمثل فيما يلي:

- استشهاد واعتقال العديد من الوطنيين الجزائريين، حيث استشهد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955 بصفته قائداً للمنطقة الثانية، واعتقل مصطفى بن بولعيد في 12 فيفري 1955 بصفته قائداً للمنطقة الأولى، كما ألقي القبض أيضاً على رابح بيطاط في شهر مارس 1955 الذي يعتبر هو الآخر قائداً للمنطقة الرابعة[2].

- شدّة الحصار العسكري المفروض من قبل السلطات الفرنسية على منطقة الأوراس كونها أكثر المناطق حيوية ونشاطاً من حيث العمليات، فقد تحملت بحق العبء الأكبر للثورة إلى غاية 20 أوت 1955[3].

- الإعلان عن قانون حالة الطوارئ[1] بالجزائر منذ 03 أفريل 1955، حيث شرع الاستعمار الفرنسي في تطبيقه على منطقة الأوراس والقبائل وشرق قسنطينة إبتداءاً من يوم 04 أفريل بهدف وأد وخنق الثورة هناك، ثم ما لبث أن عمم تطبيقه في بقية المناطق اعتباراً من تاريخ 28 أفريل 1955[2].

---

[1]- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 15.

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954 – 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 45.

[3]- الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962)، منشورات A.N.P، الجزائر، 2008، ص 125.

– تعزيز ومضاعفة تعداد القوات الفرنسية بالمنطقة الأولى، بحيث ارتفع تعداد العسكريين الفرنسيين من أربعين ألف خلال السداسي الأول من عام 1955 إلى ما يزيد عن مائة ألف عسكري قبل الفاتح من نوفمبر لنفس العام[3]، هذا فضلاً عن الاستنجاد بكبار ومشاهير العسكريين الفرنسيين الذين اكتسبوا خبرة واسعة في ممارسة حرب العصابات ومنهم كامل الصلاحيات التي من شأنها فرض الحصار على المنطقتين الأولى والثانية[4].

– حملة التشويه التي أثيرت ضدّ الثورة الجزائرية منذ الانطلاقة من خلال مزاعم وتصريحات الفرنسيين الرامية لاعتبارها مسالة داخلية يحركها أشخاص خارجون عن القانون ولا يحظون بأي دعم شعبي[5].

– سعي الحاكم العام الفرنسي بالجزائر "جاك سوستيل" لبث مشروعه الإصلاحي (الإغرائي) منذ 15 فيفري 1955 . محاولاً بذلك إجهاض الثورة ومنع انتشارها عن طريق دعم سياسة الاندماج، بعد فشل العمل البوليسي والقمعي في الجزائر[6].

---

[1]– يدلّ على الوضع الذي يستدعي فيه تحول صلاحيات القيادة لسلطة الجيش الذي يفرض حالة الحصار وإقرار واقع الاستنفار، كنظام وسط بين الوضع الطبيعي والوضع الاستثنائي، وقد أعلن عنه الاستعمار الفرنسي بالجزائر في 03 أفريل 1955، ونشر خلال اليوم السابع من نفس الشهر في الجريدة الرسمية. وترتب عن ذلك أن عمل الاستعمار على فرض رقابة صارمة على الصحف والإعلانات ومحطّات المسرح والأفلام السينمائية وكل الأنشطة الاجتماعية، هذا فضلا على منع التجمع، مع العلم أنّه لم ينجح في توقيف المسار الناجح لحركية الثورة والثوار في مختلف المناطق. ينظر: بسام العسلي، الله أكبر... وانطلقت الثورة، ط 01، دار النفائس للنشر، بيروت، 1982، ص 115.

[2]– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 147. ينظر أيضا: أمال قبايلي، قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955، مجلة المصادر المجلد 10، العدد 01، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، أفريل 2008، ص ص 171، 174.

[3]– عمار ملاح، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، قادة جيش التحرير الوطني، الولاية الأولى، ج 02، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 34.

[4]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول...، المرجع السابق، ص 77.

[5]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

[6]– محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 167، 168. ينظر أيضا: Alistaire Horne, Histoire de la guerre d'Algerie, ed Albire Michel, Paris, 1980, p 133.
وينظر أيضا: محمد شبوب ومحمد بن موسى، سياسة جاك سوستيل للقضاء على الثورة التحريرية (1955 – 1956)، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة قالمة، جوان 2019، ص ص 223، 226.

– استمرار سلطات الاستعمار الفرنسي في سياستها الرامية لخنق الثورة والقضاء عليها من خلال الاعتقالات في صفوف الوطنيين وإقامة المحتشدات ومكاتب مصالح الجوسسة[1].

1-2: الظروف الدولية: يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– سقوط حكومة "مانديس فرانس" في أوائل شهر فيفري 1955 بعد أن عجزت عن تحقيق مآربها الاستعمارية في الجزائر وأغرقت فرنسا في أزمة سياسية من جراء الفراغ الحكومي الذي استمر لعدة أيام[2]، إلى أن كلف رئيس الجمهورية الفرنسية "روينى غويتي" الراديكالي "إدغار فور" بتشكيل حكومة جديدة[3]. ليختفي بذلك مشروع الإصلاحات السياسية الإغرائية في الجزائر الذي حل محلّه مشروع يميني من إيحاء النواب الذين يمثلون مصالح الأوروبيون في الجزائر[4].

– مناقشة القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 18 – 24 أفريل 19655 وهو ما أتاح لممثلي جبهة التحرير تحصيل دول العالم الثالث على التعاطف مع القضية الجزائرية، وفتح الطريق لها نحو هيئة الأمم المتحدة[5].

– اقتراب موعد الجمعية للأمم المتحدة ورغبة الطرف الجزائري الملحة في إدراج قضيتهم ضمن جدول أعمالها بناءاً على إلحاح الدّول الأفرو آسيوية[6].

– إعلان الحلف الأطلسي في 26 مارس 1955 مساندته للحكومة الفرنسية في حربها ضدّ الجزائر وبداية تدفق الأسلحة الأمريكية والبريطانية إلى الجزائر[7].

2– الإعداد والتحضير للهجوم:

تتفق غالبية الكتابات التاريخية على أنّ الفضل في التحضير لهجومات الشمال القسنطيني والإعداد لها، يعود بالدرجة الأولى إلى البطل الشهيد زيغود يوسف[1]، الذي بدا جدّ يائساً – مثله مثل

1– محمد العيد مطمر، حامي الصحراء، أحمد عبد الرزاق حمودة، العقيد السي الحواس، دار الهدى للنشر، الجزائر، 1992، ص 75.

2– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول...، المرجع السابق، ص 140.

3– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 205.

4– عمار بوحوش، ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954، دراسة متاحة على الموقع الالكتروني التالي: https : // www.ammarbouhouche. Com، المتصفح يوم 11– 02– 2023، على الساعة 10:00 صباحاً.

5– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول...، المرجع السابق، ص 140.

6– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 79.

7 - claude collot, les institution de l'algerie durant la période coloniale 1830 – 1962, ed : O.P.U , Alger, 1987, p 273.

مساعده لخضر بن طوبال – من الوضع الذي آلت إليه الثورة في المنطقة الأولى بسبب الطوق العسكري الاستعماري المفروض عليها، وكذا وضع الثورة في المنطقة الثانية بعد استشهاد قائدها ديدوش مراد[2]، لدرجة أصبح يشعر فيها زيغود يوسف بالذنب والتقصير في حق إخوانه ورفاقه المرابطين هناك[3]، خاصة بعدما تلقى رسائل من مسئولي الأوراس تتضمن الدعوة إلى ضرورة القيام بعمليات من شأنها تحويل أنظار جزء من الجيش الفرنسي الذي يهاجم الأوراس وبالتالي فك الخناق عليها[4]. واستجابة لذلك أخذ زيغود يوسف يفكر في الجواب المناسب إلى ان اهتدى لفكرة تنظيم هجومات 20 أوت 1955 مثلما سنوضحه[5].

لقد عقد زيغود يوسف اجتماعاً عاماً لأعضاء قيادة المنطقة الثانية ومسئولي النواحي في المكان المسمى "دشرة الزمان"[6] (الحدائق الحالية) بتاريخ 23 جويلية 1955 واستمر إلى نهاية الشهر، وحضره بالخصوص عمارة بن عودة، عبد الله بن طوبال، صالح بوبنيدر المدعو (صوت العرب)، مسعود بوجريوة المدعو (سي مسعود القسنطيني)، البشير بوقادوم، عمار شطايبي، علي كافي، محمد رعوة، إسماعيل زيقات، عبد المجيد كحل الراس، عمار بوقلاز، بوضرسة عمار، محمد الصالح ميهوب... وغيرهم[7]، وخلال الاجتماع تم التخطيط للهجومات مع تحديد الأهداف السياسية والعسكرية التي ستسعى إلى تحقيقها هذه الانتفاضة (كما سماها زيغود يوسف) على الصعيدين الداخلي والخارجي[8].

1– العقيد علي حسن كافي، يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الذاكرة، العدد 03، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 09.

2– ألستير هورن، تاريخ حرب الجزائر، تر: إيف كارني وفيليب بوردريل، باريس، 1980، ص 123.

3– إيف كوريير، حرب الجزائر، زمن الفهود، ج 02، مطبوعات القصبة، الجزائر، 2005، ص 165.

4– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 45.

5– مصلحة البحوث والتوثيق، هجوم 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني، مجلة المصادر، المجلد 02، العدد 01، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، أفريل 2004، ص 159.

6– تقع دشرة الزمان على بعد حوالي أربعة كيلومترات عن مدينة سكيكدة، تتميز بموقعها الاستراتيجي المرتفع والمحصن، البعيد عن الطرق والمسالك، تتخللها غابات كثيفة تحجب المجتمعين وتمنع العدو من الوصول إليهم. ينظر: موسى تواتي ورابح عواد، هجوم 20 اوت 1955، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص ص 16، 17.

7– محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 136.

8– مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص 161.

وبعد نقاش مطول وافق الجميع على القيام بالهجوم الشامل كما طرحه زيغود يوسف بتجنيد المناضلين المدنيين حتى تشعر السلطات الاستعمارية والحكومة الفرنسية بأن الثورة شعبية، وأن الشعب يساندها ويعززها[1]، كما اختير يوم 20 أوت 1955 كموعد للهجوم للاعتبارات التالية:

- كونه يوم السبت؛ يوم عطلة بالنسبة لقوات الاستعمار الفرنسي.

- يصادف يوم السوق الأسبوعي لمدينة سكيكدة أين تكثر الحركة والنشاط مما يساعد على التنكّر بالنسبة للمجاهدين[2].

- تزامن ذات اليوم والذكرى الثانية لنفي ملك المغرب الأقصى (محمد الخامس) بما يعبر عن واقع التضامن المغاربي للثورة الجزائرية[3].

وخلافاً لما وقع في الفاتح نوفمبر 1954، فقد تقرر تنفيذ الهجوم في وضح (منتصف) النهار، وتحديداً على الساعة 12:00 زوالاً، بما يعكس شعبية الثورة وقدرتها على رفع التحدي ضدّ الاستعمار[4]. كما تقرر أيضا أن تدوم الهجومات مدّة ثلاثة أيام متتالية اعتباراً من 20 أوت إلى 22 أوت 1955[5]، وزعت خلالها المهام لتنفيذ الهجومات التي شملت كل من ناحية سكيكدة، ناحية قسنطينة، ناحية الخروب، ناحية زيغود يوسف، ناحية سيدي مزغيشين، ناحية الحروش، ناحية الميلة، ناحية القل، قرية جندل، قرية بوساطور وعين العبيد[6]، وغيرها من المناطق الأخرى[7].

3 – لمحة موجزة عن وقائع الهجومات ومجرياتها:

انطلقت الهجومات كما كان مخططاً لها في منتصف نهار يوم 20 أوت 1955 تعلوها صيحات المجاهدين "الله أكبر" و"الجهاد في سبيل الله"، وهم يحملون أسلحة فردية بيضاء من عصي، قضبان

---

[1]– زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962، ط 01، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 20.

[2]– حسن بومالي، مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954 – 1956، رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الجزائر، 1985، ص 219.

[3]– علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 – 1962)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 109.

[4]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 46.

[5]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 137.

[6]– مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص ص 170 – 176 (بتصرف).

[7]– تشير جريدة المجاهد إلى امتداد الهجومات إلى ضواحي عنابة لتشمل أكثر من أربعين (40) مدينة، نقلاً عن: محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 137.

حديدية، سواطير، سكاكين...، بما يفسر ضراوة وعنف وشراية الهجومات من جهة، مدى احتضان المجاهدين والفلاحين لثورة حديثة تسعى عن طريق دعم شعبي واسع وشرس لكسر قيود المستعمر من جهة أخرى[1]. وقد نفذت الهجمات بنجاح في أغلب النواحي فأخذت العدو على غرة فجعلته يندهش لحجم ومفعول هذه العمليات العسكرية. ففي مدينة سكيكدة شن المجاهدون والمدنيون عدة هجمات على المراكز العسكرية والاقتصادية للعدو، وهوجمت ضيعات المستوطنين بحماسٍ منقطع النظير. ووقعت مواجهات في عدة نقاط من المدينة، منها الهجوم على مقر الثكنة العسكرية الذي استمر لخمس ساعات، والهجوم على مطار المدينة. وفي مدينة القل تمكن المهاجمون من السيطرة على المدينة لساعات حتى أضطر الجيش الفرنسي إلى طلب النجدة. وفي مدينة الحروش رصدت عدة أهداف هجومية منها الهجوم على دار العدالة، هذا وكان الهجوم على سيدي مزغيش مدوياً وأدى إلى إحراق بعض مزارع المستوطنين[2].

وفي ناحية قسنطينة كان الهجوم ناجحاً على مركز شرطة الدائرة الثانية ومؤسسة برنار لبيع الأسلحة والاستيلاء على الذخيرة، وكذا الهجوم على المطعم المشهور بها (مطعم غامبرون)، كما أسفر الهجوم على مركز الدرك والشرطة وثكنة الجيش ودار البلدية بناحية الخروب على مقتل 04 أفراد من تعداد القوات الفرنسية والاستيلاء على كمية هامة من الأسلحة[3].

وبخصوص ناحية الميلية فقد شنت عدة هجمات على مشارف المدينة بهدف السيطرة عليها، إذ نجح كمين المجاهدين في الإيقاع بحاكم الميلية ، ونصب كمين آخر في طريق حمام بني هارون ، هذا فضلاً على حرق أكوام من الفرنان وهدم مركز حرس الغابات فيها[4].

ومثلها أيضاً فقد كانت الهجمات مؤثرة كثيرة على الفرنسيين بناحية قالمة وبالضبط في وادي الزناتي أين تمكن المهاجمين من قتل عدد هام من العسكريين الفرنسيين وأخذ أسلحتهم وعتادهم، وكذا الهجوم على بلدية عين العربي بنفس الناحية واستيلاء المهاجمين على ممتلكات المعمرين فيها[5].

---

[1]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 47.

[2]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 55، 56.

[3]– مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص 172.

[4]– عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 02، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 184.

[5]– موسى تواتي، ورابح عوادي، المرجع السابق، ص 43.

ودون ما استطراد في ذكر تفاصيل عن الهجومات في كل النواحي، يمكننا التأكيد على أن هذه الهجومات قد عرفت نجاحاً كبيراً من خلال إسهامها في ضرب مصالح المستعمر الفرنسي من جسور وطرقات ووسائل الاتصال والكهرباء، مقرات الشرطة والدرك، مزارع المستوطنين...الخ، حيث تواصلت العمليات العسكرية كما هو مخطط لها لمدة ثلاثة أيام إذ خصص اليوم الثاني لنصب الكمائن للعدو خارج المدن، واليوم الثالث لتنفيذ أحكام الإعدام في الخونة، وخلفت هذه العمليات الهجومية خسائر كبرى في صفوف القوات الفرنسية والمستوطنين، فقد قتل عدد من الفرنسيين، وتعرضت المراكز الفرنسية الحيوية للإتلا ف والتهريب. علماً أنه من الصعب إعطاء حوصلة دقيقة عن المخلفات البشرية والمدية لهذه الهجومات[1].

04 – أهداف الهجومات ودوافعها:

إنّ جمع المعلومات المختلفة من المصادر والمراجع المتنوعة، وإخضاعها للنقد والتحليل أمران يسمحان لنا بحصر أهداف ودوافع هجومات الشمال القسنطيني في النقاط التالية:

- فك وتخفيف الحصار والضغط العسكري على المنطقة الأولى.
- تحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر[2].
- نقل الثورة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى بما يساهم في تخفيف الضغط المفروض على الثورة في الأرياف من جهة، ويؤكد للمستعمر بأن الثورة موجودة في كل مكان من جهة أخرى[3].
- التأكيد على شعبية الثورة واستقطاب الجماهير لصالحها.
- إظهار قوة الثورة التنظيمية وشموليتها[4].
- إحباط سياسة جاك سوستيل الرمية إلى القضاء على الثورة.
- إعادة الثقة وتعزيز روح القتال لدى المجاهدين، وبث الرعب وعدم الاطمئنان في نفوس المعمرين[5].

---

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 57. ينظر أيضا: زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 21.

[2]– صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 261.

[3]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول...، المرجع السابق، ص 143.

[4]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 43.

[5]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ط 01، ج 01، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 317.

– كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جبهة التحرير الوطني لتوحيد جهودها من أجل الاستقلال.

– تكذيب إدعاءات الاستعمار بتبعية الثورة لبعض العواصم الخارجية، وإثبات وطنية الثورة وشعبيتها[1].

– حث باقي المناطق على ضرورة الوقوف والاتحاد ووعيهم بحتمية الثورة حتى تشمل جميع ربوع الوطن.

– تأكيد التضامن الفعال مع الشعب المغربي الشقيق في الذكرى الثانية لنفي ملكه محمد الخامس إلى مدغشقر[2].

– إقناع الرأي العام الفرنسي والدولي بوجود ثورة وطنية في الجزائر، والنيل من طوق الدعاية الفرنسية الذي يلف القضية ويجعلها مسألة داخلية.

– دعم مساعي الوفد الخارجي في تدويل القضية الجزائرية[3].

05 – نتائج الهجومات وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية:

حققت هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني نتائج هامة مست كل متطلبات الثورة على أرض الواقع وفي جميع النواحي، إذ بينت ان الإرادة مع الوحدة هي مفتاح النجاح. ويمكننا توضيح هذه النتائج من خلال ما يلي:

5-1- النتائج والانعكاسات الداخلية: تتمثل أساساً فيما يلي:

– فك الحصار المفروض على بعض المناطق وبصفة خاصة منطقة الأوراس، فقد ساعدت الهجومات على تحرير مناطق كاملة، لتصبح خاضعة تماماً لسلطة وإشراف جبهة التحرير الوطني[4].

– المساهمة في دفع الثورة قوياً وبعث روح الأمل في نفوس المجاهدين وأفراد جيش التحرير ومسئولية الذين صاروا يتنقلون في النهار بالقرب من المراكز الفرنسية من دون تجرء الاستعمار على مضايقتهم[1].

---

[1]– مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص 164.

[2]– علي كافي، المصدر السابق، ص 77.

[3]– موسى تواتي ورابح عوادي، المرجع السابق، ص 21.

[4]– مجلة أول نوفمبر، العدد 26، الجزائر، 1978، ص 31.

– إظهار الطابع الشعبي للثورة الجزائرية من خلال استجابة الشعب ومشاركته في إنجاح تلك الهجومات .

– تأكيد اتساع رقعة الثورة لتشمل مختلف المناطق في ربوع الجزائر، فانتعشت العمليات العسكرية في منطقة القبائل والجزائر الوسطى[2]وعرفت منطقة وهران دخولاً قويا في الثورة منذ أكتوبر 1955 خاصة بعد وصول الإمدادات العسكرية إليها[3].

– كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية لصفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين، حيث كانت الهجومات بمثابة الإنذار الأخير لكل المترددين في الانضمام إلى الثورة، وهو ما أدى على حسب –فرحات عباس– إلى تدعيم جبهة التحرير وازدياد الإقبال العالمي عليها[4].

– تأكيد استمرارية وشمولية الثورة وتكذيب مزاعم الاستعمار القائلة بمحدودية الثورة موقعاً وعدداً.

– إصابة الاستعمار وأعوانه بخيبة أمل أثرت كثيراً في نفسية قراته التي أصبحت ترى في جيش التحرير الوطني الفزع الأكبر والخطر المداهم، مما أدى إلى ظهور حركات التمرد في صفوف المستعمر. من

ذلك مثلاً الاحتجاجات والمظاهرات الصاخبة التي قام بها الطيارون في باريس للتعبير عن رفضهم الالتحاق بالجزائر، ومعارضتهم للسياسة الفرنسية فيها[5].

5-2- النتائج والانعكاسات الخارجية: يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

– تأكيد قوة جبهة التحرير الوطني على المستوى الخارجي، بحيث ساهمت الهجومات في دعم مشروعيتها، وتعزيز وتزكية مقامها للمرافعة عن القضية الوطنية في المحافل الدولية[6].

---

[1]– علي كافي، المصدر السابق، ص ص 105، 106.

[2]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص ص 58، 59.

[3]– محمد لحسن أوزغيدي، هجومات 20 أوت 1955 وأبعادها، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 01، جامعة الجزائر 02، جوان 2015، ص 107.

[4]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 45، 46.

[5]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 138. ينظر أيضا: حسن بومالي، المرجع السابق، ص 250.

[6]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 59.

– إسماع صوت الثورة الجزائرية عالياً في الخارج من خلال اختراق جدار الصمت الإعلامي الذي فرضته فرنسا على نشاطات جبهة وجيش التحرير الوطنيين[1].

– تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة، رغما عن ادعاءات فرنسا التي تعتبر القضية الجزائرية قضية داخلية محضة، بحيث تقرر ادماج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في 01 أكتوبر 1955 بأغلبية صوت واحد واكتفى الرفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالانسحاب، وهو ما يدل دلالة قوية على الانتصار الدبلوماسي للثورة بعد عشرة أشهر فقط من اندلاعها[2].

– تعزيز التضامن مع كفاح المغرب العربي ووحدته في مواجهة فرنسا، حيث كانت ذكرى نفي ملك المغرب الأقصى إلى مدغشقر حية في نفوس وأذهان الجزائريين الذين ركزوا على تفاعل الأحداث في المنطقة لا سيما مع إعلان الكفاح المغربي عن ثورته في الأطلس الكبير والأوسط. فأفادت بذلك هذه المبادرة في توحيد جهود التنسيق بين قادة الثورة في الخارج والمقاومة المغربية لتثمر بعد شهرين فقط من الهجومات عن ميلاد جيش تحرير المغرب العربي خلال شهر أكتوبر 1955[3].

– تصدّع الرأي العام الفرنسي بشأن الوضع المستقر في الجزائر[4] لدرجة أن المجلس الوطني الفرنسي متخصص على إثر نجاح وقوة الهجومات ثلاثة أيام كاملة للتداول حول مستجدات الفضية الجزائرية منتصف شهر أكتوبر 1955[5].

– قيام الدول العربية بمساعي إيجابية لصالح الثورة الجزائرية، بحيث شكلت على إثر المجازر الاستعمارية لفرنسا في سكيكدة عقب الهجومات، وفداً لتولي الدفاع عن قضايا شعوب المغرب العربي،

1– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 138.

2– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول...، المرجع السابق، ص ص 143، 144. ينظر أيضا: حسن بومالي، المرجع السابق، ص 256.

3– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 01، ط 01، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 167.

4– علي كافي، المصدر السابق، ص 88.

5– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول...، المرجع السابق، ص 143.

فنالت بذلك الثورة الجزائرية دعماً مادياً وأدبيا متواضعاً من شقيقاتها العربيات في إطار جامعة الدول العربية[1].

هكذا يبدوا واضحاً أن النتائج المحققة كانت باهرة وكفيلة بأن تغطي على بعض انعكاساتها السلبية، ويمكننا هنا أن نذكر بما قاله سوستيل بعد أسابيع من الهجومات، حين اعترف بهول الأحداث فصرح قائلاً: "هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن، وهما فاتح نوفمبر و20 أوت. وهذا الأخير كان أكبر لأن سلسلة الحوادث بعده قد تكاثرت وأخذت بعداً آخر"[2].

6- ردود فعل السلطات الفرنسية على هجومات الشمال القسنطيني:

أصيبت القوات الفرنسية على إثر النجاح الكبير الذي حققته هجومات الشمال القسنطيني بخيبة أمل كبيرة. زلزلت أوضاعها العسكرية والسياسية والإعلامية[3]، مما حدى بها إلى الإسراع في النجدة والانتقام من خلال جملة من الإجراءات القمعية التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تعميم القمع الاستعماري الوحشي على المواطنين الجزائريين من خلال المجازر الانتقامية الرهيبة التي اتسمت بالتنكيل والقتل الجماعي لسكان القرى والمشاتي والمدن، من ذلك مثلاً مجزرة الملعب البلدي بسكيكدة التي راح ضحيتها حوالي 1500 مواطن[4]. وقد تواصلت اعتداءات الفرنسيين الشرسة على السكان على مدار عدّة أسابيع وقدّرت الخسائر البشرية[5]على حسب قيادة المنطقة الثانية ما بين 12000 و13000 شهيداً[6]وتذكر بعض المصادر الأجنبية أن عدد القتلى قد وصل إلى 15000 شخص[7].هذا فضلا على تحطيم وتدمير مشاتي المواطنين ومخابئ المجاهدين[8].

- تعزيز ودعم تعداد القوات الفرنسية بالجزائر ما بعد الهجومات بحيث وصل عدد الفرنسيين من الجيش الفرنسي (من الجنود والضباط) إلى حوالي 190 ألف . كما تم تزويد الوحدات العسكرية

---

[1]- حسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 257، 258.

[2] - Emile Soustelle Jacques, Aimee et souffrante Algerie, Paris, 1956, p 137.

[3]- محمد لحسن أوزغيدي، هجومات 20 أوت 1955 وأبعادها...، المرجع السابق، ص 108.

[4]- مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص 183.

[5]- ينظر ملحق حصيلة يومي 20 و21 أوت 1955 في الشمال القسنطيني من محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 55.

[6]- موسى تواتي ورابح عوادي، المرجع السابق، ص 73.

[7] - Alistair Horne, histoire de la guerre d'Algerie, traduit yves du guernt, Albin Michael, Paris, 1987, p 126.

[8]- مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص 184.

والمستوطنين الأوروبيين بالأسلحة المتنوعة[1]. هذا بالإضافة إلى اتخاذ بعض القرارات التنظيمية بشأن قواتها العسكرية من ذلك ما تعلّق بتوحيدها تحت قيادة مسئول عسكري يكون قائداً لقواتها البرية والجوية والبحري كل ذلك من أجل العمل للقضاء على الثورة[2].

– تعميم مكاتب الشؤون الأهلية (SAS) في أنحاء القطر الجزائري في محاولة فاشلة لإبعاد الشعب عن الثورة[3].

– إقرار الإدارة الفرنسية لسياسة المناطق المحرمة وتطبيق العمليات الكبرى وتعميم الحرب لتشمل اعتقال المدنيين، هذا فضلا على تحرك الشارع الفرنسي بقوة وبمختلف شرائحه لإخماد الثورة[4].

– مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم وتكريس سياسة الاندماج وهو ما نلمسه من خلال تصريح رئيس الوزراء الفرنسي بتاريخ 25-09-1955 إذ يقول في هذا الشأن: "ليس هناك من اختيار نسعى إليه، وهناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا...إن هدفنا الآن هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر"[5].

– طرح القضية الجزائرية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يومي 11، 12 أكتوبر 1955 بهدف إيجاد سياسة واضحة المعالم إزاء ما يحدث في الجزائر، حيث طالب "إدغار فور" بضرورة إقرار سياسة جديدة تحول دون الانفصال في الجزائر، مع الإسراع في اتخاذ قرارات مهمة بشأن الإصلاحات السياسية المقبلة كحرية الانتخابات ونزاهتها وتنقيح بعض الفقرات من دستور 1947 الخاص بالجزائر[6].

– استخدام الورقة الميصالية لإحداث البلبلة والفوضى في صفوف الثورة وفق التصور الذي ينسب إلى جاك سوستيل الذي صرح في هذا الشأن قائلا: "سيكون ميصالي هو ورقتي الأخيرة"[7] وفي هذا

---

[1]– عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية (1954 – 1962)، ط 01، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 230.

[2]– حسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الشعبية الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية (1954 – 1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 192.

[3]– العقيد علي حسن كافي، يوم 20 أوت 1955...، المصدر السابق، ص 21.

[4]– حسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 264، 266.

[5]– مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية الكبرى، ط 01، دار الشورى، بيروت، 1982، ص 37.

[6]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 137.

[7]– مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص 186.

السياق طالب بعض الوزراء الفرنسيين بإطلاق سراح ميصالي ومنحه كامل الحرية كما عملت فرنسا على خلق جماعات ميصالية معادية للثورة، في محاولة فاشلة لضرب وحدة الثورة وقوتها[1]

ملاحظة مهمة:

إنّ هذه الإجراءات القمعية التي أقدمت عليها سلطات المستعمر الفرنسي، ما كانت لتثني من عزيمة الوطنيين الجزائريين عن مواصلة الانتصار بواقع الثورة الجزائرية على المستويين المحلي والدولي، بل العكس من ذلك فقد ساهمت في تعميق الجو المشحون بالحقد بين الطرفين الجزائري والفرنسي. ولم تفلح المحاولات المحتشمة للإصلاح من أجل التوصل إلى حل توافقي وهدنة مدنية بينهما[2]. وأكثر من ذلك فقد عملت قيادة الثورة على خلق الأسباب والظروف الكفيلة لرفع التحدي والسير بواقع الكفاح المسلح قدما نحو الأمام عن طريق تعزيز التنظيم الجيد للجماعات المسلحة وتهديم كل ما يرمز إلى الاحتلال الكولونيالي مع تركيز التهديد بشكل أساسي على المراكز الحضرية للمعمرين وتكثيف الضغط الممارس من طرف الثوار في المجالين السياسي والسيكولوجي، وهو ما جعل المستعمر الفرنسي يصاب بخيبة أملٍ جديدة خاصة في ظل ارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة (30 حالة فرار ما بين ديسمبر 55 و جانفي 56) وخيانة العديد من المنتخبين والقيادة للإدارة الفرنسية[3]. كل هذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشكّ للانتصار المتواصل للثورة في ظل الإجراءات المتخذة من قبل إدارة المستعمر كرد فعل على هجومات الشمال القسنطيني التي مثلت عن جدارة واستحقاق قمة التحدي وحنكة التخطيط وروعة الفداء[4].

خاتمة:

---

[1]– لم تنجح فرنسا في مساعيها الرامية لزعزعة صفوف الثورة، فهي لم تتجرأ على إطلاق سراح ميصالي خوفا عليه من ضربات الفدائيين، كما انها وقعت في مفارقات غريبة عندما أرادت إحداث الفتنة بين الجزائريين من خلال خلق الجماعات الميصالية، وخير دليل على ذلك ما حصل مع حركة ابن لونيس، الذي سمحوا له بحمل العلم الجزائري لخداع الجماهير الجزائرية على أن يضع جنوده فوق لباسهم العسكري ألوان العلم الفرنسي، بما يدل على تعامل فرنسا مع ابن لونيس على أساس انه عميل أضفت عليه الستار الوطني بعد أن وحدت موضة العملاء التقليديين غير مجدية في خداع الرأي العام بالجزائر، وفي فرنسا والعالم. ينظر: جريدة المجاهد، العدد 10، 09 أفريل 1961، ص 03.

[2]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 51.

[3]– محمد لحسن أوزغيدي، هجومات 20 أوت...، المرجع السابق، ص 109.

[4]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 138.

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس ان هجومات 20 أوت 1955 جاءت لتنفيذ أهداف استراتيجية لثورة التحرير الجزائرية، استعادت من خلالها جبهة التحرير الوطني نفساً جديداً للنضال وانتعشت بفضلها الروح الوطنية بحكم نتائجها الفعالة على مختلف الأصعدة والميادين.

الدرس السابع

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

(الظروف، الوقائع والنتائج)

1- فكرة انعقاد المؤتمر.

2- الإطار الزماني والمكاني لمؤتمر الصومام.

3- الأسباب والأهداف الرئيسية لانعقاد المؤتمر.

4- مجريات واشغال المؤتمر.

4-1- الأطراف المشاركة في المؤتمر.

4-2- أشغال المؤتمر.

5- قرارات المؤتمر.

6- انعكاسات قرارات المؤتمر على مسار الثورة.

7- موقف وردود فعل السلطات الفرنسية على مؤتمر الصومام وقراراته

يعتبر مؤتمر الصومام منعطفاً حاسماً في تاريخ ثورة التحرير الجزائرية، ذلك أنّ قراراته قد أحدثت نقلة نوعية بارزة ومميّزة في مسار الثورة بعد صائفة 1956، من خلال إقرار استراتيجية واضحة المعالم ومحدّدة الأهداف للكفاح السيّاسي والعسكري بما يضمن نجاح الثورة ومجابهة مخططات المستعمر الفرنسي في القضاء عليها.

1- فكرة انعقاد المؤتمر:

الأصل أنّ فكرة اللّقاء بين قادة الثورة الجزائرية في مؤتمر تقييمي وتنظيمي، هي فكرة سابقة عن صائفة 1956، باعتبار أنّ مسألة التنظيم كانت مطروحة بحدّة ضمن إستراتيجية تنفيذ الثورة منذ يوم التخطيط الأوّل لاندلاعها[1]، مثلما أكّده المناضل الأخضر بن طوبال حين قال: "... التنظيم أوّلاً ثم إعلان الثورة، أو إعلان الثورة أوّلاً ثم التنظيم، وقد كنا مضطرين لاختيار الحلّ الأول..."[2].

هذا وتشير بعض الدراسات التاريخية المختصة أيضا إلى أن فكرة اللقاء الوطني لقيادة الثورة قد تم الاتفاق عليها قبل موعد الاندلاع، عندما قرّر أعضاء لجنة الستة خلال اجتماعهم الأخير في 23 أكتوبر 1954، تحديد موعداً جديداً في شهر جانفي 1955 لتقديم حصيلة أولية عن النشاط الثوري، وضبط ورسم أفاقه الجديدة[3]، غير أنّ الظروف الصعبة التي واجهت الثورة في مرحلتها الأولى لم تسمح بتجسيد هذه الفكرة ميدانياً إلاّ بعد قرابة سنتين عن تاريخ اندلاعها[4]، ولعله من المستحسن هنا الإشارة ولو بإيجاز إلى أهم الظروف والأسباب التي أخّرت هذا اللقاء عن موعده المحدّد سابقاً، إذ يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

- شدّة الطوق العسكري الفرنسي الذي شكّل خناقاً على المجاهدين في بعض المناطق وخاصّة في المنطقة الأولى، باعتبار أن فرنسا كانت متخوفة كثيراً من انتقال عدوى الثوّار إلى المناطق

---

[1]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 160.

[2] - Mohammed Harbi, L'FLN, Mirage et réalité (1954 – 1962), ed : E.N.A.L, Alger, 1993, p 122.

[3]- مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954، 1956: مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 51.

[4]- خليفة الجندي وآخرون، حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، (د.ت)، ص 322. ينظر أيضا: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 61.

الأخرى[1]. ولأجل ذلك عملت على مضاعفت تعداد قوّاتها في مختلف أنحاء التراب الوطني، حيث تضاعف تعداد الجيش الفرنسي من حوالي 50000 سنة 1954 إلى 83400 خلال شهر فيفري 1955[2].

– استشهاد واعتقال بعض قادة الثورة الجزائرية، حيث استشهد ديدوش مراد ورمضان بن عبد المالك، واعتقل بيطاط وبن بولعيد، اضطر بن مهيدي إثر عجزه عن شن عمليات عسكرية بمنطقة وهران إلى دخول التراب المغربي، في حين انشغل بوضياف عن مهمة التنسيق والتسليح بمشاكل تنظيم الجالية الجزائرية في فرنسا، وواجهت بن بلة والوفد الخارجي أيضاً صعوبات كثيرة في توفير الدعم الخارجي للثورة[3].

– سعي كل من رئيس الحكومة الفرنسية "غي موليه" (*GUY Mollet*) والحاكم العام الفرنسي بالجزائر "روبير لاكوست" (*Robert Lacoste*)، وعملهما بمختلف الوسائل للقضاء على الثورة، من خلال محاولاتهما الفاشلة في إعلان القيام ببعض الاتصالات المحلية مع الثوار؛ بهدف تمزيق الوحدة وبث بذور الخلاف في قيادة الثورة، حيث عملا على استغلال صعوبة الاتصال بين القيادة في إثارة الفتنة بينهم، بأن يتهم كل منهم الآخر بأنه يقوم باتصالات مع المسئولين الفرنسيين، لتتمزق بذلك الجبهة وتنهار الثورة[4].

– غياب التنسيق بين قيادة الثورة في مرحلتها الأولى بحكم مبدأ الاستقلالية الذي تم الاتفاق عليه في تسيير المناطق، وشدّة الرقابة الفرنسية،وهو ما أدّى إلى حدوث نوع من البلبلة وعدم وضوح الرؤيا بما أجّل موعد اللقاء بين قيادتها[1].

لم تثن هذه الصعوبات من عزيمة القيادة الثورية في البحث عن السبل الممكنة لتجسيد فكرة اللقاء على الواقع، ففي سنة 1956، وبالضبط في شهر أفريل بدأ القادة العسكريون والسيّاسيون يعملون على إيجاد صيغة تنظيمية تلبي الحاجيات الحقيقية للثورة، وتستجيب لطبيعة الحركة على الصعيدين

---

[1]– عبد الله مقلاتي، تطوّر الثورة خلال المرحلة الأولى والصعوبات التي اعترضتها 1954 – 1956، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، 28 ديسمبر 2011، ص 48 (41 – 53).

[2]– بشير سعدوني، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد السادس، جامعة الجزائر 02، 20 ماي 2018، ص 05.

[3]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 45.

[4]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 161.

السيّاسي والعسكري[2]، فقرروا لأجل ذلك عقد لقاء تقييمي وتنظيمي مثلما أكّد المجاهد بن طوبال، إذ يقول: "...قرّرنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية... للمناقشة، وبدا منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر"[3].

فمنذ ذلك التاريخ، شرعت قيادة الثورة في الإعداد لعقد المؤتمر، حيث توّجت جهود التنسيق التي بعثها عبان رمضان مع قادة المنطقة الثانية، بالاتفاق على فكرة عقد مؤتمر وطني، هو ما نلمسه من خلال نصّ الرسالة التي كان قد بعثها عبّان إلى الوفد الخارجي والتي جاء فيها: " نحن على اتصال بمنطقة قسنطينة، لقد التقينا مع المسئولين وننوي أن نعقد في مكان ما بالجزائر اجتماعاً هاماً لكبار مسئولي نواحي قسنطينة والجزائر ووهران وبمجرّد ما ننتهي من إعداد كل شيء سوف نطلب منكم إرسال ممثل أو اثنين لأنّ قرارات هامة سوف تتخذ". وبعد الاتفاق مع قادة مناطق شمال قسنطينة، القبائل، الجزائر ووهران أصبح من الواجب القيام بكل شيء لربط الاتصال بسي مصطفى بن بولعيد قائد الأوراس (المنطقة الأولى)[4]، لتكون بذلك قيادة الثورة قد قطعت شوطاً كبيراً في التحضير لعقد هذا المؤتمر التاريخي.

2- الإطار الزماني والمكاني لمؤتمر الصومام:

يعتبر مؤتمر الصومام أوّل مؤتمر وطني عقدته جبهة التحرير الوطني بعد الاجتماعات التي عقدتها جماعة الستة التاريخية لضبط اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة التحريرية[5]. وقد اختير يوم 20 أوت 1956[6] كمعلم تاريخي لعقد هذا المؤتمر لما في ذلك اليوم من دلالات تاريخية مهمة نوجزها في ما يلي:

---

[1] - Mabrouke Belhocine, courier – Alger – le caire 1955 – 1956 et le cougré de la soumam dans la révolution, éd : casbah, Alger, 2000, pp. 88, 89.

[2]- عبد القادر صحراوي، مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة: الرئيسين يوسف بن خدة وعلي كافي، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 06، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2014، ص ص 65، 66.

[3]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 161.

[4]- مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص 52.

[5]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 201.

[6]- تشير غالبية الكتابات التاريخية المختصة في تاريخ الثورة الجزائرية إلى افتتاح أعمال المؤتمر يوم 14 أوت 1956 لتنتهي يوم 23 أوت. وللتوضيح فإن الاجتماعات التي امتدت من 14 إلى 20 أوت هي الاجتماعات الموسعة، ثم تليها اجتماعات ضيقة لم يحضرها سوى كبار المسئولين للاتفاق على الصيغة لمقررات المؤتمر، أما يوم 23 أوت فهو يوم لعقد الاجتماع الأخير الموسع، تليت فيه

– تزامن يوم 20 أوت 1956 مع الذكرى الثانية لنفي ملك المغرب الأقصى محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر، بما يعبّر عن تضامن الجزائريين مع أشقائهم هناك.

– تزامن يوم 20 أوت 1956 مع الذكرى الأولى لهجومات الشمال القسنطيني بما يعكس قوة الثورة الجزائرية[1].

أمّا بخصوص مكان انعقاد المؤتمر، فقد أشارت الكتابات التاريخية، إلى أن الفكرة في البداية كانت متجهة إلى عقده في الشمال القسنطيني ، حيث مركز قيادة المجاهد زيغود يوسف، أو في جبال الأوراس ، أو جبال سوق أهراس، وكذا في ضواحي الأخضرية (باليسترو سابقاً)، غير أنّ هذه الفكرة لم تأخذ طريقها في التجسيد بسبب صعوبات جمّة حالت دون ذلك، ممّا جعل قيادة الثورة تقرّر في النهاية عقد المؤتمر بمنطقة القبائل (المنطقة الثالثة)[2].

وبذات المنطقة غيّرت قيادة الثورة مرة أخرى مكان اللقاء من منطقة "البيبان" على الضفة اليمنى لوادي الصومام التي تشتمل على ضواحي بني عباس وبني أورثيلان وبني يعلا إلى منطقة "دوّار أوزلاقن" (قرية إيفري) بين أقبو وسيدي عيش[3]، وبالضبط في غابة إكفادو الواقعة على السفوح الشرقية لجبال جرجرة ، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام[4]، كمكان يعلو على الوادي ومنه يمكن رؤية العدوّ وترقبه. وللإشارة فإن هذا التغيير جاء باقتراح من الرائد عميروش مسئول القبائل الصغرى ، على إثر علم المستعمر الفرنسي بأخبار المؤتمر بعد الاشتباك الذي وقع بين وفد المؤتمرين الذين كانوا يعبرون وادي الصومام باتجاه البيبان ووحدات الجيش الفرنسي، حيث فرّ البغل الذي كان يحمل رصيداً هامّاً من الوثائق التي تخصّ المؤتمر وأشغاله إلى إحدى الثكنات الفرنسية، ممّا جعل السلطات الفرنسية تطّلع على أخبار المؤتمر[5].

مقررات المؤتمر ونالت مصادقة الجميع. ينظر: محمد لحسن أوزغيدي، مؤتمر الصومام وتطوّر ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 134.

[1]– بشير سعدوني، المرجع السابق، ص 09.

[2]– محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص 133.

[3]– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 53.

[4]– محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص 134.

[5]– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 53، 54.

وتعود أسباب اختيار قرية إيفري بأوزلاقن بغابة إكفادو فوق مدينة أقبو جنوب غرب مدينة بجاية على الضفة الغربية لوادي الصومام[1] كمكان لعقد المؤتمر إلى الأسباب التالية:

– اعتبار ذات المنطقة مظهراً من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير ، بما يفند مزاعم الفرنسيين وادعاءاتهم في السيطرة عليها. حيث أرادت قيادة الثورة أن يكون المؤتمر قوياً في بدايته، وأن تتحدى العدو، وتظهر للرأي العام الفرنسي والعالمي مدى قوة وسيطرة جيش التحرير الوطني في ثورته ضدّ المستعمر. وأن المكان الذي أعلن الاستعمار أنهم سيطروا عليه وتمت تصفيته من الثوار، قد استطاع بفضل حنكة القيادة الثورية أن يحتضن أول لقاء تاريخي لها[2]

– الأهمية الإستراتيجية للمكان كونه يعلو على الوادي (الصومام) ومنه يمكن ترقب العدوّ ورؤيته[3]، فهو مكان مخصّص طبيعيا باعتباره منطقة جبلية ، ومحصن بشرياً تحت قيادة الرائد عميروش المسئول عن الأمن والحراسة الذي تعمل تحت تصرّفه خمسة كتائب على أتم الاستعداد لأي طارئ[4].

– محاذاة المنطقة لغابات إكفادو الحصينة، وموقعها الذي يتوسط المناطق الثورية الأخرى بما يسهل مهمة الوصول إليها، ضف إلى ذلك كونها من أحسن الأماكن توفراً للسرية والأمان[5]. وذلك لتوفر أعداد كبيرة من جنود الناحية الثانية[6] التي اهتمت بشؤون الحراسة والتحضير للمؤتمر[7].

3– الأسباب والأهداف الرئيسية لانعقاد مؤتمر الصومام:

بعد مرور عامين تقريباً من اندلاع الكفاح المسلح، وانتشار صدى الثورة الجزائرية في ربوع الوطن وضمّها لكل العناصر الوطنية المؤمنة بالاستقلال، أصبح لزاماً على قيادتها إيجاد صيغة تنظيمية

1– لمزيد من التفاصيل عن جغرافية مؤتمر الصومام ينظر إلى : محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 161.

2– محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص 134.

3– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 53.

4– عبد الحفيظ أمقران، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، إعداداً وتنظيماً ومحتوى ، مجلة أوّل نوفمبر، العدد 68، 1994، ص 35.

5– عبد الحفيظ أمقران، من دعا إلى مؤتمر الصومام ، ضمن مؤلف، الجندي خليفة، حوار حول الثورة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 330.

6– تتفق غالبية الكتابات التاريخية على تكفّل الرائد عميروش بمهمة ضمان سلامة وأمن المؤتمرين، من خلال تسخير ترسانة قوية من أفراد جيش التحرير (حوالي خمس كتائب). هذا بالإضافة إلى المسبلين وأفراد الشعب والجنود المصاحبين للوفود. ينظر: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 53. ينظر أيضاً: عمّار بوحوش، التاريخ السيّاسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 393.

7– أبوشيبة حسن، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ضمن مؤلف: الجندي خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص 318.

المجلس العلمي

تلبي حاجيات المرحلة القادمة وتستجيب لطبيعة الحركة على الصعيدين السّياسي والعسكري، وهو ما تحقّق ميدانياً من خلال مؤتمر الصومام الذي سمح بوضع استراتيجية عملية جديدة موحدة وشاملة للعمل الثوري؛ تأخذ في الحسبان المعطيات والتحدّيات الجديدة التي بدأت تواجه الثورة وفي هذا السيّاق يمكننا تحديد الأسباب والأهداف الرئيسية لمؤتمر الصومام من خلال النقاط التالية:

– الاتفاق على هيكلة موحدة لتنظيمات الثورة الجزائرية من القمة إلى القاعدة سيّاسياً وعسكرياً للقضاء على الاختلاف والارتجال الذي ميّز المرحلة السابقة من عمر الثورة ممّا يساعد على التخلّص من تداخل المسؤوليات والصلاحيات والقرارات المتناقضة، وتحديد الاختصاصات لكلّ مسئول قيادي[1].

– تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكلّ إيجابياتها وسلبياتها بهدف ضمان انتصارها، خاصة في ظل سعي سلطات الاستعمار الفرنسي إلى القضاء عليها في مرحلة الانطلاقة (المهد) من خلال سيّاسة الضغط العسكري والحرب النفسية والتشكيك في نشاط الثوار وحركيتهم[2].

– البحث عن إستراتيجية جديدة للتعاطي مع البعد الجديد الذي بدأت تأخذه الثورة من حيث الاتساع والشمول، بما يستلزم الإسراع في إيجاد تنظيم جديد محكم في الميدان العسكري السياسي والإداري والاجتماعي؛ يستجيب لمتطلبات الكفاح المسلح على المستويين الداخلي والخارجي[3]، ويضمن تعزيز صفوف الثورة وإعطائها البعد الدولي على إثر المشاركة في المحافل الدولية (لقاء باندونغ والأمم المتحدة 1955)[4].

– وضع خريطة مضبوطة جديدة للمناطق بناء على معطيات التجربة السابقة وما تمليه ظروف الثورة، بهدف التحكم أكثر في النشاط وتوفير المردودية والتأطير، وتحسين مستوى البادرة، وتشجيع روح المساعدة والتعاون والتنسيق بين مختلف المناطق والجهات من الناحيتين المادية والبشرية[5].

1– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 437.

2– بشير سعدوني، المرجع السابق، ص 08.

3– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 437.

4– عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص 438.

5– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 438.

– إقامة تنظيم مؤسساتي للثورة يضم مختلف هيئات الجبهة ويحدّد عقيدتها، ويضبط سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها ويوحّد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحتين؛ الوطنية والدولية، ويعطيها دعماً شعبياً ودوليا أعمق وأشمل[1].

– صيّاغة وثيقة سيّاسيّة تحدّد إيديولوجية جبهة التحرير الوطني ومنهاجها السيّاسي مع إثراء محتوى الأهداف المستقبلية لبناء الدولة الجزائرية وآفاق المجتمع الجزائري بعد الاستقلال[2].

4- مجريات وأشغال مؤتمر الصومام:

جرت أشغال المؤتمر في جوّ ساده الودّ والتفاهم من جهة، والحدة والجدل من جهة أخرى[3]. علماً أن غالبية المشاركين قد فضلوا تقديم مصلحة الوطن فوق كل اعتبار خاصة وأن الثورة قد أصبحت ضمن منعرج حاسم يتطلب التضحية من الجميع ؛ بهدف تحقيق أهدافها المسطرة في بيان أوّل نوفمبر 1954[4]، ويستحسن قبل الحديث عن سير أشغال هذا اللقاء التاريخي الهام أن يستعرض ولو بإيجاز أهم الأطراف المشاركة فيه.

4-1- الأطراف المشاركة في المؤتمر:

كانت جميع المناطق ممثلة في مؤتمر الصومام، باستثناء منطقة الأوراس وقيادة الثورة في الخارج، على أنّ الحاضرون[5] هم كالتالي :

– العربي بن مهيدي ممثلاً عن المنطقة الخامسة (وهران)، رئيساً للجلسة

– عبّان رمضان، ممثل جبهة التحرير الوطني، كاتبا للجلسة.

– عمر أوعمران ممثلاً للناحية الرابعة (إقليم الجزائر العاصمة).

– كريم بلقاسم ممثلاً للمنطقة الثالثة (القبائل).

– زيغود يوسف ممثلاً للمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني). هذا وتم قبول إشراك لخضر بن طوبال ممثلاً للناحية الثانية لمساعدة زيغود يوسف في أشغال المؤتمر بصفة استثنائية[1].

1– بشير سعدوني، المرجع السابق، ص 08.

2– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 439.

3– حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 152.

4– بشير سعدوني، المرجع السابق، ص 10.

5– للاطلاع على قائمة الأعضاء الحاضرون والغائبون يستحسن العودة إلى نصّ محضر اجتماع مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الملحق رقم 07، ص 134.

أمّا فيما يخص الأطراف الغائبة فقد شملت بالدرجة الأولى ممثلي منطقة الأوراس ومسئولي الثورة بالخارج[2]، وكذا ممثل الجنوب (الشمال الجنوبي) السي الشريف الذي اكتفى بإرسال تقرير إلى المؤتمرين[3]. هذا مع العلم أيضاً بحضور النواب الآخرين لقادة المناطق، غير أنهم أحيطوا علماً بمجريات الأشغال واستشيروا طبعاً من طرف مسئوليهم[4].

وإذا ما حاولنا الوقوف على دواعي ومبرّرات غياب الأطراف الرئيسية المتمثلة أساساً في قيادة المنطقة الأولى وممثلي الثورة بالخارج، عن الحضور في هذا اللقاء التاريخي الهام، على الرغم من الدعوة التي وُجّهت إلها بصفة رسمية[5]. فإننا نقف على آراء متباينة في ذلك، فبالنسبة لغياب المنطقة الأولى فإنه يرجع في نظر بعض الكتابات التاريخية المتخصصة إلى تأخّر ضبّاطها السيّاسيين في تعيين السيد "عمر بن بولعيد" (أخ السي مصطفى) كخليفة للشهيد مصطفى بن بولعيد عقب استشهاده في مارس 1956. ممّا حال دون وُصول عمر بن بولعيد إلى مكان المؤتمر في الموعد المحدّد، بينما هناك من يرى بأن المنطقة الأولى لم تحول أساساً عمر بن بولعيد كممثلاً عنها للحضور في مؤتمر الصومام[6].

أمّا بالنسبة لمسؤولي الثورة في الخارج، فإن الكتابات التاريخية تدل على رغبتهم للمشاركة في هذا المؤتمر، ذلك أنهم ظلوا ينتظرون مدة ثمانية أيّام في "سان ريموا" الإيطالية ثم خمسة عشر يوماً من بعدها في طرابلس الليبية، الضوء الأخضر للانضمام إلى المؤتمر، غير أنهم لم يتحصلوا على أية إشارة للدخول إلى البلد لاعتبارات تتعلق بالأمن والطمأنينة[7]. وهو ما جعل المناضل أحمد بن بلة يبرّر الغياب بإهمال المنظمين. إذ نقرأ ضمن نص شهادته: " تلقينا الدعوة من أجل الذهاب إلى طرابلس

1– محفوظ قداش، وتحرّرت الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 58.

2– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 54.

3 - Mohammed HARBI, les archives de la revolution Algérienne, ed : E.N.A.G , Algerie, 2013, p 160.

4– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 54. ينظر أيضا: محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 59.

5– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 60.

6– جيار الهاشمي، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس في حلوه ومرّه، ترجمة حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص ص 92، 93. ينظر أيضا: محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 59.

7– محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص 134. ينظر أيضا: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 59.

والدخول إلى الجزائر وبقينا هناك عشرين يوماً، ولم يأت أحدٌ، فالأمر كان مقصود..."[1]. هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد بعض الآراء التي تبين بأن جماعة الخارج قد رفضوا حضور المؤتمر ، من ذلك مثلاً ما ذهب إليه المناضل علي كافي حين تحدث في مذكراته عن رفض مسئولي الثورة بالقاهرة المشاركة في المؤتمر لأسباب مقصودة يعرفونها هم وبن مهيدي، كونه كان مكلفاً بالاتصال معهم بصفته نائباً لبوضياف[2]. ومثله أيضاً فقد أشار الكاتب زهير إحدادن إلى غياب جماعة القاهرة عن مؤتمر الصومام؛ بسبب عدم الاتفاق على بعض الأمور المتعلقة بالقيادة، فجماعة القاهرة كانت تقترح قيادة مزدوجة؛ ستة أعضاء من داخل الجزائر، وستة أعضاء من خارج الجزائر، في حين جماعة عبّان كانت تقترح قيادة واحدة، ستة أعضاء من داخل الجزائر وتلح على ضرورة وجود القيادة داخل الجزائر. فهذا الخلاف هو الذي أدى إلى غياب مسئولي الثورة بالخارج عن مجريات الصومام[3].

وفي سيّاق الحديث عن قضية الحضور والغياب في مؤتمر الصومام، حريّ بنا أيضاً أن نشير إلى غياب مسئولي الثورة بمنطقة سوق أهراس[4] عن مجريات المؤتمر، فرغم محاولاتهم في إرسال وفدٍ عنهم للحضور في المؤتمر، إلّا أنهم لم يتمكنوا من ذلك، بحيث أعلموا في الطريق بالشمال القسنطيني، من طرف بعض القادة المحليين هناك بأن المؤتمر انعقد وانتهت جلساته[5]، وطلب من

1- نقلاً عن: مختار سالمي، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1956 – 1962). أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة المسيلة، 2018 – 2019، ص 87.

2- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 – 1962)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 102.

3- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962، ط 01، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 29.

4- ظلت منطقة سوق أهراس بما فيها القالة والونزة منطقة تجاذب باعتبارها أهم نقطة تمرير السلاح من الخارج نحو الولايات الداخلية، لتوفّرها على بنية طبيعية مناسبة، وقد عرفت نشاطاً ثوريّاً متصاعداً وملحوظاً خاصة بعد انضمام عدد كبير من العناصر البارزة في الجيش الفرنسي إلى صفوف جيش التحرير الوطني، لتبدأ بذلك محاولات التحكّم في المنطقة بتأسيس هيئة القيادة، عملاً بنصيحة المجاهد "قتال الوردي" الذي اقترح المجاهد عمارة بوقلاز على قيادة منطقة سوق أهراس، هذا الأخير الذي قبل بالمهمة بعد عدة محاولات قام بها المسئولين هناك. لمزيد من التفاصيل عن واقع المنطقة إبّان الثورة ينظر: الطاهر جبلي، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مجلة المصادر، المجلد 06، العدد 01، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، جوان 2004، ص ص 208، 210.

5- علي العياشي، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، العدد 212-213، جانفي 1990، ص 17. ينظر أيضا: شهادة المجاهد بشير خلدون، الملتقى الأوّل لإطارات الثورة التحريرية بالمتحف الوطني للمجاهد المنعقد أيّام 03- 04- 05 نوفمبر 1997. (شريط سمعي محفوظ بمصلحة الأرشيف للمتحف)

ممثلي الوفد تسليم التقرير لتسجيل محتواه ضمن جدول أعمال المؤتمر بالرغم من عدم مشاركته، علماً أن مضمون التقرير يتلخص أساساً حول مطلب إنشاء ولاية جديدة هي ولاية "سوق أهراس" أو"القاعدة الشرقية" كما يسميها مجاهدي سوق أهراس[1]، خاصة في ظل المساعي الحثيثة لمسئولي المنطقة "عمار بوقلاز" وإخوته في النضال، الإخوة رباحي نوار، والحاج علي وعبد الله بلهوشات وبوجمعة عوادي ومحمود الشريف على إخراج فكرة إنشاء ولاية سوق أهراس إلى الوجود، بجمع شمل نواحي سوق أهراس والنمامشة وسدراته والبيضة وجزء من الناحية الثانية التي كان يشرف عليها عمارة بن عودة وجعلها منطقة واحدة أطلق عليها اسم "ولاية سوق أهراس"[2]. ولعلّ هذا ما جعل العديد من الدراسات المتخصّصة تعتبر أنّ إعلان منطقة سوق أهراس نفسها – بطريقة غير شرعية- "قاعدة شرقية" منفصلة عن الشمال القسنطيني، قد أفقدها فعلاً صفة المشاركة في المؤتمر[3].

فلاشك إذن أن انعقاد المؤتمر من دون حضور قادة تاريخيين، قد مثل – بالفعل – نقطة حساسة، شكّلت منعرجا حاسماً على الصعيدين السيّاسي والعسكري بالنسبة لمسار الثورة، فحتى وإن كانت قراراته في صالح الثورة، فإن مسألة التمثيل في مجرياته (الحضور والغياب) قد انعكست بالسلب على قيادة الثورة فيما بعد[4].

4-2- أشغال المؤتمر:

افتتح المؤتمر أعماله يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 لتنتهي يوم 23 أوت من نفس السنة، وخلال الاستماع تم تقييم حصيلة اثنين وعشرين شهراً من الكفاح، بحيث تمت دراسة كل التقارير المتعلقة بشؤون الثورة، والتي على ضوئها تم توضيح آفاق المستقبل والتخطيط لإستراتيجية العمل في المرحلة القادمة[5]، إذ يمكننا الوقوف على أهم القضايا التي طرحت للمناقشة ضمن جدول أعمال المؤتمر من خلال النقاط التالية:

- شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.

1- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أوّل نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 206.

2- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 210.

3- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 58.

4- مختار سالمي، المرجع السابق، ص 88.

5- عبد الله مقلاتي، الموجز في تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 63.

– تقديم التقارير، كالتقرير النظامي عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة، والتقرير العسكري الخاص بعدد المناضلين والمجاهدين والوحدات ونظلمها وتسليمها وكذا تقرير المالية عن المداخيل والمصاريف، والتقرير السيّاسي عن محتويات المجاهدين والشعب.

– القاعدة السيّاسية والنشرات المقرّرة.

– قضايا التوحيد بما فيها توحيد النظام وتقسيم المناطق، التوحيد العسكري والسيّاسي والإداري.

– جبهة التحرير الوطني: الذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي والهيئات المسيرة بما فيها مجلس الثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

– جيش التحرير الوطني وما تعلق بالألفاظ المستعملة والمرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات والإكثار من العمليات.

– العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير. وكذا العلاقة بين الداخل والخارج.

– قضايا العتاد.

– نظام العمل سيّاسياً وعسكرياً، ووسائله المادية، إيقاف القتال، هيئة الأمم، والحكومة المؤقتة.

– مواضيع مختلفة: الأوراس، القبائل وما عداها....[1].

وإذا كان المجتمعون متفقين على كثير من القضايا المطروحة في رحاب المؤتمر، فإن جلسات المؤتمر لم تخل من بعض المسائل الخلافية على غرار مسألة التمثيل، حيث تساءل زيغود يوسف عن غياب منطقة الأوراس، والوفد الخارجي وأبدى تخوفه من هذا الغياب الذي قد ينقص من أهمية المؤتمر، وذلك لأهمية الوفد الخارجي ومنطقة الأوراس ودورها الطلائعي في الثورة التحريرية[2]. وهو الأمر الذي أثار تساؤلات كثيرة عن الأسباب الحقيقية لتخلف الأوراس عن فعاليات ومجريات المؤتمر[3]. زد على ذلك فقد برز الخلاف واضحاً حول مبدأي "أولوية الداخل على الخارج" و"أولوية

---

[1]– محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص ص 135، 136.

[2]– محمد يعيش، مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، جامعة الوادي، صيف 2017، ص 327.

[3]– قيرود عمراوي، بوقريوة لامية، الولاية التاريخية الأولى بين تفكك قيادتها وإشكالية تجسيدها لقرارات الصومام، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 06، العدد 02، جامعة معسكر، جوان 2020، ص 208.

السياسي على العسكري" حيث عارض زيغود يوسف بشدّة المبدأين؛ وبصفة خاصة المبدأ الثاني، معتبراً أن القائد يجب أن يكون سيّاسياً وعسكرياً في نفس الوقت[1].

ولا بأس أن نشير هنا إلى أنّ أولوية العمل السيّاسي على العمل العسكري، والسلطة في الداخل على السلطة في الخارج المذكورة في أرضية الصومام، قد رسَمت إطار ثورة التحرير الوطني، وستكون فيما بعد مصدرا مناقشات وصراعات داخلية، فالمبدأ القاضي بأولوية السيّاسي على العسكري يبرز الصفة السيّاسية أصلا للعنف، ويكرّس خضوع الرؤساء العسكريين للمسئولين السيّاسيين. وهو بذلك إعلان عن التطوّر الذي يبدأ اعتباراً من مؤتمر الصومام في دعم اتجاه تقسيم العمل بين السياسيين والعسكريين على حين أن الساسة كانوا منذ أول نوفمبر 1954 عسكريين أيضاً[2].

وهو ما جعل قيادة الثورة في الداخل وحتى الخارج تتحفظ على مثل هكذا قرارات كون المهام السياسية والعسكرية كانت متداخلة كثيراً في بداية ثورة التحرير على حد تعبير المناضل مصطفى بن عودة[3]. والمناضل سعد دحلب الذي عبّر في حديثه عن ذلك قائلاً: "إنّ مشكلتنا كانت سيّاسيّة وعلى ضوء الأهداف السيّاسية كان دوماً يواصل أو يوقف العمل العسكري، ممّا يثبت مرّة أخرى حقيقة أن رئيس الولاية كان سيّاسياً وعسكرياً. ومن هنا فلم يكن أبداً لهذا النزاع الوهمي أن يوجد"[4].

أمّا مبدأ "أولوية الداخل على الخارج"، والذي كان قد طرح في الأصل أثناء عملية التحضير للثورة[5] فإنه يشتمل على معنيين؛ إذ يوضّح أوّلاً أولوية المعركة الداخلية على العمل الدبلوماسي، ويهدف من جهة ثانية إلى إبعاد حركة التحرير الوطني على أن تقاد من الخارج، من قبل أناسٍ

---

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 64.

[2]– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 81.

[3]– محمد عبّاس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 220– 222.

[4]– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 31.

[5]– تشير الكتابات التاريخية إلى أن هذا المبدأ ليس وليد الصومام بل نجده قد طرح بكل قوة أثناء عملية التحضير للثورة خلال اجتماعات لجنة الستة عندما تم الاتفاق على أن القرارات الهامة ينبغي أن تصدر عن المجاهدين بالداخل. وهو ما يتضح جليا من خلال رسالة محمد بوضياف التي بعث بها إلى ممثلي الثورة في الخارج بتاريخ 29 أكتوبر 1954 من سويسرا يذكرهم فيها بأن الإخوة في الداخل لهم مواقف ثابتة من هذا الجانب ولا يقبلون أيّة وصاية، وهذا السبب هو الذي يجب أن يكون دافعاً لكم لتلتزموا بموقف مطابق للموقف الذي تم تحديده لتفادي سوء الفهم الذي قد يكون خطيراً على مستقبل العمل. ينظر : Mabrouk BELHOUCINE, op. cit, p81

مقطوعين عن مسرح العمل السياسي، فهو بذلك يضع الأساس لخضوع المسئولين في الخارج للمسئولين الذين يقودون المعركة في الداخل، ويحمل في ثناياه بدور النزاع داخل جبهة التحرير الوطني، ذلك أن غياب ممثلي الثورة في الخارج لن ينسى ولن يعفى عنه من قبل الجبهة[1].

إضافة إلى ما سبق فقد أثارت مسألة إلحاق المعتدلين بقيادة الثورة خلافاً حاداً خلال جلسات المؤتمر، إذ اعترض زيغود يوسف على تولي المعتدلين لأية مسؤوليات قيادية في الجبهة بما يصرّ سير الثورة، مما جعله سيّر لمرافقيه عبارة خالدة مفادها "الاستقلال ممكن التحقيق أما الثورة فقد انتهت"[2]، طبعا هذا في ظل دفاع عبّان رمضان على فكرة ضرورة انفتاح الجبهة على كل التيارات السياسية المتواجدة في الجزائر، بما يمكنها من الوصول إلى المساهمة في تحقيق الهدف الأساسي للثورة وهو الاستقلال، إذ يقول في هذا الشأن: "يجب أن تصبح الجبهة مرادفة للوحدة الوطنية، لذلك علينا أن نعتمد على كل التوجهات: حركة فرحات عباس، المركزيين، العلماء، بل وحتى الشيوعيين...، لقد تخلوا كلهم انتمائهم السياسي لصالح جبهة التحرير الوطني، لذلك يجب أن يكونوا ممثلين..."[3].

5- قرارات مؤتمر الصومام:

خرج المؤتمرون في نهاية الاجتماع بقرارات مهمة تناولت مختلف جوانب التنظيم المرتبط بالثورة الجزائرية، بحيث تم إصدار بيان سيّاسي شامل عُرف بميثاق الصومام (***chark de soummame***)، الذي هو في الأصل ثاني وثيقة مرجعية تاريخية للثورة التحريرية ولجبهة التحرير الوطني، ذو طابع تاريخي، إداري، تنظيمي، سيّاسي، عسكري، وإعلامي[4] ، كونه يحتوي على التنظيمات الجديدة التي تضمن استمرارية الثورة ونجاحها على المستويين المحلي والدولي[5].

وسنحاول الوقوف على أهم القرارات (النتائج) التي تمخضت عن المؤتمر من خلال النقاط التالية:

---

[1]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 81.

[2]- علي كافي، المرجع السابق، ص 107. ينظر أيضا: محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 159.

[3] - YVES Courriere, la guerre d'Algerie, les fils le temps de la Toussaint des leoparos, preface de joseph Kassel de l'Académie française, Fayard, Paris, 1968, T3, p 921.

[4] –André Mandouze, la révolution Algérienne par les textes d'écument du F.L.N, François Maspero, Paris, 1962, p 19.

[5]- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت)، ص 344. ينظر أيضاً: بوالطمين جودي الأخضر، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، دار البعث، قسنطينة، 1993، ص 59.

– إنشاء تنظيم إداري جديد يقوم على أساس تقسيم الجزائر إلى ست (06) ولايات (بدلاً من المناطق) وهي: (ولاية الأوراس والنمامشة، ولاية الشمال القسنطيني، ولاية القبائل، ولاية الجزائر وسط وما حولها، ولاية القطاع الوهراني، الولاية السادسة التي تشمل الصحراء الجزائرية)، كما قسمت كل ولاية إلى مناطق، وكل منطقة إلى نواحي، وكل ناحية إلى قسمات، على أن تكون القيادة في مجلس الولاية جماعية بين قائد الولاية ونوابه الثلاثة[1]. ونظراً لأهمية مدينة سطيف التي تعتبر بمثابة مفترق الطرق بين الولايات الأولى والثانية والثالثة فقد تقرّر إلحاقها بالولاية الثالثة، أمّا الجزائر العاصمة فقد تقرّر اعتمادها كمقر لجبهة التحرير واعتبارها منطقة مستقلة عن باقي الولايات[2].

– تنظيم القرارات العسكرية التي أقرّت التوحيد العسكري وما يتعلق به من حيث التنظيم والرتب واللباس والمصالح والمخصصات[3]، وفي هذا السياق حافظ المؤتمر على هيكلة جيش التحرير الأولى (مجاهدون، مسبلون، فدائيون). مع تنظيم وحداته (نصف الفوج من 05 جنود بينهم جندي أوّل، الفوج يتكوّن من 11 جندياً بينهم عريف وجنديان أوّلان، الفرقة تتكون من 35 جندياً أو ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه، الكتيبة تتكون من 110 جندياً أو 03 فرق مع 05 رتب، الفيلق يتكون من 350 جندياً أو 03 فرق مع 20 إطاراً)[4]. أمّا بالنسبة للرتب العسكرية فقد تم اعتماد نفس الرتب المألوفة في جميع جيوش العالم من الجندي (*caporal*) إلى الصاغ الثاني (*colonel*)[5]، وبمخصصات مالية متفاوتة[6].

– تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية (*C.N.R.A*) كهيئة عليا لقيادة الثورة ورمز السيادة الوطنية، يضم في عضويته 34 عضواً من مختلف تيارات التشكيلات السيّاسية، 17 عضواً منهم بصفة دائمة والبقية مؤقتين[7]، ويعتبر المجلس الوطني للثورة أعلى جهاز تشريعي في الثورة (البرلمان)، يوجه

---

[1]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 163.

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 394.

[3]– محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص 138.

[4]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 164.

[5]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 395.

[6]– تراوحت المخصصات المالية لمختلف الرتب العسكرية ما بين 1000 فرنك إلى 5000 فرنك. ينظر: محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 164.

[7]– القائمة الاسمية موجودة ضمن الملحق رقم 04، ص 115.

سياسة جبهة التحرير الوطني الداخلية والخارجية وهو المخوّل بإيقاف القتال والبث في القرارات المصيرية، علماً أنه يجتمع في دورته العادية مرة واحدة كل سنة، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة أو بطلب من ثلثي أعضائه[1].

– تأسيس السلطة التنفيذية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ (*CEE*)، والتي انبثقت عن المجلس الوطني للثورة كهيئة تتولى تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاء المجلس الوطني للثورة، ولها الحق أيضا في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج[2]، وقد تشكلت في عضويتها من السادة: عبان رمضان بصفته مكلفا بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج، العربي بن مهيدي بصفته مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن، كريم بلقاسم بصفته مكلفاً بالعمل العسكري وقيادة الولاية الثالثة، بن خدة بن يوسف بصفته مكلفاً بالإعلام والاتصال، سعد دحلب بصفته مكلّفاً بالإشراف على جريدة المجاهد والدعاية[3]

– استحداث منصب المحافظ السياسي للإشراف على التنظيم السياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني، أمّا عن مهام المحافظ (المرشد) السياسي، فقد جاء في محضر جلسات المؤتمر أنها تتلخص في تنظيم الشعب، والدعاية والإعلام ونقل الأخبار ومواجهة الحرب النفسية، والمساهمة بالزي في العمل العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني والمساهمة في دعم عمليات التحويل والتموين...الخ[4].

– تأسيس المجالس الشعبية وتوسيعها على مختلف مناطق الوطن؛ بهدف تمكين جبهة التحرير الوطني من تدعيم وتوسيع قواعدها الشعبية[5]، ذلك أن هذه المجالس هي التي كانت تتولى تحسيس الجماهير الشعبية بأهمية الكفاح المسلح، وبضرورة الإسهام فيه مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة، فالفدائيون والمجاهدون يمكن تجنيدهم بكل سهولة. لكن وجودهم لأعداد كبيرة لا يكون له معنى إلاّ إذا وُجدت القاعدة التي تراقب العدو وتجمع أخباره، والتي تحضّر المؤن وتعدّ مراكز الراحة

---

[1]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 53– 55.

[2]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 65.

[3]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 205.

[4] - Mohammed Teguia, l'Agérie en guerre, O.P.U, Alger, 1988, p 154.

[5]– الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 441.

والانطلاق. وتشرف على جمع الإشتراكات والتبرعات وشراء ما يحتاج إليه الجيش من معدات ومستلزمات مختلفة، كما أنه بفضل هذه المجالس أصبحت المجموعات المحلية المدنية مزودة بسلطة إدارية تتولى تسيير شؤون الناس اليومية[1]. وللإشارة فإن عملية تشكيل هذه المجالس كانت تتم بطريقة ديمقراطية عن طريق الانتخابات من قبل المواطنين انطلاقاً من الدواوير والمشاتي والقرى حيث يتم اختيار خمسة أعضاء من بينهم رئيس المجلس يتوزعون المهام والمسئوليات فيما بينهم[2]. فالمسئولون على المستوى الأعلى كانوا يستشيرون أكبر عدد ممكن من أبناء القرية قبل اختيار رئيس المجلس والأعضاء الأربعة الذين يساعدونه، وعندما تكون الظروف الأمنية مواتية فإن السكان الراشدين هم الذين يدعون للانتخاب بكل حرية، تحت إشراف المفوض السيّاسي، وذلك بأن يقوم بجمع جميع رجال القرية أو المشتى أو الدوار من سن 18 سنة فما فوق ، ويعرض عليهم قائمة الخمسة أعضاء الذين اختيروا بعناية من بين الذين رضوا بالثورة واشتهروا بالثقة والأمان لدى الجميع، ولهم القدرة على تحمل المسؤولية التي ستوضع على عاتقهم، علماً أن يجرى انتخابهم بالهتاف الجماعي، فإن ظهرت معارضة يجب إجراء تصويت سري[3].

– بخصوص المبادئ التي تخص العلاقة الناظمة بين الجبهة والجيش، والعلاقة بين الداخل والخارج، فقد تقرّر إعطاء الأولوية لسيّاسي على العسكري، والأولوية أيضا للداخل على الخارج[4]. مع مراعاة مبدأ التشارك في الغدارة. وذلك من أجل أن تقود الفكرة العمل. وإعطاء اهمية أكبر لرأي أولئك الذين يواجهون الأخطار في الميدان.هذا وأوصى المؤتمرون بمبدأ القيادة والتسيير الجماعي لتجنب أي تسلط أو تقديس للشخصية على مختلف المستويات[5].

1– محمد مبارك الميلي، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الثاني حول تاريخ الثورة المنظم من طرف وزارة المجاهدين من 08 إلى 10 ماي 1984، ج 02، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1986، ص 45.

2– تتكون المجالس الشعبية من خمسة (05) أعضاء من بينهم رئيس مكلف بالحالة المدنية والشؤون القضائية والإسلامية وهو مسؤول عن التنسيق ومراقبة تطبيق قرارات المجلس، مسؤول المال، مسؤول الدعاية والأخبار، مسؤول الأمن، مسؤول التموين. ينظر: إبراهيم لونيسي، الصراع السيّاسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 36، 37.

3– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 02، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1998، ص 170.

4– محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص 139.

5– محفوظ قداش، وتحرّرت الجزائر...، المرجع السابق، ص 63.

– تشكيل المحاكم المدنية والعسكرية التي تنظم العمل القضائي في الولايات والمناطق وفقاً للقوانين المسنة[1].

– بخصوص الآفاق العامة فقد حدّد المؤتمرون شروطا أساسية لإجراء المفاوضات مع فرنسا، وهي ضرورة الاعتراف بوجود الأمة الجزائرية ووحدتها ونبذ ادعاء الجدزائر فرنسية.

– الاعتراف بالسيادة الجزائرية وبجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري، مع إطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين[2].

– عن مهام المؤتمر بالنسبة للمغتربين فقد تقرّر العمل على توسيع الحركة الفرنسية المتحررة وتشجيعها على تنوير مختلف الطبقات الشعبية التي يجب أن تطّلع على الفضائح والجرائم التي ترتكب ضدّ الشعب الجزائري الأعزل من ناحية، وعلى مساعدة جبهة التحرير الوطني خاصة في مجالات الإعلام والدعاية وتنقل المسئولين والإطارات ونقل الوثائق من جهة ثانية[3].

06– انعكاسات قرارات المؤتمر على مسار الثورة الجزائرية:

إنّ الدارس لقرارات "أرضية"؛"ميثاق" الصومام سواء من حيث المبادئ أو من حيث المؤسسات التي أنشئت، سيقف من دون شك على أثرها الإيجابي والحاسم في تطوّر معركة التحرير الوطني[4].ذلك أن المؤتمرون قد استطاعوا فعلاً الخروج بنتائج حاسمة على مستوى السيّاسة الداخلية للثورة، برهنة مرة أخرى على أن الكفاح المسلح قد أصبح بعد هذا المؤتمر أكثر قوة، وأكثر تماسكاً باعتبار أنه نجح في لم شمل أكبر عددٍ من مسئولي الثورة من مختلف الجهات[5]. إذ يمكننا الوقوف على أهم الانعكاسات الغيجابية لأرضية المؤتمر على مسار الثورة من خلال النقاط التالية:

– مساهمة أرضية المؤتمر في إرساء تنظيم سيّاسي محكم وخلق جيش نظامي، بل وقيادة وطنية موحدة قادرة على تنسيق المواقف والإشراف على الثورة في كامل مناطق الوطن.

---

[1]– ميادة مزوزي، تطوّر الصراع السيّاسي والعسكري للثورة التحريرية: من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة 1956 – 1957، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 23، العدد 02، جامعة باتنة 01، ديسمبر 2022، ص 36.

[2]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 32.

[3]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 165.

[4]– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 80.

[5] - Messaoud MAADAD, guerre d'Algerie, edM E.N.A.L, Alger, 1992, p 47.

– الدور البارز لأرضية الصومام في إثراء إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وتزويد الثورة بالأدوات التي كانت تنقصها لتوفير أسباب نجاح الكفاح المسلح وضمان الوصول إلى استقلال البلاد.

– مثلت أرضية المؤتمر وقراراته نقلة نوعية في مسار الثورة التحريرية وهو ما تأكد على لسان المناضل ابن طوبال (نقلاً عن مقلاتي) الذي صرّح في هذا الشأن قائلاً: "...هذا المؤتمر رغم نقائصه ورغم ضعف التمثيل فيه...، أقام مع ذلك وحدة نظامية، وحققت الجزائر لأوّل مرّة مثل هذه النتيجة، وشهدنا لأوّل مرّة مثل هذا التسبيق ومثل هذه الحركة؛ أعني تنصيب هياكل، كانت هي الهياكل نفسها في جميع الأماكن ، ولأوّل مرة كان لنا جيش موحّد لم يكن له في السابق من الجيش إلاّ الاسم، ولأوّل مرة أيضا في تاريخ ثورتنا حدّد ما يشبه المبادئ، أو خطوط السير لثورتنا، فحظيت بنفس جديد وبروحٍ جديدة لاستئناف سيرها وبقوة أزيد وثقة في المستقبل..."[1] .

– مساهمة أرضية المؤتمر في تنظيم القاعدة الشعبية عبر المجالس الشعبية وغيرها من المنظمات (التنظيمات) الخاصة التي ساهمت في تأطير الفئات الاجتماعية وتعزيز دورها في الثورة[2].

– مساهمة أرضية المؤتمر في تطوير كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله وإعطاء مفهوم واسع ومتماسك للثورة وقوة شرعيتها أمام الشعب من خلال تزويد جبهة التحرير الوطني بهياكل تنظيمية ملائمة لوضع المعركة في مسارها الصحيح.

– مساهمة أرضية المؤتمر في وضوح الرؤية وتحديد الأهداف لقيادة جبهة التحرير الوطني، بما ساهم في وضع حدٍّ لجميع المشككين والمتمردين بالانضمام إليها (الثورة)[3] .

– ازدياد التأييد الدولي للقضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل الدولية[4].

– تعزيز النشاط الإعلامي عن طريق مضاعفة عدد المراكز الإعلامية وتزويدها بكل ما تحتاجه من إمكانيات مادية وبشرية حتى تكون قادرة على تأدية رسالتها المتمثلة أساساً في تعميم فلسفة الثورة وشعاراتها وهو ما نلمسه من خلال إصدار أكبر عددٍ ممكنٍ من النشريات الداخلية والدوريات العلمية والثقافية. بالإضافة إلى تطوير "المقاومة الجزائرية" و"المجاهد" اللسان المركزي لجبهة التحرير

---

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص ص 66، 67.

[2]– إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 37.

[3]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 165.

[4]– محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 51، 52.

الوطني، وإذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة لمذيعها عيسى مسعودي. هكذا كانت توصيات وتوجيهات المؤتمرين كفيلة بمضاعفة الجهد من أجل رفع مستوى الدعاية الثورية لكي تتجاوز رسالتها الوطنية وتشق طريقها نحو العالمية[1].

– مساهمة قرارات المؤتمر في تعزيز وحدة أبناء الشعب الجزائري وتجنيده للكفاح ضدّ العدو المشترك من منطلق أن تحرير الجزائر هو عمل جميع الجزائريين وليس عمل فئة واحدة دون سواها، حيث أشارت وثيقة الصومام إلى أنّ نشاط جيش وجبهة التحرير قد غير مجريات الأمور بالجزائر، ذلك أنها خلقت الهمة والفريسة على مواجهة العدو. حيث توجه الشعب وصمّم بكل عزيمة على استعادة حريته وكرامته، لدرجة أن الكفاح ضدّ المستعمر قد عرف على ضوء أرضية الصومام إتحاداً روحياً وسيّاسياً في جميع الجزائريين إلى غاية استعادة السيادة الوطنية[2].

07- موقف وردود فعل السلطات الفرنسية على مؤتمر الصومام وقراراته:

إن الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية على الصعيدين السياسي والعسكري بفضل مؤتمر الصومام، جعلت المستعمر الفرنسي يفقد صوابه من خلالتصرفاته وإجراءاته التي اتسمت بالجبن والعشوائية بهدف ضرب قوة الثورة محلياً ودولياً. وفي هذا السياق عمل المستعمر الفرنسي على:

– اللجوء إلى أساليب المكر والخداع ظناً منه أنها الطريقة الوحيدة لايقاف زمن الثورة وتوسع نطاقها.

– قصف كل القرى الموجودة بأوزلاقن (14 قرية) كونها ساهمت في رعاية المؤتمر.

– مضاعفة القوات الفرنسية بالجزائر التي وصلت إلى 500 ألف عسكري عقب صائفة 1956 معززين بأحدث الأسلحة[3].

– محاولة فصل وعزل الشعب عن الثورة عن طريق إخضاع السكان للتفتيش والمراقبة. والإكثار من المحتشدات ومضاعفة السياسة القمعية.

---

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)، دراسة، ج 02، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص ص 58، 59.

[2]– نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 – 1962)، نشر وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976، ص 12.

[3]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 167.

– طرد سكان الحدود من مناطقهم تمهيداً لإقامة الخطوط الشائكة والمكهربة بهدف عزل الثورة[1].

– محاولة ضرب الثورة وحصارها في الخارج من خلال القيام بعملية القرصنة الجوية للطائرة المغربية التي كانت تقل ممثلي الثورة في الخارج إلى تونس في 22 أكتوبر 1956 معتقدة أنها ستقضي على رأس الثورة، دون أن تتصور (السلطات الفرنسية) أنها انقذت بذلك وحدة الثورة الجزائرية[2].

– المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر1956 بهدف القضاء على الدعم المصري للثورة.

– تمكين الجيش الاستعماري من الاستيلاء على الباخرة "أتوس" المقلة لحوالي 100 طن من الأسلحة والذخيرة الحربية الموجهة للثورة عبر الناظور المغربية.

– تأسيس وحدات إدارية متخصصة (SAS) عهد إليها مهمة النيل من وحدة الشعب وفصله عن ثورته باستعمال مختلف وسائل الترغيب والترهيب سيّاسياً ونفسياً واجتماعياً[3].

خاتمة:

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس انّ مؤتمر الصومام قد شكل حدثاً هاماً في مسار الثورة الجزائرية ، ذلك أنه استطاع تفعيل النشاط السياسي والعسكري للثورة الجزائرية بأهداف واضحة وهياكل مؤسساتية قائمة تتماشى والمراحل الجديدة للكفاح المسلح. هذا مع العلم طبعاً بأن قراراته قد وجدت صعوبة في التجسيد بما يجعل مجال البحث دوماً مفتوحاً حول انعكاسات هذا الحدث التاريخي الهام على سيرورة الكفاح المسلح.

---

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 67.

[2]– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 56.

[3]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص ص 167، 168.

الدرس الثامن

التنظيم السياسي للثورة الجزائرية على المستويين:

الداخلي والخارجي

1- التنظيم السياسي للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي.

2- التنظيم السياسي للثورة على المستوى الخارجي.

الحقيقة أنّ قيادة الثورة قد فضلت –لدواع استراتيجية– ترك مسألة التنظيم الثوري إلى ما بعد تفجير الثورة التحريرية، بحيث ركزت في البداية على مسألة توعية الجماهير من أجل ضمان التأييد الشعبي للثورة، فلم يكن هناك برنامج مسطر على المدى البعيد للتحكم في مسار الثورة الجزائرية وتحديد العلاقات المختلفة بين عناصرها. لكن بعد نجاح الانطلاقة بدأت القيادة تعمل على ضبط العمل النضالي على الصعيدين الوطني والدولي معا، عن طريق التفكير في وضع مخطط تنظيمي محكم لاستمرار الثورة من جهة وتنظيمها سياسيا وإداريا من جهة أخرى[1].

1-التنظيم السياسي للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي:

1-1- نظرة موجزة عن التنظيم السياسي للثورة قبل مؤتمر الصومام:

لقد ظلّ النشاط الثوري إبّان المرحلة الأولى من الثورة التحريرية (1954 – 1962) وليد المبادرات الفردية لمجموعات الثوّار والقيادات المحلية للمناطق، وكان خاضعا بصورة مباشرة وكبيرة للإمكانيات المادية لكلّ منطقة، ولمستوى التنظيم، وكذا لعبقرية القيادة بها. وعموما يمكننا الوقوف على مميزات وخصائص النشاط الثوري في هذه المرحلة من خلال النقاط التالية:

– تكثيف الاتصالات بالجماهير الشعبية لا سيما في القرى والمدن والأرياف؛ بهدف ضمان احتضناها للثورة والانخراط فيها.

– الجمع بين الشقين السياسي والعسكري في العمل الثوري بحيث لا يمكن الفصل بين جيش وجبهة التحرير الوطني، فما يقوم به المناضل السيّاسي يقوم به المناضل العسكري أيضا والعكس[2].

– الاعتماد على الطابع السري عند بداية العمل الثوري لا سيما ما تعلّق بتنقلات أفراد الجبهة والجيش، وعدم البوح بكلّ ما يجري ضدّ المستعمر الفرنسي. ثم الانتقال إلى التعريف (الجهر) بتنظيمات الثورة للتأكيد على السياسة الثورية المحكمة.

---

[1]– عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، ص 33.

[2] – أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهيرية من اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد أثناء الثورة التحريرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1996، ص ص 41 . 42.

- العمل على جمع الأسلحة والذخيرة العسكرية المتواجدة بالقرى والمداشر والدواوير[1].

- العمل على تكوين خلايا ولجان تحت رئاسة مسؤولين من الجبهة لتسهيل الاتصال المباشر بالفئات الشعبية داخل المناطق، وكذا تأمين الثورة وضمان إمدادها بالمؤونة والمعلومات[2].

- اعتماد جبهة التحرير الوطني على دور المرشد والمحافظ السياسي من ذوي الخبرة والحنكة السياسية (تمثلت مهامه في التوعية والإرشاد، جمع الاشتراكات والتبرعات، الإشراف على تنظيم القرى والدواوير، الإشراف على التقاضي، توثيق روابط الأخوة وترسيخ الوحدة....)[3].

- اعتماد الثورة في بدايتها على الإعلام الشفوي (المباشر) الذي كان يتجسد في تلك اللقاءات المباشرة للمرشد السياسي مع الجماهير الشعبية لاطلاعها بالتفاعلات الجديدة للثورة والتوجيهات الصادرة عن قيادتها، وكذا الإعلام المنشور الذي تجسد في المناشير التي كانت توزع على مختلف الفئات الشعبية، هذا فضلا على الإعلام الموجه من خارج الجزائر الذي استخدم كوسيلة لصدّ الهجمات الإعلامية للسلطات الاستعمارية من جهة، والتعريف بالثورة من جهة أخرى على غرار إذاعة صوت العرب بالقاهرة، وصوت الجزائر يتنونس...[4].

- العمل الجاد لقيادة الثورة في الخارج من أجل تدويل القضية الجزائرية من ذلك مثلا طرحها في أشغال مؤتمر باندونغ 1955، وفي جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة شهر جويلية 1955[5].

1-2- تطوّر التنظيم السياسي للثورة على ضوء أرضية الصومام:

---

[1] - أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954- 1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، ص ص 121- 122.

[2] - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولايات الوسط، الملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة، دار الوحدة الإفريقية، الجزائر، 1984، ص 82.

[3] - الطاهر سعيداني ، مذكرات الطاهر سعيداني : القاعدة الشرقية قبل الثورة النابض، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 57.

[4] خضراء بوزيد، الإعلام إبان الثورة، مجلة الجيش ، العدد 188، الجزائر، نوفمبر 1979، ص 61.

[5] - فوزية بوسباك، القضية الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة الذاكرة، العدد 03، السنة الثالثة، الجزائر، خريف 1955، ص 162.

لقد أعطى مؤتمر الصومام نفسا جديدا للثورة التحريرية وهو ما نلمسه من خلال مضمون ميثاقه الذي حدّد استراتيجية منظمة وموحدة وشاملة للعمل الثوري على جميع الأصعدة سواء الداخلية منها أو الخارجية. إذ يمكننا القول أن مؤتمر الصومام قد مكن الثورة فعليا من وضع جهاز تنظيمي شامل سياسيا وعسكريا، وبلور المسار الثوري لدى الرأي العام الداخلي والخارجي، كما أعطى دفعا قويا مجددا للثورة، ولعلّ من أهم المستجدات التنظيمية التي ميّزت الثورة بناء على أرضية الصومام ما يلي:

- توسيع قواعد التنظيم السياسي المعمول بها من قَبل في مختلف المناطق الثورية من خلال الإقرار بدور المحافظ السياسي بشكل رسمي، فأوكلت له المهام التالية (تنظيم وتوعية الجماهير الشعبية، التربية الأدبية والسياسية لجنود جيش التحرير، الدعاية الأخبار والتوجيه ....)[1]. إضافة إلى استحداث المجالس الشعبية عن طريق الانتخابات، وهي مكونة من خمسة أعضاء تتوزع بالمسؤوليات التالية: (مسؤول عام يمثل رئيس المجلس، مسؤول التنظيم، مسؤول المال، مسؤول التموين والشؤون الاجتماعية، مسؤول الأخبار)[2]، أما فيما يخص مهام هذه المجالس فهي كالتالي: (السهر على الأمن والفصل في الخصومات، رعاية أسرى المجاهدين، الاهتمام بالتعليم الابتدائي، تنظيم التموين ومحاربة الاحتكار...)[3].

- الهيكلة الجديدة للثورة الجزائرية وتنظيمها، والذي شمل بالخصوص تكريس مبدأ القيادة الجماعية ومركزية القرار من خلال تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعد بمثابة أعلى هيئة نظامية في الثورة الجزائرية، فهي المخولة أن تقرّر الحرب أو السلم، يضاف إلى ذلك تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ حيث كانت بمثابة الجهاز التنفيذي لقرارات المجلس الوطني للثورة، حيث تقوم بمراقبة جميع النشاطات السياسية والعسكرية والاجتماعية داخل وخارج البلاد، ولها صلاحيات واسعة في دراسة ومنح الرتب العسكرية، ومراقبة عمل اللجان والتنسيق فيما بينها[4]. هذا فضلا على إنشاء نظام

---

[1] – محمد السعيد هارون، صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية، المجاهد الأسبوعي، العدد 1143، الجزائر، جويلية 1982، ص ص . 76 – 77.

[2] – بوالطمين جودي لخضر، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 39.

[3] – أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى ...، المرجع السابق، ص 349.

[4] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 267.

الولايات العسكرية الستة، وتحديد صفات المسؤولين الذين يشرفون عليها، وكذا هيئة المجلس الذي يسيرها باعتماد التقسيم التنظيمي الأول مع تعديلات طفيفة[1].

- تكريس مبدأ القيادة الجماعية وتجنب العشوائية والزعامة الفردية، وهو ما نلمسه من خلال بناء مؤسسات ثورية على غرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ[2]. كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمثابة البرلمان الذي يعد سياسة جيش التحرير الوطني، وهو الكفيل بإقرار الحرب أو السلم، الشيء الذي يعني بوضوح أنه الوحيد الذي يمكنه البث في وقف إطلاق النار"[3]. هذا بالإضافة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تمتلك سلطة الإشراف على كلّ أجهزة الثورة، وتحت إمرتها لجان مختصة. أما المناطق الريفية فموكلة إلى جمعيات للشعب ينتخبها السكان وتتألف من خمسة أعضاء بينهم رئيس. وتهتم هذه الجمعيات بالأحوال المدنية، والشؤون القضائية والإسلامية، والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة"[4].

- توسيع نطاق الثورة جغرافيا من خلال قرار تقسيم البلاد إلى ولايات ومناطق وقسمات بحيث سمح المؤتمر لكلّ قيادة بتنظيم نفسها والتحكّم في أوضاعها وتحدّياتها.

- الخروج بوثيقة سياسية عبّر عنها توجهات الثورة وسياستها وأهدافها في كلّ المجالات الآتية والآفاق المستقبلية كانت بمثابة الدستور الذي نظم مختلف شؤون ثورة التحرير الجزائرية[5].

- وضوح الغاية وهي الاستقلال الوطني، مع وضوح الوسائل المستخدمة للوصول إليه مما لا يسمح بوجود التأويلات المختلفة.

- التمسك بمبدأ الاعتماد على النفس الذي كان له تأثير هام في تطور ثورة التحرير، فاعتمادها على إمكانياتها الخاصة والذاتية قد جنبها التعرض للضغوطات والمساومات من مختلف المحاور[6].

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 55.

[2]- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى ....، المرجع السابق، ص 358.

[3]- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2007، ص 30.

[4]- محمد حربي، المصدر السابق، ص 155.

[5]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص 151 – 152.

[6]- بومالي حسن، المرجع السابق، ص 360.

وبشكل عام يمكن القول بأنّ وثيقة الصومام قد أكّدت على أنّ الكفاح المسلح يبقى مستمرا وأن كل الطاقات الوطنية يجب أن تجنّد لدعمه وتطويره بمختلف الوسائل إلى أن تتحقق الأهداف التالية:

- الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزّأ.
- الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين برفض كلّ أشكال الاستقلال الذاتي.
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري[1].

طبعا هذا مع التأكيد على توضيح المؤتمر لعلاقة الجبهة مع الجيش، بحيث أُعطيت الأولوية للسياسي على العسكري، مع إقرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ القيادة الجماعية مثلما سبق وأن أشرنا إليه، كما تم التأكيد على كون جبهة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري وكذا الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه[2]. وعلى ضرورة مضاعفة الجهد من أجل إعادة تنظيم الجماهير الشعبية في الأرياف والمدن وإعدادها عن طريق التوعية والإرشاد باعتبار أن الشعب هو مصدر قوة الثورة[3].

1-3- تأطير الجماهير الشعبية وتنظيمها من خلال تأسيس المنظمات والاتحادات:

بعد توسع نطاق الثورة وتأكيد احتضان الشعب لها وتجاوز الطوق الاستعماري، أصبح لزاما على قيادتها التفكير بجدية في إنشاء وتأسيس منظمات وطنية من أجل دعم مسار الثورة التحريرية وكسب التأييد لها على نطاق واسع. ولأجل ذلك تم تأسيس عدة منظمات واتحادات جماهيرية نذكر منها:

*** الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:**

بتاريخ 27 فيفري 1955، وبمبادرة من "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا" تم توجيه نداء لكل الطلبة يحثهم على الانضمام والمشاركة في تشكيل "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" *UNION GENERALE DES ETUDIANTS MUSULMANS ALGERIENS (U.G.E.M.A)* الذي عقد مؤتمره التأسيسي بباريس خلال الفترة الممتدة ما بين 8 و 14 جويلية 1955 بحضور شخصيات ثقافية وسياسية وممثلين عن المنظمات الطلابية بما فيها الاتحاد الوطني

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 49.

[2] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 397.

[3] - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى ....، المرجع السابق، ص 69.

للطلبة الفرنسيين[1]. وبهذا أصبح الطلبة الجزائريين تحت منظمة واحدة استطاعوا من خلالها توحيد صفوفهم والالتحاق بصورة جماعية بجبهة وجيش التحرير الوطنيين، خاصة منهم الطلبة المنخرطين بالثانويات والجامعات الفرنسية ليتعدّى بذلك نشاطهم إلى الصعيد الخارجي من خلال العمل الدبلوماسي للاتحاد، ونسج علاقات وطيدة سواء مع طلبة دول الجوار كالاتحاد الوطني للطلبة التونسيين والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، أو على المستوى العالمي مثل الاتحاد العالمي للطلبة المتمثل في الكتلة الشرقية والندوة العالمية المتمثلة في الكتلة الغربية، وهذا ما أعطى دفعا آخر للقضية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي[2].

يمكن الإشارة إلى إسهامات اتحاد الطلبة في الثورة التحريرية من خلال إضرابهم الوطني يوم 20 جانفي 1956 تعبيرا عن رفضهم للسياسة الاستعمارية المطبقة بالجزائر حيث امتنعوا عن الدراسة والطعام[3]، وكذا إضرابهم يوم 19 ماي 1956 ومقاطعتهم للامتحانات في الكليات الفرنسية كرد فعل عن السياسة الاستعمارية المنتهجة في حق الطلبة المسلمين الجزائريين، إذ شكل هذا الإضراب قوة دفع هامة لمسار الثورة التحريرية[4]، بحيث شهدت انخراط معظم الطلبة المسلمين الجزائريين في صفوف الثورة، إذ لم يتوقف الإضراب إلى غاية 14 أكتوبر 1957 بأمر من جبهة التحرير الوطني[5].

*** الاتحاد العام للعمال الجزائريين:**

قبل تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 كانت توجد بالجزائر منظمة نقابية تعرف بالكنفدرالية العامة للعمل، والتي كان عيسات إيدير (1913 – 1958) أحد المناضلين البارزين فيها. لكن بعد اندلاع الثورة تقرر تأسيس منظمة نقابية قوية يناضل خلالها العمال الجزائريين للدفاع عن حقوقهم، ويكونوا بذلك قوة من قوى الثورة الجزائرية وهذا ما حدث فعليا في

---

[1] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962، دار المعرفة للنشر، الجزائر، (د.ت)، ص 458.

[2] – محمد سعيد عقيب، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة (1955 – 1962)، مجلة البحوث والدراسات، العدد الرابع، ص 120.

[3] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة ...، المرجع السابق، ص 458.

[4] – صالح العقاد، الجزائر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، 1963، ص 81.

[5] – سلسلة مشاريع البحث، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954- 1962)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 61.

24 فيفري 1956 من خلال تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وقد انتخب عيسات ايدير كاتبا عاما له، لكن هذا الأخير تعرض للاعتقال والقمع والتعذيب بسبب نضاله واستماتته. وظل العمال الجزائريون يدافعون عن قضيتهم، ويتضح ذلك من خلال مشاركتهم في مختلف المظاهرات والإضرابات داخل الجزائر وفي فرنسا[1] .

لقد اعتمد الاتحاد العام للعمال الجزائريين على سياسة الإضرابات كوسيلة للتأثير على الكيان الاستعماري المحتل، من ذلك مثلا إضراب الاتحاد عن العمل يوم 05 جويلية 1956 تضامنا مع الشعب الجزائري ومساهمة في إقرار الحريات الديمقراطية من أجل تحرير قيادي الاتحاد وكلّ المجاهدين، حيث رافق هذا الإضراب بيان حررته جبهة التحرير الوطني تدعو فيه كل العمال الجزائريين مهما كانت انتماءاتهم المهنية بالانضمام إلى الإضراب من أجل إنجاحه وزعزعة استقرار السلطات الاستعمارية، هذا بالإضافة إلى إضراب الاتحاد يوم 01 نوفمبر 1956 تزامنا والذكرى الثانية لاندلاع ثورة التحرير، حيث استطاع الاتحاد أن يعبّر من خلال نداءاته عن المعاناة التي طالت العمال الجزائريين منذ تأسيس الاتحاد، وكذا إضرابه يوم 03 جانفي 1957 تعبيرا عن رفض الشعب الجزائري لسياسة التنكيل التي طالت الجزائريين غثر مقتل السيد "فروجر" رئيس فيدرالية رؤساء بلدية الجزائر، حين قام المعمرون بالاعتداء عليهم[2]. هذا فضلا على مشاركة الاتحاد في إضراب الثمانية أيام التاريخي 28 جانفي – 04 فيفري 1957 الذي دعت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ تعبيرا عن رفض الأساليب القمعية الاستعمارية ضدّ الشعب الجزائري لا سيما ضدّ العمال والموظفين باعتبارهم أول المتضررين من هذه الممارسات[3].

* **الاتحاد العام للتجار الجزائريين:** الذي تأسس في شهر سبتمبر 1956، والذي أيّد وساند هو الآخر ثورة التحرير الجزائرية من خلال المشاركة في عدة إضرابات ذات البعد الوطني للاستقلالي على غرار

[1]– عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 63.

[2] – بغداد خلوفي، الودادية العامة للعمال الجزائريين، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 07، جامعة بشار، جوان 2018، ص ص 79.

[3] – عامر رخيلة، الدور الريادي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956 – 1962، مجلة أول نوفمبر، العدد 181 – 182، ص 35.

إضراب الثمانية أيام التاريخي، هذا فضلا عن دور الكشافة الاسلامية الجزائرية والاتحاد النسائي في خدمة الثورة[1].

[1]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 157.

2- التنظيم السياسي للثورة على المستوى الخارجي:

لقد اعتمدت قيادة الثورة الجزائرية على استراتيجية خاصة للتعريف بالقضية الوطنية في الخارج، وهو ما نلمسه من خلال كما يلي:

- تأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والتي يُطلق عليه أحيانًا اسم "الولاية السابعة"، فهي منظمة تابعة لجبهة التحرير الوطني على الأراضي الفرنسية أثناء الثورة الجزائرية، تهدف إلى تعبئة الجالية الجزائرية في العاصمة الفرنسية والعمل على استغلال ما تملكه من إمكانات خدمة للثورة، وكذا المساهمة في توسي رقعة العمليات العسكرية إلى التراب الفرنسي بغرض تخفيف الضغط العسكري على الثورة في الداخل، وقد نجحت هذه الفيدرالية في تأطير الجالية الجزائرية بفرنسا وتأكيد دعمها للثورة الجزائرية[1].

- إعطاء أهمية أكثر للعمل السياسي الذي لم يأخذ حقه مع بداية الثورة؛ حيث كان الاهتمام أكثر بالعمل العسكري كأداة ثورية ضاربة، وهذا ما سيسمح للثورة بمكافحة الاستعمار الفرنسي في كافة الجهات عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا، مما سيساهم في تصاعد الضغوطات على الفرنسيين ودعم القضية الجزائرية وانتشارها في الداخل والخارج كقضية تحرر وطني.

- العمل على كشف وفضح الموقف العدائي للأحزاب الفرنسية التقدمية والتي رغم تغنيها بمبادئ حقوق الإنسان إلا أنها كانت حريصة على الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر وضرب ثورتها.

- تأثير ثورة التحرير على الحياة الفرنسية نفسها من خلال إحداث اضطرابات وشقاق بين شعبها خاصة مع تضاعف الضرائب لدفع فاتورة الحرب في الجزائر.

- تحطيم الاقتصاد الفرنسي وإضعافه حيث كانت فرنسا تنفق في حرب الجزائر حوالي مليارين من الفرنكات القديمة؛ بمعنى أنها كانت تنفق أربعة أضعاف ما كانت تنفقه على الحرب في الهند الصينية، يضاف إلى ذلك تعطل نشاط المعامل والمصانع بسبب تجنيد نصف مليون فرنسي في الجزائر[2].

---

[1] - أنصح الطلبة بالاطلاع على دراسة قيمة عن هذا التنظيم من إعداد الباحثين: أحمد شنتي وصالح حيمر، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ودورها في تأطير النشاط الثوري للمهاجرين الجزائريين، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 01، جامعة غرداية، 2021، ص ص 154 – 177.

[2]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 364.

- فقدان مصداقية الإدارة الفرنسية في الجزائر في التحكم بمجريات الأحداث.

- تحطيم أسطورة الجزائر الفرنسية بعد نجاح الجزائر في الحضور بلقاء باندونغ 1955 ضمن اجتماع الحركة الآفروآسيوية، ومناقشة قضية الجزائر لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 1956.

- خلق سمعة طيبة للجزائر العربية المسلمة وقضيتها العادلة دوليا، والسعي المستمر من أجل الحصول على تأييد الدول الصديقة والشقيقة، مع تكثيف النشاط الإعلامي للتعريف بالثورة، وهو ما تجلى من خلال الإذاعات والنشريات والصحف المتعدّدة.

- تكثيف الاتصالات واللقاءات التي كانت تتم بين قادة أقطار المغرب العربي الثلاث، والبيانات التي كانت تصدر منذ صيف 1956، والتي أدت إلى عقد مؤتمر طنجة في ربيع 1958، الذي أكد على الدعم المتواصل للقضية الجزائرية[1].

- مواصلة عرض القضية الجزائرية في المحافل الدولية لا سيما منها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- انتشار مكاتب البعثات الخارجية للثورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني في العديد من بلدان العالم، مما أعطى دفعا دبلوماسيا فعالا لقضية الشعب الجزائري العادلة دوليا[2].

- التمثيل الدبلوماسي خارجيا بهدف التعريف بقضية الجزائريين؛ من خلال إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958 والسعي للحصول على مزيد من الاعترافات بالدولية بها، مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لفضح سياسة فرنسا الاستعمارية وعزلها دوليا[3].

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس أن قيادة الثورة الجزائرية قد كرست تنظيما سياسيا متميّزا عرفت بداية تطبيقه مع اندلاع ثورة التحرير، ثم تطور أكثر على ضوء أرضية الصومام التي أعطت نفسا جديدا للتنظيم الثوري سواء في شقه السياسي أو العسكري مثلما سنرى في الدرس القادم.

---

[1] - أحمد سعيود، العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 – 1962، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 106.

[2] - نفسه، ص 365.

[3] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 566.

الدرس التاسع

التنظيم العسكري للثورة الجزائرية:

التزوّد بالأسلحة واساليب المواجهة العسكرية

1- استراتيجية التزود بالأسلحة إبان الثورة التحريرية .

2-1- التزود بالأسلحة أثناء مرحلة التحضير للثورة 1947 - 1954

2-2- التزود بالسلاح خلال ثورة التحرير

3- أساليب المواجهة العسكرية

شكّلت قضية التسليح أصعب التحديات التي واجهت ثورة التحرير سواء كان ذلك أثناء التحضير لها أو خلال اندلاعها وتطوّرها لما يمثله من أهمية قصوى لاستمرار العملية الثورية.

I- استراتيجية التزود بالأسلحة إبان الثورة التحريرية:

I-1- التزوّد بالسلاح أثناء مرحلة التحضير للثورة 1947 – 1954:

لقد عبّرت المنظمة الخاصة منذ البداية على مشكلة نفس السلاح ومخاطرها في مواجهة قوة عظمى عضو في الحلف الأطلسي؛ وضمن هذا الإطار يقول حسين آيت أحمد: "...هنا تبرز نقاط الضعف للمنظمة، الضعف القاتل للثورة، نحن ينقصنا السلاح والمال، ليس لدينا لا السلاح ولا المال، مقارنة مع قوة عسكرية لديها أحدث تسلّح في القوات البرية والجوية والبحرية، جيش كلاسيكي مع قوة تقاليده وخبرته، والمنظمة الخاصة، لا تملك حتّى الأسلحة الكافية لتكوين عناصرها"[1].

حاولت المنظمة الخاصة منذ تؤسسها بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على السلاح والذخيرة، وهذا ما أدى بهم للاهتمام بالجبهة الجنوبية الشرقية كمنطقة مفضلة لجلب السلاح، لما عرفت به من شهرة في تجارة السلاح وسهولة الحصول عليه عبر المنافذ الصحراوية في تونس وليبيا عبر منطقة وادي سوف؛ وانتقل محمد بلوزداد بنفسه لهذه الغاية، ونشط ضمن هذه المهمة كل من إبراهيم عصامي المنحدر من وادي سوف والقاطن في بسكرة وأحمد ميلودي مسئول قسمة وادي سوف[2].

وهكذا تمت هذه العملية الأولى للمنظمة الخاصة لجلب السلاح في 1947 حيث تمّ تسليم 300 ألف فرنك قديم من طرف أحمد محساس إلى محمد عصامي والذي بدوره منحه إلى احمد ميلودي حيث وكّل هذا الأخير ميهي بشير المدعو محمد بلحاج بالذهاب إلى ليبيا لشراء الأسلحة رفقة بشير بن موسى وعبد القادر العمودي وبلقاسم عدوكة. وكانت الكمية المقتناة تتمثل في 33 بندقية فردية نصف آلية من نوعستاتي إيطالية الصنع، نقلت لاحقاً من الوادي إلى بسكرة على متن حافلة دقليون

---

[1]- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954 – 1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 18.

[2]- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح أثناء الثورة التحريرية 1954 – 1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 51.

Deglione وكانت ملك لمعمر ايطالي؛ ولفّت البنادق بالحصير لكي لا يتم اكتشافها، ووضعت بقية الأسلحة في صناديق وسلمت إلى الحافلة، على أساس أنها طرود عادية[1].

وقد وصلت هذه الشحنة إلى بسكرة؛ حيث كان في استلامها مجموعة مناضلين منهم العربي بن مهيدي، كمال زراري، الهاشمي طرودي، وتمّ نقل هذه الشحنة إلى قسنطينة من طرف عبد الحفيظ بلبكري واستلمها عن المنظمة الخاصة بقسنطينة المناضل عبد الرحمان قيراس برفقة المناضلين مشاطي محمد وحباشي عبد السلام وخبئوها في محل المناضل العربي بن كينيدة، ووفقا لرواية يوسف بن خدة فإن هذه الشحنة قد تمّ توزيعها فيما بعد على هياكل المنظمة الخاصة في كلّ من سكيكدة وعنابة وزيغود يوسف (سمندو) وسطيف وقسنطينة لاستعمالها في تدريب مناضلي المنظمة الخاصة[2].

وفيما لي قائمة لمختلف الأسلحة الفرنسية والايطالية والانجليزية والأمريكية التي استعملتها الثورة التحريرية أثناء اندلاعها:

الصابيو (الفردي)، بندقية الصيد (مسمار)، بندقية الصيد (صنطرة)، ستاتي (ايطالية)، المقرون (صنطرة – كابسون)، رباعي (موسكوطو)، خماسي (مصري)، السباعي (86)، مسدس (6-35 و65-7)، مسدس بولانق، طامسونن مسدس (روضة)، مسدس (بروجي)، قارة، موزير 'اسبانيول)، خماسي (أمريكية)، خماسي (بلجيكية)، خماسي (اسبانيول)، الربطة (ايطالية)، سباعي (أمريكية)، الفال مبار (أمريكية)،عشاري (انجليزية)، موزير (ألمان)[3].

بالإضافة لتلك الأسلحة والتي أغلبها كانت بنادق صيد، استخدم المجاهدون في ثورة التحرير السلاح الأبيض الخنجر البوسعادي المشهور[4].

1-2- التزوّد بالسلاح خلال ثورة التحرير 1954 – 1962:

إن تسلح جيش التحرير كان يعتمد على عدّة مصادر أهمّها: الهبات والمساعدات التي تقدمها الدول العربية والدول الاشتراكية[5].

---

[1]- نفسه، ص 51.

[2]- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 52.

[3]- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص 32.

[4]- نفسه، ص 33.

[5]- محمد صديقي، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، تر: أحمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، 1986، ص 49.

كانت مشتريات السلاح للثورة من السوق السوداء تصل بالبحر إلى تونس والمغرب وليبيا، أو تجمع في البلدان الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي لها خطوط نقل منتظمة مع الجزائر، حيث تهرب إليها بمختلف الوسائل[1].

ومن مصادر السلاح أيضا مصنع السلاح الخفيف والذخيرة أقامه جيش التحرير في مدينة الدار البيضاء بالمغرب يشرف عليه فنيون أمريكيون وألمان متعاطفون مع الثورة الجزائرية حيث يتقاضون رواتب عالية، وكان نشاط هذا المصنع محاطا بالسرية التامة، فلم تكن سلطات المغرب على علم به ولم تستطع المخابرات الفرنسية اكتشافه. وهكذا كان السلاح يتم تجميعه في المغرب وتقوم الشبكة السرية بتأمين إيصاله إلى قوات الداخل بمختلف الطرق والأساليب من ذلك استخدام: صناديق الخضار، البطيخ، قلل الفخار (الجرار)، خزانات وقود السيارات، أثاث المنازل، ومخابئ متعددة في السيارات[2].

كانت الجبهة البرية صاحبة السبق مقارنة مع بالجبهة البحرية تاريخيا من خلال الاعتماد عليها كوجهة أساسية في جلب السلاح سواء كان ذلك أثناء الإعداد لثورة التحرير الوطني أو خلالها. حيث اعتبرت منفذا استراتيجيا للعدّ والعتاد خاصة بعدما استفادت من الدعم اللوجيستي للقواعد الخلفية لثورة التحرير في تونس والمغرب وليبيا[3]. ففي الجهة الغربية استخدمت الشبكة المكلفة بإدخال السلاح للجزائر عبر الحدود المغربية طريقين بريين هما: طريق وجدة – وهران – الجزائر، وطريق وجدة – بشار. كما استخدمت برا القطار وجدة – وهران[4].

أما بحريا فاستغلت وجود عامل جزائري على متن إحدى البواخر التي تقوم برحلات منتظمة بين مينائي الدار البيضاء ووهران، لتهرب كميات محدودة من السلاح. كما استخدمت أيضا بشكل مكثف خطوط النقل البحرية بين مينائي: أليكانت وبرشلونة في إسبانيا، وبين مينائي وهران والجزائر، كما كانت تستخدم أحيانا الخط البحري بين مرسيليا والجزائر[5].

---

[1]– محمد صديقي، المرجع السابق، ص 50.

[2]– نفسه، ص 50.

[3]– الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 226.

[4]– محمد صديقي، المرجع السابق، ص 57.

[5]– نفسه، ص 59.

وتشير المصادر التاريخية على أنّ شبكات التسليح التي تأسّست من طرف أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وقاضي بشير؛ قد عملت على تنسيق جهودها مع عناصر المقاومة التونسية المكلفة بجمع وإمداد المقاومة التونسية بالسلاح عن طريق ليبيا انطلاقا من أهم قواعد تخزين السلاح والتدريب عليه، وكانت عملية تهريب الأسلحة إلى تونس تحت مسئولية كل من، الطاهر لسود وابن أخيه البشير وأحمد بن بلة[1].

كلف كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد بتمثيل الثورة الجزائرية في المشرق العربي؛ حيث تم استقبالهم من طرف جمال عبد الناصر؛ وتناقشوا معه مسألة دعم الثورة بالسلاح والقيام بمساعي مادية لدى جامعة الدول العربية في سبيل هذه الغاية. كان من نتيجة هذا التحرك أن قدّمت السعودية 100 ألف جنيه أي ما يعادل 100 مليون فرنك لثورة الجزائر؛ حيث أرسلت إلى إسبانيا بطلب من مصر ليستلمها هناك محمد بوضياف[2].

من أجل تحدي مشكل نقص السلاح خلال ثورة التحرير رفع شعار "**سلاحنا نفتكّه من عدونا**"؛ حيث استعلت المعارك والاشتباكات مع العدو وكذا مخازن سلاحه مصدرا مهما لتسليح جيش التحرير؛ حيث كان السلاح بضاعة ثمينة ومن الصعب توفيره في كل الأوقات وعبر كل المناطق، لذا كانت أوامر القيادة الثورية تؤكد على ضرورة الحفاظ على الذخيرة وعدم تبذيرها[3].

في سنة 1956 وبعد مؤتمر الصومام عيّنت لجنة التنسيق والتنفيذ مسئولين سامين في جيش التحرير كلفوا بوضع تنظيمات وطنية في الخارج بتونس والقاهرة وهما العقيد بن عودة مكلف بتزويد الولايات بالأسلحة وكذا أوعمران وكان مكلفا بالشؤون السياسية والعسكرية[4]. وقد تمكن هذا التنظيم من نقل كميات معتبرة من السلاح إلى مختلف الولايات في 20 نوفمبر 1956 حيث وزعها العقيد بن عودة كما يلي:

الولاية الأولى: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة ***F.M.Brent***.

الولاية الثانية: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة ***F.M.Brent***.

---

[1]- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 232.

[2]- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص 24.

[3]- نفسه، ص 42.

[4]- التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956 – 1962، المرجع السابق، ص 96.

الولاية الثالثة: 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة *F.M.Brent*.

الولاية الرابعة: 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة *F.M.Brent*.

الولاية الشرقية: 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة *F.M.Brent*.

ونقلت هذه الشحنة من الأسلحة انطلاقا من مصر على متن شاحنة بيتفورد تملكها الثورة، وشاحنات ضخمة لعنصر ليبي يدعى "سالم شلبك"، وتمت هذه العملية عبر محطات في مصر وليبيا وتونس وصولا إلى الحدود الشرقية للجزائر[1].

كما قدم العراق مساعدات مادية للثورة الجزائرية خلال سنة 1956 ثلاث شحنات معبأة على متن طائرات انطونوف تشمل مدافع هاون وذخيرة وبنادق رشاشة *F.M* ومسدسات رشاشة *P.M* كما قدمت تركيا بعد زيارة رئيسها طرابلس لقائه مع العقيد أوعمران 5000 مسدس آلي *P.A* وذخيرة الرشاشات *MG34* و*mg42* ووضعت هذه الأسلحة في مخازن ترهونة ثم نقلت إلى الحدود الجزائرية التونسية[2].

ضمن تقريرها الدوري أعدّت لجنة التنسيق والتنفيذ فس سبتمبر 1958 تقريرا حول وضعية الثورة آنذاك تحت عنوان "حصيلة وآفاق"، حيث تضمن في الداخل فيما يتعلق بجيش التحرير بأنّ الأولوية المطلقة لمشكلة توصيل السلاح والذخائر: بالنسبة للحدود الشرقية: ضرورة فتح ثغرات تسمح بتوصيل السلاح، والتفكير من الآن في إمكانية إلقاء الأسلحة بواسطة المظلات. أما بخصوص الحدود الغربية: يجب محاولة الحصول على الموافقة الضمنية لإسبانيا على الخصوص، وكذا الحصول بشتى الوسائل على الأسلحة والذخائر الموجودة في مستودعات الفرنسيين والأمريكيين والمتواجدة في التراب المغربي[3].

من فيفري 1958 إلى سبتمبر 1958 ومن سبتمبر 1958 إلى ديسمبر 1959 تقرر خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ توزيعا جديدا للمهام أفضى إلى تأسيس مصالح عديدة من بينها إنشاء مصلحة التسليح والتموين العام *D.A.R.G* خلفا لمصلحة التسليح سابقا، وأسند تسييرها إلى العقيد أوعمران.

---

[1]– التسليح والمواصلات أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 97.

[2]– نفسه، ص 99.

[3]– سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص 50.

كانت مهمتها الأساسية هي نقل وإيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية وإلى الحدود الجزائرية المغربية. كما اهتمت هذه المصلحة بالحصول على السلاح والمعدات والمئونة سواء عن طريق الشراء أو عن طريق الهبات ونقلها إلى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية[1].

رغم كل هذه المساعي الحثيثة لحل مشكلة التسليح؛ إلاّ انّ السياسة المنتهجة لتحقيق هذه الغاية ظلت غير فعالة لعدم قدرتها على تموين جميع الولايات بالسلاح الذي تحتاجه، مما تطلب إيجاد حلول جديدة سوف تتحسن الوضعية من خلالها إلى حدّ ما؛ مع قيام الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، حيث كانت عمليات جمع الأسلحة تتم بطريقة فوضوية، لكن بعد إنشاء وزارة التسليح والتموين العام برئاسة محمود الشريف وفي تشكيلتها الثانية برئاسة عبد الحفيظ بوصوف الذي كان يشغل وزارة المواصلات والاتصالات العامة؛ قضى على تلك الفوضى؛ حيث أضيفت إلى وزارة التسليح الاتصالات العامة، فأصبحت تسمى وزارة التسليح والاتصالات العامة (*MALG*)، وشملت ثلاث مديريات (مديرية التسليح، مديرية الإدارة، مديرية التموين العام). وعقدت الوزارة اجتماعا بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، بهدف التنسيق في عملية الحصول على السلاح وتوزيعه، حيث أفضى الاجتماع إلى تشكيل قواعد للإمداد في كل من الشرق والغرب، فعين بوداود منصور مسئولا على قاعدة المغرب، وبن عودة وبوزيد عبد المجيد على قاعدة تونس[2].

شكلت الجبهة البحرية بدورها مجالا مفضلا لعبور إمدادات السلاح لثورة التحرير انطلاقا من مصر أو دول أوروبية وصولا إلى شواطئ المغرب، كانت الأسلحة تمر براً إلى غاية الموانئ المعنية بعملية الشحن. جاء في تصريح محمد يوسفي: "في برشلونة جمعنا كثيرا من الأسلحة وكنا نبعثها عن طريق البر والبحر، فبالنسبة للبر كنا نملأ جوانب السيارات التي تذهب من برشلونة إلى خسيراس ومنها إلى طنجة، ثم تطوان، حتّى تصل إلى الولاية الخامسة"[3].

في جويلية 1956 وصلت شحنة سلاح في الباخرة دينا (*DINA*) إلى المغرب مرورا بطرابلس؛ حيث كان المسئول على الرحلة شخص سوداني يدعى سي ابراهيم بتكليف من المصريين، وصلت

---

[1]- التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956 – 1962، المرجع السابق، ص 99.

[2]- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص 51.

[3]- نفسه، ص 80.

الباخرة في منتصف الليل أو الواحدة صباحا حيث رست بعيدا عن الشاطئ وكان المناضلين يقومون بنقل الأسلحة بواسطة زوارق صغيرة[1].

لقد سمحت السلطات المغربية باستعمال بعض شواطئها في استقبال إمدادات السلاح للثورة الجزائرية، حيث كان جيش التحرير يمتلك قاعدة بالساحل الغربي للمغرب تعرف بقاعدة الناظور، حيث جنّد لها أشخاص متمكنون في السباحة والغطس، والذين يطلق عليهم برجال الضفادع البشرية. تقوم هذه القاعدة بمهمات نقل السلاح في قوارب صغيرة إلى الجزائر نحو سواحل الغزوات مرّتين في الأسبوع، ولم تتمكن السلطات الاستعمارية من كشفها[2].

في جانفي 1960 وبعد تعديل طرأ على الحكومة المؤقتة تم جمع وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة والاتصال في وزارة واحدة تدعى وزارة التسليح والمواصلات العامة بإدارة عبد الحفيظ بوصوف، وعلى إثرها سجلت أنظمة التسليح تحولا ملحوظا سواء كان ذلك على مستوى التنظيم أو على مستوى الوسائل والنشاطات، حيث أنشأت مديرية التسليح الغربية، زيادة على الممثلية الموجودة في أوروبا[3].

2- أساليب المواجهة العسكرية:

كان من أهداف المنظمة السرية؛ أن تكون إطاراتها ومناضليها على القتال التحرري، من خلال ترقية المستوى التقني والتكتيكي لهذا الكفاح. حيث قامت على المستوى التقني بدراسة نظرية وتطبيقية حول استعمال الأسلحة الحديثة والمتفجرات، اما على المستوى التكتيكي نجدها قد اختارت الأعمال الحديثة التي تناولت حرب العصابات (*Guérilla*)، وكذا حروب الفلاحين والكوموندوس، بمعنى مختلف التفاصيل والتعليمات التي تتلاءم وتتأقلم مع طبيعة الجزائر وإمكانيات المناضلين وقدرة استيعابهم. أما بخصوص التكون التكتيكي فكان يتم نظريا وتطبيقيا. كما تم مضاعفة إستراتيجية الحرب الثورية في الأرياف لتكييف العناصر مع التحديات التي تفرضها حرب العصابات[4].

---

[1]- نفسه، ص 81.

[2]- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص 84.

[3]- التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956 – 1962، المرجع السابق، ص ص 100 - 101.

[4]- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص 17.

ضمن هذا الإطار نجد بأن مصطفى بن بولعيد خلال عملية تكوين المناضلين في المنظمة الخاصة قد أسس خلايا للتدريب العسكري، كما أشرف على تدريب المنخرطين على حرب العصابات[1].

كانت اوامر القيادة الثورية تؤكد على ضرورة الحفاظ على الذخيرة وعدم تبذيرها، حيث شكلت عملية الاستيلاء على اكبر كمية من سلاح العدو ضمن استراتيجية التكتيك الذي تتبعه الثورة في معاركها مع الجيش الفرنسي[2]. لقد علق أحمد محساس عن الأساليب التكتيكية والاعمال القتالية للثورة الجزائرية في المرحلة الأولى معتبرا أنها كانت أكثر كثافة مقارنة بالأعمال المسلحة بعد مؤتمر الصومام والذي يمكن اعتباره حدا فصلا للمرحلة الأولى، فلم نكن بحاجة للاعتماد حسب قوله على الحرب النظامية بل أسلوب حرب العصابات الذي كان مبدأ جميع المعليات القتالية المسجلة خلال هذه المرحلة[3].

إن اساليب الأعمال العسكرية لثورة التحرير لم تختلف كثيرا بين المرحلة الأولى وبعد مؤتمر الصومام 1956؛ فقد ارتكزت على الاستراتيجية التالية:

- الانتشار والتوزيع من خلال عمليات في مختلف المناطق لتعميم الثورة من أجل إرباك القوات الفرنسية، وإحداث اضطراب في صفوفها مما من شأنه عرقلة جهودها في متابعة الثوار.

- الاعتماد على حرب الكمائن وعمليات التسلل الليلي للقيام بعمليات نوعية على منشآت العدو المدنية والعسكرية خاصة مخازن السلاح والذخيرة لتمكين جيش التحرير من التزود بالسلاح الذي كان شحيحا في هذه المرحلة.

- اعتماد اللاّمركزية في إقرار وتنفيذ العمليات القتالية وكان هذا المبدأ معتمد بدوره في إدارة مختلف المناطق منذ اندلاع ثورة التحرير[4].

---

[1]- نفسه، ص 18.

[2]- نفسه، ص 42.

[3]- عامر شنين، الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني 1954 – 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2014 – 2015، ص 87.

[4]- نفسه، ص 87.

– التركيز في الأعمال القتالية في الأرياف والجبال واستغلال المناطق الجبلية كقواعد آمنة لجيش التحرير، مع اعتماد إجراءات احترازية تتمثل في تأمينه من خلال تطهيره من العملاء ومهاجمة مراكز المعمرين من مزارع ومنشآت اقتصادية بغية الحصول على المئونة[1].

– بروز العمليات الفدائية داخل المدن بعد مؤتمر الصومام أواخر 1956 وبداية 1957 بهدف نشر الوعي الثوري لدى سكان المدن والاستفادة من التأثير الإعلامي لهذه العمليات. لقد نجحت هذه الإستراتيجية الجديدة في نقل العمل الثوري من الأرياف إلى المدن، مع أنّ الأرياف سترجع الأولوية في العمل الثوري بعد فشل معركة الجزائر.

–اعتماد إستراتيجية قائمة على عدم اعتماد حرب المواجهة مع الجيش الفرنسي إلاّ للضرورة القصوى؛ هذا ما يفسر اللجوء إلى المواجهة والالتحام مع العدو والقتال في النهار رغم اعتماده عادة على عمليات التسلل الليلي كان ذلك في هجومات 20 أوت 1955 لفكّ الحصار المطبق على منطقة الأوراس، وكذا في معركة الجرف سبتمبر 1955 [2].

– التقليل من عدد المقاتلين في المساحة الجغرافية وعند التنقل لكي لا ترصدهم عيون وفرق الجيش الفرنسي كما يسهل انسحابهم وتسللهم عند الخطر وإن كان الأمر يفرض المواجهة سيمكن التقليل من عدد الشهداء، إن هذه الإسترتيجية تمّ تفعيلها بشدّة خلال مرحلة ديغول الموصوفة بمرحلة حرب الإبادة. وضمن هذا المجال يقدر جاك فريمو (*Jacques Fremeaux*) في كتابه "فرنسا والجزائر في حرب 1830 – 1870 – 1954 – 1962" عدد مقاتلي جيش التحرير الوطني بمتوسط 200 مقاتل في مساحة 03 إلى 04 كلم مربع، حيث ينتقلون من نقطة لأخرى بالاستعانة من أعوان ومرشدون يعرفون الطرق عبر الجبال والغابات والمناطق الوعرة.

– تركيز العمليات العسكرية على العدو في المراكز المنعزلة والانسحاب بسرعة.

– في حالة الحصار المطبق على قوات جيش التحرير؛ تتجمع هذه الأخيرة على نقطة معينة من طوق الحصار للجيش الفرنسي، تسمى هذه التقنية المعتمدة بكرة النار، هدفها اختراق الحصار في اضعف

[1]– نفسه، ص 88.

[2]– عامر شنين، المرجع السابق، ص 88.

نقطة وبعمل قوي جديّ مع غزارة النيران، وعادة ما تتم عملية فك الحصار ليلا وفي الظروف المناخية الصعبة لزيادة فرص نجاحها؛ ضمن ما يعرف بحرب الإنهاك والاستنزاف[1].

- لقد ارتكزت إستراتيجية الثورة في مختلف مراحلها على تفادي أسلوب المواجهة مع العدو والاعتماد على مجموعات صغيرة، بالنظر لعدم تكافؤ القوة بين الطرفين قوة وعتادا ولتفادي الخسائر والاقتصاد في استخدام الذخيرة والسلاح لصعوبات توفيره ونقله إلى داخل الجزائر.

جاء في تصريح أحد ضباط جيش التحرير: "إن مبادئ حرب العصابات لم تلقن من كتابات ماوتسي تونغ، ولا من أي كتاب ماركسي آخر، ومهما تكن هذه النظريات ممتعة ومفيدة، فغنها في أغلب الأحيان كانت غير معروفة لدى المجاهدين باستثناءات بسيطة جدا، كان المجاهدون يستوحون طرائق عملهم من الطرق التقليدية في إفريقيا الشمالية بدأ من التطويق حتى الإرهاب والتنكيد التي كان يقوم بها الأمير عبد القادر أحيانا، والقضية كلها هي الاستفادة من أثر المباغتة والهجوم السريع، ثمّ التبدد في الطبيعة حاملين معهم أكبر كمية من الأسلحة"[2].

لقد بلغت العمليات القتالية من 01 نوفمبر إلى 31 ديسمبر 1954 عدد 309 عملية موزعة إلى 187 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و122 عملية ضد الأشخاص. ليرتفع هذا العدد إلى 6272 عملية خلال 1955 موزعة إلى 3222 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و3050 عملية ضد الأشخاص. ليتضاعف هذا العدد ثلاثة مرات خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 1956 إلى 18850 عملية موزعة إلى 9731 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و9119 عملية ضد الأشخاص[3].

ظلت قضية السلاح رغم توفره شراء وهبات في سنوات لاحقة للعملية الثورية إلا أنّ القيادة الثورية وجدت صعوبات كبيرة في إدخاله إلى الجزائر بسبب الرقابة الفرنسية وتأثير الأسلاك الشائكة التي عرقلت بقوة عملية نقله للداخل.

---

[1]- نفسه، ص 91.

[2]- سعدي وهيبة، المرجع السابق، ص 88.

[3]- محمد صديقي، المرجع السابق، ص 93.

الدرس العاشر

الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية

1- المخططات الفرنسية الإصلاحية للقضاء على الثورة الجزائرية.

1-1- مشروع جاك سوستيل

1-2- الموافقة على إصلاحات إدغار فور

1-3- ردود الفعل الجزائرية على المخططات الاستعمارية الإصلاحية..

2- الإجراءات والتدابير الأمنية الاستعمارية للقضاء على الثورة الجزائرية.

3- المخططات العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية

3-1- مضاعفة وتعزيز القوات الفرنسية بالجزائر.

3-2- إقامة المناطق المحرمة والعمليات العسكرية الكبرى.

3-3- إقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود الجزائرية.

3-4- ردود الفعل الجزائرية على المخططات العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة.

4- سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية.

4-1- استراتيجية ديغول في المجال العسكري.

4-2- استراتيجية ديغول في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

4-3- استراتيجية ديغول في المجال السياسي.

4-4- ردود الفعل الجزائرية على سياسة ديغول:

كان موقف السلطات الكولونيالية من الثورة أمراً منتظراً من قبل قادة الثورة، ولهذا تحروا السرية والتمويه حتى اتجاه مناضلي الحركة الوطنية العامة، فكانوا يدركون جيّداً أن عملهم لا تقابله إلاّ الشهادة أو النصر، وقد ذكروا ذلك في بيان نوفمبر بقولهم: "أمّا نحن فنقدم أغلى ما نملك للثورة".

I- المخططات الفرنسية الاصلاحية للقضاء على الثورة الجزائرية:

لقد أدى تصاعد الثورة وتطورها بشكل كبير بحيث باتت تضرب العدو بقوة وبعمق في الجزائر، إلى إدراك السلطات الاستعمارية عدم جدوى استعمال القوة ضد الجماهير الشعبية الجزائرية من اجل إخماد الثورة، عمد القادة السياسيون الفرنسيين إلى اعتماد أسلوب جديد تمثل في إتباع سياسة الإصلاحات وفي نفس الوقت مجابهة الثورة.[1]

I-1- مشروع جاك سوستيل:

سارعت باريس بتعيين سوستيل *Jacque Emile Soustélle* في 26 يناير 1955 حاكماً عاماً للجزائر للقيام بإصلاحات عاجلة لاحتواء الوضع قبل فوات الأوان، ولهذا قدم يوم 15 فبراير 1955 مشروعاً يهدف به للحفاظ على الجزائر الفرنسية والقضاء على الثورة الجزائرية بإبعاد النخب والسياسيين الجزائريين عنها وخاصة فصل الطبقات الكادحة عن الثورة بتقديم لهم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه بمجرد توليه مقاليد السلطة في الجزائر أعلن شعار الاندماج *L'intégration*[1].

وللإشارة فإن مشروع جاك سوستيل هو عبارة عن برنامج إصلاحي موجه إلى كافة ميادين الحياة ويشتمل على 10 نقاط يمكن تلخيصها في الآتي :

- تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى، وفي اعتقاد سوستيل فان هذا الإجراء سيسهل عملية المراقبة ويضبط حركة المواطنين.[2]

- تعسير الفلاحة وذلك عن طريق المكنكة، لعل الأسلوب الحديث يلهي الجزائريين ويشدهم إلى الأرض، فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني .[3]

---

[1] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمرالصومام. دار المعرفة،الجزائر، 1998، ص 197

[1]- محمد سريج، المرجع السابق، ص 226.

[2] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول.مرجع سابق، ص 110

– توسيع الصناعة الخفيفة، قصد حلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.

– تحويل البلديات المختلطة قصد خلق الانسجام الإداري، ومن اجل الاستجابة لأخذ مطالب النخبة في الجزائر.[4]

– استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء.

– تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.

– محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية، لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمية الفرنسية.

– فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حيث شعر الشباب خاصة بان هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.

– تمكن الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالوظيف العمومي حتى لا يبقى ذلك السلك حكرا على المستعمرين، وحتى تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الراغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد.[1]

– مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية التي من شانها أن تخلق جوا من الارتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر.[2]

وقد أوضح الوالي العام في اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 15 جوان 1955عند عرض برنامجه الإصلاحي، أن هذا المشروع سيطبق بداية على المناطق المحرومة واشترط أن يسبق ذلك تطبيق قانون حالة الطوارئ في كافة أنحاء الجزائر، ولأجل ذلك طالب الحكومة بمساعدات مالية وانتهى هذا الاجتماع بالمصادقة على برنامج سوستيل.

---

[3] سلسلة ملتقيات: الأسلاك الشائكة والمكهربة.المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954)،دار القصبة للنشر،[د،م]،2009، ص 576

[4] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 111

[1] سلسلة ملتقيات:الأسلاك الشائكة، مرجع سابق، ص 577

[2] أحسن بومالي: الإستراتيجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهيرية، المرجع السابق، ص 198

كما جدد مجلس الوزراء ثقته في شخص الوالي العام وطلب إليه أن يبادر بانجاز جزئيات البرنامج المتمثلة في:

– تخفيض سعر السكر والكهرباء وتوزيع كميات كبيرة من المواد الغذائية على المعوزين، تقدر قيمتها بمليارفرنك، وفي 26 جوان1955 بدا العمل الفعلي بهذه الإصلاحات بعد موافقة الهيئة المركزية لحزب التجمهر الشعبي على بنوده لان اغلب المسئولين الفرنسيين يرجعون أسباب حمل الجزائر للسلاح في وجه الاستعمار إلى ثلاثة عوامل أساسية:

1/ إن المشكلة الجزائرية اقتصادية وانه لابد من إصلاحات حكيمة لتوفيرالخبزلتسعة ملايين نسمة.[3]

2/ إن المشكلة الجزائرية اجتماعية ويجب مضاعفة الأطباء والمدارس .

3/ إن المشكلة سيكولوجية فالجزائري المضطهد الجاهل الناقص للتغذية يشعربمركب النقص تجاه أسياده، ويمكن تهدئته بهذه العوامل الثلاثة.[4]

أما بخصوص ميزانية هذه الإصلاحات اقترح الوالي خلال الدورة العادية للولاية العامة المنعقدة في شهر فيفري و مارس 1955، إجراء تعديلات على ميزانية هذه المواجهة أساسا لتصحيح الأخطاء التقديرية وسد الثغرات التي ظهرت أثناء تحضير الميزانية العادية، وتهدف خاصة كما ورد في وثيقة التعديل إلى استكمال مخطط التجهيز، وستسمح الإعانة

الحكومية بوضع برنامج إضافي قيمته خمسة ملايير تخصص للمجالين الاقتصادي والاجتماعي.[1]

إلا أن هذا البرنامج لا يختلف في جوهره كثيرا عن البرامج التي سبقته بدءا بمشروع بلوم فيوليت وانتهاء عند قانون الجزائر لسنة 1947، خاصة إذ قلنا انه حسب البنود الواردة في مشروع سوستيل فان هذا المشروع يخفي بين طياته مخططا رسم بدقة يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية فتأخذ أولا صفة تابع ثم تندرج نحو الدمج والذوبان داخل الإطار الفرنسي.[2]

---

[3]عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي الإداري في الجزائر (1954– 1962). أطروحة دكتوراه بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 1998، ص 89

[4] صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة. مطبعة الرسالة،[د،م]،1963، ص 89

[1]عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 173

[2] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية.مرجع سابق، ص 206

ولكن سوستيل كان ملاحظا بان الثورة كممت أفواه غلاة المعمرين الذين ساروا في معظمهم للإصلاح إذا كان المقابل هو السلام والعودة إلى ما قبل نوفمبر1954.[3]

1-2- الموافقة على إصلاحات إدغار فور:

كما وافق نواب الجمعية الوطنية الفرنسية على إصلاحات إدغار فور *Edgar Faure* التي تقدم به يوم 1955/06/21 التي من ضمنها: الإصلاح الزراعي، رفع مستوى المعيشة، فصل الدين عن الدولة، اللغة العربية إلزامية ورسمية، تمكين المسلمين من الوظائف...الخ، يتضح مما سبق أن النواب الفرنسيين منذ بداية الثورة المسلحة، رفضوا الاعتراف بأن جوهر المشكلة سياسي[1].

1-3- ردود الفعل الجزائرية على المخططات الاستعمارية الاصلاحية:

رفض النواب المنتخبون الجزائريون مشروع جاك سوستيل من خلال الوثيقة التي حررها في 26 سبتمبر 1955 التي عرفت بلائحة 61 والمتضمنة مجموعة من المطالب:

- وقف العمليات العسكرية الفرنسية.
- التنديد بسياسة القمع والتنكيل المسلطة على الشعب الجزائري.
- المطالبة بإطلاق سراح المساجين.
- التفاوض مع المحاربين.[5]

كما تدخل السيد علي قاضي نائب عمالة قسنطينة وأكد أن المشكل في الجزائر هو مشكل سياسي ولا يمكن لأي برنامج إصلاحي مهما كان شانه أن يسمح بالعمالة من جديد للجماعة الفرنسية الإسلامية وليس له الحق في إدماج الشعب بالقوة، فعليه أن يحتفظ بذاتيته وبتقاليده ودينه وبلغته.[1]

كما انه في الوقت الذي كانت فيه السلطات الرسمية الفرنسية تدورفي حلقة السياسات القديمة الفاشلة، اتخذت جبهة التحرير الوطني مبادرة هامة كانت لها نتائج حاسمة على تطور الثورة، تمثلت في الأحداث والهجومات التي نظمت بالشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وهي أحداث دفعت

---

[3] صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة.مرجع سابق، ص 89

[1] - محمد سريج، المرجع السابق، ص 226.

[5] الغالي غربي: مرجع سابق، ص 213.

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.ط1،دارالغرب الإسلامي،لبنان،1997، ص 413.

السياسة الفرنسية إلى أن تكشف عن حقيقتها الخفية، وهي التصميم على إبادة هذا الشعب إن رفض الحياة خارج الإطار الفرنسي.[2]

ومن الشخصيات السياسية الجزائرية التي عبرت عن موقفها من هذا المشروع فرحات عباس حيث صرح قائلا:«إن سياسة الإصلاحات كان يمكن أن ترحب بما في 1920 أو أوت 1930، أما في عام 1955 فلم يعد لها أي صدى وسط المسلمين».[3]

2- الإجراءات والتدابير الأمنية الاستعمارية للقضاء على الثورة الجزائرية:

أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية بياناً في 19 مارس 1955 للتضيق على الثورة ومنع تحركات جيش التحرير تعلن فيه حالة الطوارئ ومن جملة إجراءاته النفي والإقامة الجبرية، تفتيش المنازل ليلا نهارا، مراقبة الصحافة وإحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني[1]، وهذا القانون أصبح ساري المفعول ابتداءا من 03 أفريل 1955 ويطبق لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد حسب مرسوم 06 أفريل 1955 في مقاطعات الأوراس وتيزي وزو، باتنة وتبسة، ثم وسعت حالة الطوارئ إلى كامل التراب الجزائري بقرار 28 أوت 1955 بعد هجومات جيش التحرير بالشمال القسنطيني في 20 أوت 1955.

وقد أعطى هذا القانون للسلطات الكولونيالية حق تطبيق سياسة التعسف والتوقيف الجماعي والعقوبات الجماعية، ولفصل سكان الريف عن جيش التحرير ثم إنشاء المحتشدات الإجبارية التي جمع فيه أكثر من 02 مليون جزائري تحت رحمة إدارة عسكرية المعروفة بمصالح الإدارة المتخصصة (*S.A.S*) بموجب قرار 26 سبتمبر 1955.

كما كلف جاك سوستال مدير ديوانه الرائد المستشرق – المستعرب فنسان مونتاي ***Vincent Monteil*** بالاتصال بعدد من الوطنيين من أمثال فرحات عباس وعبد الرحمن كيوان وبن خدة ومولاي مرباح والشيخ خير الدين وغيرهم من الجزائريين بهدف إقناعهم بمشروعه الرامي إلى إنشاء قوة ثالثة معتدلة، وهو ما كان يخفي في طياته النية الاستعمارية المبيتة في عزل الثورة سياسيا قبل الشروع في تدميرها بكل ما كانت تتيحه آلة الدمار العسكرية الاستعمارية[2].

---

[2] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول.مرجع سابق، ص 110

[3] مرجع نفسه، ص 111

[1]- محمد قدور، المرجع السابق، ص 120.

[2]- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 140.

إن إعطاء السلطات الخاصة لحكومة الاشتراكيين غي مولي ***Guy Mollet*** من طرف المجلس الوطني الفرنسي في 11 أو 17 مارس 1956، وهذا القانون قد أطلق يد التعسف والإبادة في حق الشعب الجزائري، وفي 02 فبراير 1956 عين لاكويت***Robert Lacoste*** خليفة لسوستيل، ومن أجل إتمام مشروعه الاندماجي اقترح إلغاء الحكومة العامة وحل الجمعية الجزائرية (المجلس الجزائري) يوم 11 أبريل 1956، وتعويضهما بوزارة الجزائر بباريس وإلغاء البلديات المختلطة.

ولكسب مواقف سكان المدن أنشأ القسم الانتخابي الموحد بموجب قانون 05 فبراير 1958، كما منح مرسوم جويلية 1958 للمرأة الجزائرية حق الانتخاب، ورغم هذه الاصلاحات الإغرائية إلاّ أنّ الشعب الجزائري ألتف حول الجبهة وتحققت بذلك مقولة الجبهة هي الشعب والشعب هو الجبهة.

3- المخططات العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية:

3-1- مضاعفة وتعزيز القوات الفرنسية بالجزائر:

اعتقدت السلطات الفرنسية إمكانية القضاء على الثورة بالاعتماد على الحل العسكري حيث منحت للوزير المقيم سلطات استثنائية هامة لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستعادة الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات ومراقبة التراب الجزائري، تطبيقاً للمرسوم رقم 274/56 الصادر يوم 17 مارس 1956[1].

سارعت السلطات الفرنسية منذ 05 نوفمبر بإرسال عدد كبير من المجندين إلى الجزائر ليبلغ في فيفري 1955 حوالي 83000 بعدما كان في حدود 56 ألف في سنة 1954 لتتبعهم بتعيين أكثر القادة العسكريين صلابة وخبرة مثل الجنرال غاستون بارلانج ***Georges Parlange*** الذي عيّن على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس[2] النمامشة، وقد تأكد هذا لمّا لجأ "المستعمر" كعادته إلى تكديس جنوده بالريف الجزائري، لضرب الثورة بقوة، حيث ارتفع عدد قواته من 100000 في مارس 1956 إلى 373000 في أول جوان 1956[3] إلاّ انه لم يتمكن من القضاء على الثورة التحريرية في مهدها، ثم ارتفع تعداد قواته في سبتمبر 1956 ليصل إلى 600 ألف.

---

[1]- محمد سريج، المرجع السابق، ص 235.

[2]- محمد قدور، المرجع السابق، ص 119.

[3]- محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص 121.

وأمام تزايد مطالب العسكريين الفرنسيين على المزيد من المجندين تم تمديد مدة الخدمة العسكرية إلى 27 شهراً، وردًّا على ذلك عرفت باريس في 11 سبتمبر 1956 أول مظاهرة للمجندين رافضين الذهاب إلى الجزائر، وهذا كان بداية لتنامي الرفض لهذه الحرب في أوساط النخبة والمثقفين الفرنسيين وحتى في أوساط الشعب الفرنسي.

لقد تزايدت عمليات القمع والبطش من المدنيين والثأر منهم خاصة بعد تنصيب روبير لاكوست *Lacoste* حاكما على الجزائر في 09 فيفري 1956 خلفاً لسوستال، وامام تصاعد قوة الثورة وانتشارها بدأت تعبئة المجندين في الميتروبول وإرسالهم إلى الجزائر حتى بلغ عددهم في شهر أوت 1957 ستمائة ألف جنديا و 175 ألف ما بين شرطة ودرك وحرس متنقل وسرايا الجمهورية للأمن، و95 ألف من القوات المساعدة إلى جانب تسليح المستوطنين في الأرياف والمدن وثلث سلاح الطيران ونصف قواتها البحرية موجود في الجزائر، وعليه فعدد القوات البرية وصل إلى 870 ألف وسيقفز إلى مليون أربعمائة ألف عند وقف إطلاق النار[1] في 18 مارس 1962.

3-2- إقامة المناطق المحرمة والعمليات العسكرية الكبرى:

إن المقصود بالمناطق المحرمة ذلك النطاق الجغرافي المحرم من أي نشاط إنساني (التنقل،الإقامة،الاستغلال) حيث كان تشكيل المناطق المحرمة واحدا من أساليب الحرب الخاضعة تماما لرغبات الضباط الفرنسيين ونزواتهم في كل منطقة، في بعض الأحيان كان يتم إنشاء المناطق المحرمة في الحال دون إعطاء السكان مهلة زمنية لتحضير لوازمهم الأساسية، فتدمر المداشر بالقصف الجوي أوالمدفعي أوبالحرق المباشر، وأحيانا أخرى يتم إنشاء المناطق المحرمة من خلال إعطاء مهلة زمنية قصيرة للسكان لإخلاء المنطقة.(1)

بدأت المناطق المحرمة منذ بداية الثورة إذ نعرف أن أول عملية وقعت في 21 نوفمبر 1954 بالاوراس والنمامشة، وآخرعملية وقعت في1961بدائرة البيض بين هذين الموعدين لم تتوقف عمليات الطرد والتشريد بكل مارافقها من معاناة وآلام لمئات الآلاف من الجزائريين، وأصبحت هدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري التواصل حتى لايتاح لوحدات جيش التحرير الوطني االلتجاء إليها عند

---

[1]- محمد سريج، المرجع السابق، ص 239.

(1) صالح فركوس:تاريخ الثورة الجزائرية.دار الكتاب الحديث،القاهرة،2008،ص246

الضرورة، وحولت هذه المناطق إلى حقل تجارب للعديد من الأسلحة مثلا: النابالم والغازات الخانقة.[2]

ومن أهم العمليات العسكرية التي أقيمت ضمن هذه المناطق نكر:

***عملية ايشمول:**

انطلقت في ديسمبر 1954 وشملت الاوراس تمت على يد 500 جندي، يساندهم الطيران ومشطت جنوب الاوراس وجبال النمامشة، وجاءت بعد العملية التي نفذت ضد ناحية ونزة في بداية ديسمبر 1954.[1]

***عملية الويس *Aloes*:**

تلت عملية ايشمول وشملت منطقة القبائل في ديسمبر عام 1954.

***عملية فيرونيك *Véronique* :**

انطلقت في جانفي واستمرت إلى فيفري 1955، وشملت ناحية جبال احمر خدو في الاوراس، وشارك فيها 7 ألاف جندي يساندهم الطيران ولم تحقق نجاح وباءت بالفشل.[2]

***عملية فيوليت *Violette* :**

انطلقت في جوان عام 1955وتمركزت في وادي الأبيض بالاوراس، ولم تحقق هي الأخرى سوى الفشل.[3]

***عملية تيمقاد *Timgad* :**

تمت خلال سنة 1955 وغطت الحدود الجزائرية التونسية وشارك فيها 40 ألف جندي عسكري معززين بالطائرات، وعرفت اكبر فشل لها في معركة الجرف الشهيرة في سبتمبر 1955.[4]

وبالرغم من هذه الحشود العسكرية تواصلت الأعمال الفدائية في المناطق حيث تم فيها القضاء على كم كبير من الجنود وتسجيل عدة عمليات ومعارك وهجمات، ووضع القنابل بالطرقات وبالقرب من الثكنة المتواجدة بالكدية الحمراء إلى غير ذلك من الوقائع بالمناطق المستهدفة.[2]

---

[2] كلود ليوزو: مصدر سابق،ص181

[1] رابح لونيسي وبشير بلاح :تاريخ الجزائر المعاصر.ج2،مرجع سابق،ص45

[2] عمار ملاح:مصدر سابق، ص230

[3] يحي بوعزيز:ثورات القرن التاسع عشر والعشرين.مرجع سابق،ص226

[4] رابح لونيسي وبشير بلاح :تاريخ الجزائرالمعاصر.ج2،مرجع سابق، ص46

3-3- إقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود الجزائرية:

لتطويق الثورة عسكريا وعزل جيش التحرير بالداخل وقطع الإمدادات عليه من الخارج قام الجيش الفرنسي بإنجاز ما يعرف بالأسلاك المكهربة، وتعود فكرة هذه السدود للجنرال فانكسيم *Vanuxem* (قائد منطقة الشرق القسنطيني) الذي نقلها من الهند الصينية ووافق عليها وزير الحرب أندريه موريس*André Morice*[1]، الذي اقترح إنجاز خط مكهرب بالحدود الغربية والشرقية نهاية سنة 1956 وبداية سنة 1957 م، بعد عرضه على البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه[2]، والذي سيحمل اسمه، وبدأت عملية انجاز الخط الأول في نوفمبر 1956 بالحدود المغربية، أمّا الثاني بالحدود الشرقية بدأ في ديسمبر 1957، ثم دعم بخط آخر عرف بخط شال *Maurice Challe* منذ ماي 1958.

ويمكن أن ندرك أهمية الحدود الشرقية بالنسبة للعدو الفرنسي من خلال الأسباب الثلاثة التي كانت وراء إنشاء خط موريس وهي:

- منع دخول الأسلحة والذخيرة من الخارج إلى المقاتلين في الداخل.
- عزل قيادة الثورة في الخارج عن الداخل.
- حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية الحيوية المنتشرة على طول الحدود الشرقية الشركات المنجمية، طرق المواصلات، والثورة الزراعية كالكروم والحوامض[3].

وتم بناء هذه السدود في وقت واحد تقريباً في الغرب والشرق، وبدأ السد على الحدود المغربية في نوفمبر 1956 من البحر بين بورساي (مرسى بن مهيدي) ومغنية على شكل سياج من الأسلاك الشائكة غير مكهرب، أصبح سد القصور في عام 1957، ثم في 1958 – 1959 امتد من البحر إلى الصحراء بطول 720 كم، تتخلله أعمدة رادارات – مدافع، معززة بسياج مكهرب[4].

أمّا عملية انجاز السد الشرقي، المعروف بخط موريس، في جويلية 1957 وامتد لمسافة 460 كم بين عنابة وتبسة. تم تعزيزه بواسطة مضاعفة المسار الأولي في الأماكن الأكثر حساسية[5]، ثم بادر

---

(2) عمار قليل: ملحمة الجزائرالجديدة.مرجع سابق،ص159

1- Charles – Robert Ageron, un versant de la guerre..., op.cit, p 350.

2- سامية بن فاطمة، سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وانعكاساتها...، المرجع السابق، ص 82.

3- جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص 161.

4 - Charles – Robert Ageron, un versant de la guerre..., op.cit, p 349.

5 - Ibid, p 350.

شال (القائد العام للقوات البرية في الجزائر) إلى تكملة مشروع موريس المكهرب، وقام بتدعيم الخط الأول بخط ثان وذلك في نهاية سنة 1958 وبداية 1959 وقد نسب إليه الخط وأطلق عليه اسم "خط شال"[1]، إذن تم الانتهاء من وضع المخططات في شهر أكتوبر 1959[2]، ومجموع طول الخطوط المحصنة بالحدود التونسية والمغربية، بلغ طولها رسمياً 2600 كم[3].

يتكون خط موريس من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة، بها تيار كهربائي تتراوح طاقته ما بين 5000 و 7000 فولطا، بعرض يتراوح ما بين 06 إلى 12 م، زرعت أرضيته بألغام مختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية، وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كم، وكانت الأسلاك متصلة بمراكز للمراقبة ، كما كان الخط أيضاً مزوّداً من الجانبين بالألغام والأسلاك الشائكة أما مراكز المراقبة فإنها أقيمت على طول الخط وهي محصنة تبعد عن بعضها البعض بكيلومترين ونصف، وكانت الطاقة الاستيعابية لكل مركز من 100 إلى 300 مزودين بالمدافع والبنادق الرشاشة، ومدافع الهاون عيار 40 و75، ومدافع 105، وتشديداً في الرقابة تم تعزيز الخط بالدبابات والمصفحات التي كانت تتنقل ليلاً ونهاراً دون توقف، على تزويد هذه الخطوط بأجهزة الرادار القادرة على التقاط أدنى حركة عبر الخطوط[4].

شكل خطأ موريس وشال جبهة قتالية جديدة أعاقت حركة جيش التحرير عند عبور الحدود الشرقية والغربية وانعكس ذلك على تقلص نشاطه العملياتي كما أثّر ذلك بشكل كبير على عملية تزويد جيش التحرير بالمناطق الداخلية بالسلاح والذخيرة والجنود المدربين، وكانت محاولات كثيرة للعبور بشن حملات عسكرية واسعة في مواجهة خط موريس في ربيع 1958 كانت لها خسائر جسيمة، وتعد معركة سوق أهراس نموذجاً لذلك الفشل الذي كلّف جيش التحرير بضعة ألاف من الشهداء في الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 1958[5].

---

[1]– سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص 84.

[2]– سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص 86.

[3]- Charles – Robert Ageron, un versant de la guerre..., op.cit, p 350.

[4]– سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص 86.

[5]– عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 181.

كما عرفت منطقة الجنوب الغربي أي المنطقة الثامنة للولاية الخامسة محاولة عبور لثلاثة فيالق لجيش التحرير انتهت بما يعرف بمعركة مزي أيام 5 – 7 ماي 1960 استشهد فيها أزيد من 130 شهيداً، وقد تعرّض جيش التحرير الوطني من قبل إلى فقدان 6000 مجاهدا خلال ثلاثة أشهر من أفريل إلى جوان 1958 إثر عمليات العبور[1].

3-4- ردود الفعل الجزائرية على المخططات العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة:

إن الإجراءات العسكرية الاستعمارية لم تحد من نشاط جيش التحرير الوطني، بل دفعته لتكثيف عملياته بهذه المناطق الحدودية الشرقية والغربية، ولتمرير قوافل السلاح فقد كانت وسيلة العبور الأولى تتمثل في تجنب المجاهدين للأسلاك وحقول الألغام والمرور عبر الشعاب والأودية.(3)

ثم جاءت فكرة حفر الأنفاق والمرور من خلالها، ثم اعتمد المجاهدون على طريقة تتمثل في رفع الأسلاك بواسطة أخشاب عازلة والتنقل عبر حقل الألغام بوضع الحجارة. ونظرا لخطورة هذه العملية فقد كانت تتم ليلا، ثم اهتدى إلى فكرة جديدة وقد نجح فيه وهو استعمال الآلات القاطعة.

أصبح جيش التحرير الوطني يقطع الأسلاك ويزيل مفعول الألغام بتلك الآلات الحديثة كما اعتمد المجاهدون على طرق أخرى تقوم على ربط سلكين بكابل مطاط وقطعه بطريقة تسمح بمرور التيار الكهربائي وهذا تفاديا لتنبيه أجراس الإنذار، ثم جاءت فكرة استعمال المتفجرات لتخريب اكبر مساحة من الأسلاك. (4) وفي هذا الصدد يقول السنوسي:« بدأت الثورة تدرس الخط وعملت الخرائط حسب المناطق وبدؤوا يحضرون جماعة خاصة يستخدمون جعبة طويلة مملوءة بالمتفجرات، وتدخل تحت الخط فتفجر الألغام والخط الكهربائي».(1)

1- جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص 183.

(3) الغالي غربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية (الأسلاك الشائكة المكهربة) .المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،[د،س]،ص 180

(4) شايب قدادرة: مشروع ديغول 1959.دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة، 2004، ص 50

(1) يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين.مرجع سابق، ص 221

وبذلك استطاعت الثورة أن تتخطى هذه العقبة كذلك وتكسر هذا الحاجز الرهيب الذي كان خطيرا حقا في البداية، وحصلت معارك تاريخية حول هذا الخط المكهرب، وبخاصة في الحدود الشرقية حيث لم يكن الاستعمار يتوقعها لاعتقاده بان هذه الأسلاك الشائكة ذات فاعلية كبيرة جدا. [3]

أما عن مواجهة جيش التحرير الوطني لبرنامج شال فلقد اتبع خطة تمثلت في عدم رد الفعل السريع، لأنه فضل أن يجرب عمليات شال الجديدة حتى يعرف طبيعتها ليكون فيما بعد اقدر على مواجهتها.[4] وهذا ما جعل الجيش الفرنسي لايصطدم في عملياته بالولاية الخامسة بفرق جيش التحرير الوطني إلا نادرا. [5]؛ لان قادة الثورة أصدرت الأوامر إلى مختلف وحداتها بان لاتظهر للجيش الفرنسي، ذلك ما أدى بالقيادة الفرنسية إلى الاعتقاد أن الولاية الخامسة تمت تهدئتها.[6]

إضافة إلى ذلك فقد كيف جيش التحرير كفاحه مع واقع هذا البرنامج وتوزع إلى فرق صغيرة جدا، وكف عن مواجهة جيش الاحتلال في معارك كبيرة. وركز على حرب العصابات والانتقال إلى المناطق التي يخليها الجيش الاستعماري بعد أن ينهي فيها عملياته التطهيرية.[2]

4- سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية:

إن وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا يوم 13 ماي 1958 بضغط من الكولون والجيش الفرنسي في الجزائر بعد تساقط الحكومات الفرنسية ودخول فرنسا في حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب الثورة التحريرية غيّر كثيراً من المعطيات في القضية الجزائرية، ولمواجهة الوضع في الجزائر اعتمد ديغول على خطة متعددة المحاور والأهداف لكسب الجزائريين والكولون في آن واحد فتداخلت هذه الإستراتيجية الديغولية بين الترغيب والترهيب، وكانت مكونة من:

- الخطة العسكرية – الإصلاحات الاقتصادية – الاجتماعية – محاولات الاحتواء السياسي.

4-1- استراتيجية ديغول في المجال العسكري:

---

[3] جلول فيصل: اعترافات جنرال فرنسي في الجزائر عذبت وقتلت الكثيرين.مرجع سابق، ص 23

[4] رشيدة الجواني: جيش التحرير الوطني في مواجهة شال.مجلة الجندي، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،العدد 402،الجزائر،2009، ص 95

[5] بلحاج صالح: مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني. مرجع سابق، ص 198

[6] جلول فيصل:مرجع سابق، ص 24

[2] لخضر بوالطمين: الولاية الثانية تفشل مخطط شال. مجلة أول نوفمبر،الجزائر، 1991، ص 105

إنّ أوّل ما قام به الجنرال ديغول هو القيام بزيارة إلى الجزائر في جوان 1958 واجتمع مع القادة العسكريين، وتم وضع خطة عسكرية محكمة تحت قيادة الجنرال شال واختيرت منطقة أكفادو بالصومام مركزاً لقيادة العمليات، وحددت الخطة العسكرية التي سميت بخطة شال لمدة 09 أشهر من 06 فبراير 1959 ولكن امتدت أبريل 1961 هدفها خلق المناطق المحظورة ملجأ المجاهدين الواحدة تلو الاخرى من الغرب إلى الشرق انطلاقاً من الولاية الخامسة إلى الرابعة والثالثة والثانية والأولى بتمشيط كل كتلة جبلية بعمليات عسكرية حشدت لها أكثر من 40000 جندياً للقضاء كلياً على جيش التحرير في الداخل، واعتمدت في ذلك على الأساليب التالية:

- التكثيف من عمليات فصل الشعب عن جيش التحرير بترحيل سكان القرى والمداشر إلى المحتشدات ولقد استمرت هذه السياسة طيلة حرب التحرير، إذ أن أول عملية كانت في 21 نوفمبر 1954 بالأوراس والنمامشة وآخر عملية وقعت في ماي 1961 بدائرة البيض وطيلة هذه المدة لم تتوقف هذه العمليات[1]، حيث اشتدت العملية بناء على التعليمة الصادرة في 31 مارس 1959: في غضون أشهر قليلة، تكثف تهجير السكان وسرعان ما تجاوز معدل 1958، وجاءت تعليمة ثانية في 25 ماي 1960 الخاصة بإعادة تجميع سكان 1000 قرية بإضفاء الشرعية على تكثيف عمليات التهجير القسري لسنتي (1959 – 1960)، وقد جمع في المحتشدات ما يقارب 02 مليون من سكان الريف بغرض عزلهم عن جيش التحرير.

- إنشاء المناطق المحرمة، وهو أسلوب ابتكر في أواخر 1956 ويتعلق الأمر بالمناطق التي تراها السلطات العسكرية الفرنسية إستراتيجية بالنسبة للثورة (المجاهدون) لما توفره من ملجأ وسهولة للاتصال بالشعب[2].

- إقامة خط مكهرب ثاني مزود بالرادارات والمدافع عرف بخط شال على الحدود الشرقية والغربية تدعيما لخط موريس.

-الاعتقالات الجماعية المصحوبة بالاستنطاق.

---

[1]- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956 – 1962، الطبعة 02، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 253.

[2]- إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956 – 1962، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 126.

- القيام بعمليات عسكرية تمشيطية واسعة شاركت فيها كل الأسلحة منها:

* الطوق *couronne* بالمنطقة الوهرانية (الغرب) 06 فبراير – مارس 1959.

* الحزام *courroie* بمنطقة الوسط أبريل – جوان 1959.

* الشرارة *etincelle* بمنطقة الحضنة 05 – 12 جويلية 1959.

* المنظار *jumelles* بمنطقة القبائل الكبرى 22 جويلية 1959.

* الأحجار الكريمة *pierres précieuses* بالشمال القسنطيني سبتمبر 1959.

كما قامت السلطات الفرنسية بشتى الوسائل ضرب جيش التحرير بمحاولة اختراقه بدس العملاء والخونة في صفوفه، وكذلك تشويه صورته بالدعاية والاتهامات والدسائس والدعم العسكري للخونة والحركات المناوئة لجبهة التحرير، مثل:

- قضية كوبيس *kobus* (اسمه الحقيقي بلحاج الجيلالي عبد القادر عضو سابق في المنظمة الخاصة) الذي تعاون مع المخابرات الفرنسية وشكل قوات عسكرية مضادة لجيش التحرير بمنطقة *Orleanville*.

- الزرق *Les Bleuiétes* تمكن المخابرات الفرنسية من دس عناصر جسوسة في صفوف جيش التحرير بمنطقة القبائل للقضاء على قادة جيش التحرير بمنطقة القبائل للقضاء على قادة جيش التحرير بالمنطقة وخلق الفتنة ونشر الشك في صفوفه، ولكن تمكنت قيادة المنطقة من احتواء هؤلاء المندسين وتنفيذ خطة مضادة (الاختراق المتبادل – موقف عميروش).

- تحول قوات بلونيس التي كانت تنشط باسم الحركة الوطنية الجزائرية *M.N.A* إلى حليف للجيش الفرنسي وارتمى في أحضان المخابرات الفرنسية والجيش الفرنسي ودعموه بالمال والسلاح لمواجهة جيش التحرير الوطني.

ولإفشال الخطط العسكرية الفرنسية قام جيش التحرير الوطني بتطبيق إستراتيجية ثورية شاملة يمكننا إيجازها فيما يلي:

- تغيير منهجية العمل العسكري بالاعتماد على حرب العصابات وتفكيك وحدات الجيش الكبرى والاعتماد على العمليات الخاطفة.

- نقل العمل العسكري إلى الأراضي الفرنسية منذ 25 جويلية 1958.

4-2- استراتيجية ديغول في المجالين الاقتصادي والاجتماعي::

أعلن ديغول عن استراتيجيته الاقتصادية بعد ان أكّد له أنّ الفقر والخصاصة والبطالة هي أسباب الثورة وإذا ما عولجت هذه الأمور وحسنت حياة الناس ستفشل الثورة وتنهار، فأعلن عن هذا المخطط خلال زيارته للجزائر ابتداءاً من 02 إلى غاية 05 أكتوبر 1958 ومن أجل ذلك تم اعتماد غلاف مالي سنة 1959 قدره 242 مليار فرنك قديم ليرتفع في سنة 1960 إلى 326 مليار[1]، أثناء زيارته لمدينة قسنطينة، في خطاب له يوم 03 أكتوبر 1958 لخص فيه الخطوط العريضة لخطة تنموية اقتصادية لمدة 05 سنوات والتي حملت اسم مشروع قسنطينة.

يتضمن المخطط بصفة عامة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالترقية الاجتماعية والانتقائية، وعددا من المشاريع الصناعية فضلا عن استصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين من الجزائريين . تعني الإصلاحات الترقوية فتح باب التكوين، وكذلك باب الوظيف العمومي بتقدير كبير أمام بعض الفئات من الجزائريين.

يتضمن الشق الصناعي عددا من المشاريع في قطاعات الصناعة الميكانيكية والصلب ومواد التنظيف وقامت الحكومة بتشجيع ودعم بعض الشركات للاستثمار فيها مثل: برليني وسيمكا ورونو وميشلان وبونيليفر.[4]

أما الشق الفلاحي من المخطط فيتضمن بصفة خاصة بناء ألف قرية ريفية، واستصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين.[5] وقد وضع هذا المشروع لتحقيق المسائل التالية في ظرف خمس سنوات:

- بناء 200 ألف مسكن لإيواء مليون شخص.
- توزيع 50 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين.
- تمدرس مليون ونصف طفل في المدارس من بين الأطفال البالغين سن التعليم.
- توظيف الجزائريين ضمن إطار الدولة الفرنسية بنسبة 10% في الإدارة والجيش والتعليم.

---

[1]- سمير بن سعدي، جهود الفرق الإدارية المختصة في تطبيق مشروع قسنطينة 1958 – 1962؛ زمورة بالشرق الجزائري أ نموذجاً، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 05، العدد01، 2021، ص ص 733 – 747.

[4] محمد عباس: ثوارعظماء.مرجع سابق، ص 644

[5] محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر.دار المعاصر،الجزائر، 2009، ص 402

- تسوية المرتبات والأجور في الجزائر مع مرتبات وأجور فرنسا.
- إيجاد 400 ألف وظيفة جديدة بواسطة إيجاد معامل عديدة تهدف إلى تصنيع الجزائر.[1]
- توفير مقاعد دراسية للبنات والبنين،وبناء المدارس ومراكز الصحة وغيرها من التجهيزات الاجتماعية.
- إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة وأخرى للصناعة الخفيفة.[2]

ويوضح ديغول مشروعه بقوله:«إن إنشاء مساكن لمليون نسمة، ومنح الزراعيين المسلمين 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وإحداث 400 ألف وظيفة جديدة، وفي مجال التعليم فإن ارتياد المدارس خلال الفترة المذكورة، سيشمل ثلثي البنات والبنين، على أن يستكمل عددهم في السنوات التالية».[3]

أما بالنسبة لأهداف المشروع الرسمية التي أعلنتها الحكومة الفرنسية فقد تضمنت مايلي:

- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5 % .
- تطوير الجزائر صناعيا حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر.
- القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا، وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين.[4]

وبالعودة إلى أهداف هذا المشروع الخفية نقول أن ديغول استهدف أن يكسب الرأي العام العالمي ويجلبه إليه ويوهمه، بان فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين وتنمية الجزائر عن طريق انجاز هذا المشروع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[5]

و بالتأمل لهذا المشروع يمكننا أن نستخلص الأهداف الدفينة من ورائه:

---

(1) رابح لونيسي وبشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر.ج2، مرجع سابق، ص 35.

(2) صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر.مرجع سابق، ص 272.

(3) محمد أحسن ازغيدي: نشأة جيش التحرير الوطني.مرجع سابق، ص 194

(4) يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1956 – 1962.مرجع سابق ،ص 176

(5) مرجع نفسه، ص 176

- محاولة صرف الشعب الجزائري عن ثورة وامتصاص غضبه اتجاه الاستعمار.
- محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها اقتصادية واجتماعية.
- أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية، وعن طريقها أيضا يحقق عملية الإدماج.
- إيجاد نخبة متميزة من الجماهير يستطيع الاستعمار الحديث أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية.
- ويهدف أيضا إلى إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين الذين يريد أن يجعل منهم طبقة متميزة تحكم جزائر الغد، وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا، أي انه مطلوب منها أن تحقق ما كان ديغول يأمل تحقيقه.[1]

على إثر الإعلان عن مشروع قسنطينة، صدرت مراسيم تنفيذية له منها المرسوم رقم 58/280 المؤرخ في 31 أكتوبر 1958 والمرسوم 58/233 الصادر المؤرخ في 16 ديسمبر 1958[1] وشرع في تنفيذ هذا المخطط الخماسي بإنجاز عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية منها:

– إقامة مصانع للفولاذ والمنتجات الكيماوية في المناطق الساحلية.

– استغلال موارد البلاد ووضعها تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأجنبية لاستغلالها وتنشيط عمليات التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية، لدعم الاقتصاد الفرنسي المتضرر من الثورة الجزائرية.

– إنشاء قطبين صناعيين الحديد والصلب بعنابة والغاز السائل بأرزيو.

– تطوير الصناعة الخفيفة أو كل تمويلها إلى القطاع الخاص كان اهمها صناعة الأغذية، النسيج ومواد البناء.

– دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي.

ولكسب ثقة الجزائريين منحت لهم مناصب في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا وتم تعيين ضباط جزائريين سامين في الجيش الفرنسي، ومنحت رخص ومحاولات تجارية لبعض الجزائريين، كما شجعت الشباب على تكوين فرق رياضية واستغلالها لمناهضة الثورة.

---

[1] محمد لحسن ازغيدي: مرجع سابق، ص 194

[1]– المرجع نفسه، ص 737.

4-3- استراتيجية ديغول في المجال السياسي:

قام ديغول بحل كل مؤسسات الجمهورية الرابعة والإعلان عن تأسيس الجمهورية الخامسة بعد الاستفتاء الذي أجراه على الدستور في 28 سبتمبر 1958 وبعد شهرين تم انتخابه رئيساً للجمهورية في 21 ديسمبر 1958، وفي هذه الفترة الانتقالية التي تعرف فيها فرنسا تغيرات سياسية جذرية قدم ديغول في ندوة صحفية اقتراحاً لجبهة التحرير الوطني في 23 أكتوبر 1958 عرف بسلم الشجعان، الذي رفضه الطرف الجزائري، ثم حاول في 30 جانفي 1959 تجديد فكرة السلم "الديغولي" المربوط بوضع السلاح والحوار بين الجانبين[1].

ولكن فشل ديغول في تحقيق أهدافه الأساسية مما دفعه إلى الإعلان عن فكرة حق تقرير المصير لسكان الجزائر في 1959/09/16، وطرح ثلاثة خيارات:

- الانفصال *la sécession* يترتب عنه اقتطاع مناطق من الجزائر تخصص للأوروبيين مع استحواذ فرنسا على ثروات المحروقات.

- الاندماج والفرنسة *l'intégration et la francisation* على أن تكون المساواة في كل الحقوق بين سكان الميتروبول وسكان الجزائر.

- الإشتراك *l'association* والمقصود به أن تكون العلاقة بين فرنسا والجزائر على شكل النظام الفيدرالي.

وحسب ما جاء في جريدة صدى الجزائر *Echo d'ALGER* "الجنرال ديغول يطلب من الجزائريين بعد 04 سنوات من عودة الهدوء والسلم باختيار من بين ثلاثة حلول"[2].

ومن الأسباب التي دفعت ديغول إلى هذا التحول السياسي:

- فشل كل المشاريع الديغولية العسكرية والاقتصادية لاحتواء وتطويق الثورة.

- نقل جبهة التحرير العمليات الفدائية إلى التراب الفرنسي.

- ارتفاع تكاليف الحرب على الميزانية الفرنسية.

الظروف:

[1] - حياة ثابتي، المرجع السابق، ص 48.

[2] - Echo d'ALGER, le 17/09/1959.

- الاعتراف الدولي المتصاعد بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- تغيير النظام السياسي بفرنسا بالإطاحة بالجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة.
- عرض القضية الجزائرية في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- الاستقلال المتزايد للشعوب الإفريقية.

ولإنجاح فكرة تقرير المصير على الطريقة الديغولية بدأ منذ نوفمبر 1959 البحث على الدعم والمساندة من الجزائريين لمشروع تأسيس حزب كبير وهو حزب القتدم الجزائري ليكون القوة الثالثة في الجزائر لمواجهة جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، كما قامت القوة الفرنسية المعادية لفكرة تقرير المصير ومشاريع تقسيم الجزائر والمفاوضات مع جبهة التحرير بدفع بعض الجزائريين الموالين لفرنسا من تأسيس ما عرف بجبهة الجزائر الفرنسية *Front de l'Agérie Française* بقيادة الباشاغا بوعلام للدفاع عن فكرة الجزائر الفرنسية[1].

4-4- ردود الفعل الجزائرية على سياسية ديغول:

تابعت قيادة الثورة عودة ديغول بموقف الحذر والترقب، حيث كان السياسيون من أمثال فرحات عباس يرون فيه رجل الحسم القوي الذي سيتحدث مع الجزائريين، أما العسكريون من أمثال كريم بلقاسم فنظروا إليه نظرة تشاؤم باعتباره رجل حرب، خصوصا وأنه جاء على أكتاف مستوطني الجزائر ويتبع سياسة يمينية متشددة إزاء القضية الوطنية، ومع مرور الأيام ووضوح سياسة ديغول الاندماجية في الجزائر رسمت قيادات الثورة موقفها المتشدد من ديغول، ويمكن إيجاز هذه المواقف فيما يلي:

- صعدت جبهة التحرير من أعمالها العسكرية في الداخل وقررت نقل المعركة المسلحة إلى فرنسا لما في ذلك من إحراج وضغط عللا السياسة الديغولية داخل المتروبول،
- تركيز الحكومة المؤقتة على المطالب الاستقلالية كرد فعل على الحلول السياسية الذي طرحها ديغول،
- تكثيف العمل الدبلوماسي بهدف التضييق على فرنسا[2]،

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 111.

[2] – عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص ص 143 . 144

- الاكثار من العمليات العسكرية في المدن،
- تنظيم المظاهرات ومقاطعة استفتاء 1958،
- تنشيط الحملات الإعلامية المعادية لسياسة ديغول[1].

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس أن السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ اندلاع الثورة التحريرية، اتخذت العديد من المشاريع والإجراءات القمعية بهدف محاصرتها والقضاء عليها، الا أنها قوبلت بالفشل نتيجة لصمود الشعب الجزائري وصمود جبهة وجيش التحرير الوطني في مجابهتها بمختلف الوسائل المتاحة إلى غاية استعادة السيادة والحرية المسلوبة وتحقيق الاستقلال.

[1] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 119.

الدرس الحادي عشر

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ونشاطها على المستويين الداخلي والخارجي

1- ظروف إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة

2- اعلان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة

3- أهداف إنشاء الحكومة المؤقتة

4- دور الحكومة المؤقتة وإنجازاتها إبان الثورة التحريرية.

مثل إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حدثاً مهماً في تاريخ الثورة الجزائرية، إذ يجسد العمل الاستراتيجي لقيادة الثورة في استكمال البناء المؤسساتي وفق لمواثيق الثورة، بهدف توحيد قيادتها وضمان التفاف الشعب بثورته بما ينعكس إيجابا على مسار الكفاح الوطني، ونحاول فيما يلي استعراض ظروف إنشاء هذه الحكومة، والأهداف التي سطرت لها، وجهودها المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الثورة على المستويين الداخلي والخارجي.

1- ظروف إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة.

يعتبر مفجري الثورة أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور أفراد الشعب بالولاء لجبهة التحرير الوطني، يساعد على إضفاء الشرعية لها، ويساعدها على البقاء وتخطيها الأزمات والمصاعب التي تواجهها، فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات.

وفي خضم التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية كانت الحاجة ماسة إلى استكمال البناء المؤسساتي، مما جعل تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ضرورة حتمية لتحقيق النماء السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية. وإعادة بناء اللحمة الوطنية ولملمة الفوارق وزرع الثقة بين القادة، بعد الخلافات التي وقعت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وعدم قدرة أعضائها على الانسجام خاصة تورط بعضهم في تصفية عبان رمضان، حيث فقدت اللجنة الكثير من مصداقيتها[1].

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة قد بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956، وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها[2].

وخلال شهر أوت من سنة 1957 وافق المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد نقاش مطول وجاد على تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بمهمة تشكيل حكومة مؤقتة عندما تكون الظروف ملائمة[3]. كما أن مؤتمر طنجة المنعقد يوم 27 أفريل 1958م؛ الذي جمع الأطراف المغاربية دعا إلى تأسيس حكومة مؤقتة

---

[1] – أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص 400.

[2]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 154.

[3] . –DAHLAB Saad, op cit, p 97

جزائرية بالتشاور مع حكومتي المغرب وتونس[1]، وقد دارت نقاشات موسعة بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وقدمت تقارير مشجعة على المبادرة بإنشاء هذه الحكومة، منها تقرير كريم بلقاسم المؤرخ في الخامس ماي 1958 والذي يحث على إنشاء الحكومة المؤقتة في هذا التوقيت المناسب باعتبار أن ذلك سيرفع من عزيمة الشعب والجيش معاً، وقد أبدى بعض أعضاء اللجنة تحفظاتهم ومنهم محمد الأمين دباغين[2]، كما أن النقاش كان محتدما بخصوص تشكيلة الحكومة، فقد عارض بن طوبال وبوالصواف مطلب كريم برئاسة هذه الحكومة، واعترض الزعماء المعتقلون عن ترشيح دباغين لهذا المنصب، وأخيراً توافق الباءات الثلاث على إنهاء المشكلة بتسمية فرحات عباس رئيساً للحكومة[3].

والمتأمل في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى يلاحظ لأنه تم تحويل كل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى وزراء في هذه الحكومة مع استبعاد شخص واحد هو أوعمران، وأضيفت إليهم عناصر أخرى لم تكن تنتمي للجنة التنسيق والتنفيذ، وهم بن يوسف بن خدة ومحمد يزيد واحمد توفيق المدني وأحمد فرنسيس، وتم تشريف الزعماء المعتقلين الخمس كوزراء دولة، كما تم تعيين ثلاث ممثلين عن ولايات الداخل كتاب دولة[4].

وفي اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ يوم التاسع سبتمبر 1958 تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، وذلك من خلال استعراض الموقف السياسي والعسكري على ضوء التقارير الواردة من داخل وخارج الوطن. وكذلك تطور الأحداث على الساحة الدولية والتي كانت ايجابية، وعلى ضوء ذلك فصلت لجنة التنسيق والتنفيذ في المسألة بالاتفاق على إنشاء هذا الجهاز وعلى توزيع المناصب، وقد وضعت كثير من الأمور في الحسبان كون الخطوة تعد مبادرة هامة وتتطلب حيطة وحذر، ويبدوا واضحا أن القيادة الثورية كانت تفكر أساساً في كسب أكبر عدد ممكن من الدول التي تعترف

---

[1]- ينظر مقررات مؤتمر طنجة، المجاهد، عدد 23 (7 ماي 1958).

[2]- محمد حربي، المرجع السابق، ص ص 183، 185.

[3]- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق ، ص ص 464، 465.

[4]- شكلت الحكومة وفق الشكل الآتي: فرحات عباس (رئيس للحكومة)، كريم بلقاسم (نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة)، محمد الأمين دباغين (وزير الشؤون الخارجية)، محمود الشريف (وزير التسليح والتموين)، لخضر بن طوبال (وزير الداخلية) ، عبد الحفيظ بولصواف (وزير العلاقات العامة والاتصالات)، أحمد فرانسيس (وزير المالية)، عبد الحميد نهري (وزير شؤون شمال إفريقيا)، محمد يزيد (وزير الإعلام)، بم يوسف بن خدة (الشؤون الاجتماعية)، أحمد توفيق المدني (وزير الشؤون الثقافية)، لمين خان، وأوصديق عمر، واسطامبولي مصطفى (كتاب دولة).

بالحكومة المؤقتة، وقد تأكدت من استعداد عدد لا بأس به من الدول العربية للاعتراف بها بمجرد الإعلان عن تشكيلها، ولهذا ركزت على هذه المسألة ولم يكن لها الوقت الكافي لدعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد أو إجراء استشارة واسعة مع قيادة الداخل، وهو ما لم يستوعبه كثير من القادة الذين فاجأهم إعلان تأسيس الحكومة[1].

وقد كان لخبر تأسيس الحكومة المؤقتة صدى واسعاً في الداخل والخارج، هلل له الشعب الجزائري واعتبره جيش التحرير الوطني عيداً وطنياً، واعترفت أربعة عشر دولة شقيقة وصديقة بهذه الحكومة قبل نهاية شهر سبتمبر، وهو في بداية الطريق للقضاء على الثورة الجزائرية.

2- إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة:

جسد قادة الثورة من خلال ثقافتهم السياسية النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة للأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية، كما حدّدوا النظام العام لوظائف ومهام الحكومة المؤقتة، من هذا المنطلق تم تحديد أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية التي ستمارس مهامها، يذكر محمد حربي أن لجنة التنسيق والتنفيذ عقدت عدة اجتماعات ما بين شهري جويلية وسبتمبر 1958 لطرح وجهات النظر حول الوضعية الصعبة التي تعرفها الثورة، وبعد مخاض عسير أخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار تحولها إلى حكومة [2].

تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ثمانية عشرة عضواً يمثلون مختلف التشكيلات التي انضمت إلى جبهة التحرير، وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، ووسع تمثيلها ليشمل الداخل كذلك من خلال كتاب الدولة الثلاث (الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفى اسطنبولي)، كما شملت السجناء الخمسة في فرنسا، ومن الملاحظ على هذه التشكيلة الحكومية أنها استبعدت أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وهو "عمر أوعمران"، وضمت إليها عضوين جديدين هما "بن يوسف بن خدة" الذي تم استبعاده من لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بعد ما كان عضوا في الأولى و "امحمد اليزيد" الذي كان

[1] –dahlab Saad, op cit, p 97

[2] - Mohammed Harbi, le F.L.N mirage et réalité, des origins a la prise du pouvoir 1954 – 1962, 2éme édition, éd J.A ,Paris, 1985, p 213.

مبعوثا لجبهة التحرير في الأمم المتحدة[1]. أما رئاسة الحكومة فاقترح أن تعود إما لصالح كريم بلقاسم باعتباره أحد التاريخيين أو تعود إلى الدكتور الأمين دباغين على اعتبار أنه كان رئيس الوفد الخارجي، لكن الاقتراحين اصطدما بمعارضين، فالاقتراح الأول القاضي بتعيين كريم بلقاسم على رأس الحكومة اعترض عليه كل من لخضر بن طوبال وعبد الحميد بوصوف حيث رفضا إعطاء كريم سلطة أعلى من سلطتهما، واما الاعتراض على الاقتراح الثاني المتعلق بتولي الأمين دباغين رئاسة الحكومة فقد جاء من السجناء وبالخصوص من طرف أحمد بن بلة، وعندها تم تعيين فرحات عباس بالاجماع على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958[2].

من خلال بناء هذا الصرح المؤسساتي تبين عمق دلائل الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة، وهي ثقافة المشاركة وليس الاقصاء، وقاعدة الاختيار وسلم المسؤولية يكون وفق قاعدة الولاء والانتماء للشرعية الثورية. ولهذا سيكون لها الصدى الايجابي خاصة على مستوى القاعدة الشعبية.

3- أهداف إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة.

- التجاوب النضالي الفعال مع المرحلة الدقيقة من عمر الثورة والتي تتهددها السياسة الديغولية، حيث رأت قيادة الثورة أن تنشأ حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري وتقود كفاحه التحرري، بما يساعد على اعطاء الصفة الشرعية للعمل الثوري في نظر المتعاطفين مع القضية الجزائرية.

- الرفع من معنويات الشعب الجزائري وبخاصة المناضلين الذين سيتأثرون بخطوات الإدماج الديغولية، وفي هذا السياق شكّل قرار إعلان الحكومة المؤقتة دعماً لقدرات الشعب النضالية مادياً ومعنوياً، وفي ذلك قضاء مبرما على أمال الحسم العسكري التي تراود الجيش الفرنسي.

- دعم الجهود الدبلوماسية لقيادة الثورة فقد كان الهدف من إنشاء الحكومة هو الظهور بوجه جديد وإحراج علاقات فرنسا الخارجية بكيفية أو بأخرى[3].

---

[1] - يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 138.

[2] - حسين مجاود، الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، جوان 2015، ص 138.

[3] -HARBI Mohammed, les archives de la révolution Algérieene, ed, jeune Afrique, Paris, 1981, p p 210 – 213.

– يعتبر الإعلان عن هذه الحكومة يعتبر بمثابة بعث للسيادة والدولة الجزائرية من جديد، وفي نفس الوقت يكون قد ضرب اثنين من دعاوي الاستعمار على الأقل، فهو أولاً يفند الأطروحة الفرنسية التي تبناها ديغول كما تدل تصريحاته الرسمية والتي تقوم على إنكار وجود سابق للدولة الجزائرية، أما ثانياً فإن هذا الإعلان يكون رداً عملياً على دعوة الإدماج.

– إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال بالحكومة الفرنسية وإجراء المفاوضات، وأن المهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هي تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إسماع صوتها في المحافل الدولية[1].

3– دور الحكومة المؤقتة وانجازاتها إبان الثورة التحريرية:

عملت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها جاهدة على تطبيق وتحقيق عدّة مكاسب رسمتها من خلال استراتيجيتها ومبادئها التي تأسست لأجلها. ويمكننا الوقوف على دورها البارز في الاضطلاع بشؤون الثورة من خلال النقاط التالية:

– العمل الدؤوب على تنسيق عمل وجهود مؤسسات الثورة، وتنظيمها وتأطيرها وتطويرها بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للثورة، بحيث عملت ضمن هذا السياق على الإشراف على شؤون الثورة العسكرية والسياسية، وواجهت بحزم السياسة الفرنسية ومخططاتها الجهنمية[2].

– الإشراف على إدارة شؤون الثورة اليومية، واتخاذ المواقف وتنفيذ استراتيجية العمل، وقد سطرت مثلا أجهزتها للمعالم الرئيسية للسياسة الواجب انتهاجها، وركزت في الجانب العسكري على اختراق الحواجز والأسلاك الشائكة على الحدود، ودخول قادة الثورة قادة الولايات الجزائر، وهيكلة الجيش ودعمه مادياً وبشرياً. وفي الجانب السياسي على تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق استفتاء يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا، وتدويل القضية الجزائرية، وتدعيم العلاقات مع الدول المغاربية والعربية والأفروآسيوية[3] .

---

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 166 . 167.

[2] - dahlab Saad, op cit, p p 99 – 100.

[3] - HARBI Mohammed, les archives de la révolution Algérieene, ed, jeune Afrique, p 383.

– العمل الدؤوب على تهيئة الجو المناسب للتفاوض مع الطرف الفرنسي ومواجهته على طاولة المفاوضات[1]، توضيحا منها بأنها لا تمارس الحرب من أجل الحرب كما يدعيه الاستعمار، وقد بينت ذلك أكثر من مرة سواء في البيان التأسيسي لها أو من خلال التصريحات واللقاءات الصحفية التي أجراها رئيسها فرحات عباس وبن يوسف بن خدة ووزرائها، أو من خلال المقالات المنشورة في جريدة المجاهد، لسان حالها[2].

– اجتهدت الحكومة الجزائرية المؤقتة في الرد على مناورات ديغول (الاستفتاء، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان)، وفي عرض تصورها للمفاوضات مع فرنسا، وقد اضطرت مناورة منها للتخلي ظاهرياً عن "الشرط المسبق" لإجراء المفاوضات، وربطت هذا شرط الاعتراف بالاستقلال بإيقاف الحرب، وفي هذا مرونة في الموقف لكنه ليس تخلي على المبادئ[3].

– السعي الدائم للحفاظ على استقلالية قراراتها والابتعاد عما يجعلها عرضة لأي ضغط أو تأثير يفقدها حريتها في اتخاذ المواقف التي تخدم مصلحة الثورة والشعب الجزائري، مع العلم أنها كانت تفضل اتخاذ المواقف المصيرية باستقلالية تامة[4].

– تمثيل الجزائر في المحافل الدولية وطرح القضية الجزائرية والتعريف بها وإثارتها في كل لقاء ومناسبة، مع طرح الحلول التي تراها مناسبة لها ونقل صداها إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي عبر التغطيات الإعلامية الواسعة من قبل الصحافة الفرنسية والأمريكية والبريطانية، وقد ساهمت هذه التغطية إلى حد كبير في دفع المنظمة الأممية إلى مناقشة القضية الجزائرية وسط تضامن دولي متزايد[5].

– اهتمام الحكومة المؤقتة بتفعيل علاقاتها ونشاطها الخارجي، وذلك بتشكيل بعثات رسمية لها في الدول التي اعترفت بها، ومكاتب في الأقطار التي لم تعترف بها[6]. ومنذ الأيام الأولى برمجت عدة

---

[1] – جندي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة الجزائرية، ج 02، منشورات المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، الجزائر، 1986، ص 224.

[2] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958 – 1959)، المرجع السابق، ص 209.

[3] – عبد الله مقلاتي، المختصر في تاريخ الثورة ...، المرجع السابق، ص 156.

[4] – العباسي فاتن و السبتي غيلاني، قراءة في ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958 – 1962)، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2020، ص 85.

[5] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 314.

[6] - L'EBJAOUI Mohammed, verité sur la révolution Algérienne, ed ; Galimar, Paris, 1970, p 165.

زيارات للبلدان الشقيقة والصديقة وذلك بعد الاستقبال الرسمي الذي خص به جمال عبد الناصر وفد الحكومة بقيادة فرحات عباس ، وشملت الزيارة المغرب في نوفمبر 1958، وليبيا والسعودية وتونس في مارس 1959، والهند والباكستان في الشهر الموالي، ثم العراق والكويت والسودان والأردن، وكان وفد الحكومة بقيادة رئيسها يستقبل رسمياً وشعبياً في احتفالات عارمة، وكانت الحكومة ترسل كذلك وفودها لزيارة بعض البلدان والقيام بمهام مختلفة، ومنها البعثة التي وجهت للصين وإلى الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1958 بغرض البحث عن المساعدة العسكرية، حيث كان البحث عن الدعم المادي والعسكري هاجس الحكومة الأساسي، كما نشطت وفود الحكومة وزارة الخارجية في العمل الدبلوماسي من أجل نصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة[1].

يمكننا القول في خاتمة هذا الدرس أن إنشاء مؤسسة حكومة تقود كفاح الشعب الجزائري يخدم استراتيجية عمل القيادة الثورية ويحقق لها مكاسب سياسية وعسكرية، فهذه المؤسسة سوف تكون الممثل الوحيد الرسمي للشعب الجزائري، وهو ما يعطيها خصوصية الشخصية الدولية المتمايزة عن فرنسا، وشرعية المفاوض الند للند للحكومات الشقيقة والصديقة، ويسمح لها بخدمة الكفاح المسلح بأكثر فاعلية، ويزيد في سمعة الكفاح الجزائري على المستوى المحلي والدولي، وفيما يلي نتتبع الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة من أجل خدمة أهدافها، وذلك بقصد التعرف على مدى تحقيق هذه الحكومة للأهداف المسطرة.

[1] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 157 – 158.

الدرس الثاني عشر

المفاوضات الجزائرية الفرنسية

والاستقلال الوطني

1- المفاوضات الأولية السرية (جس النبض)

2- التطوّرات التي شهدتها القضية الجزائرية بين المفاوضات الأولية والمفاوضات الجدية.

3- المفاوضات الفعلية العلنية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة.

4- مفاوضات إيفيان الثانية (المفاوضات الحاسمة)

5- اتفاقية وقف إطلاق النار وتقييمها.

لم يكن انتصار الجزائر في ثورتها التحريرية أمرا سهلا على الإطلاق، فقد خاض جيش التحرير الوطني معركة طويلة الأمد كان الشعب قائدها ووقودها، واستطاع الشعب الجزائري أن يفتك اعتراف الحكومة الفرنسية بسيادته على أرضه بعد 132 سنة من الاحتلال، مع العلم أن اعتراف الحكومة الفرنسية بالسيادة الجزائرية قد جاء عبر مسار طويل من المفاوضات سايرت المعارك العسكرية في الجبال والمدن، وسنحاول في هذا الدرس تتبع مسار المفاوضات بدءً من سنة 1955 (التفاوض السري لجس النبض) وإلى المحطة الأخيرة في مسارها التي تمثلت في التوقيع على اتفاقيات إفيان الثانية بعد أن خاضت دبلوماسية الثورة التحريرية مسارا طويلا وعسيرا.

1- المفاوضات الأولية السرية (جس النبض):

امتدت بين عامي 1955 – 1956، واتسمت بعدم الجدية باعتبار أن فرنسا كانت تسعى من ورائها إلى جسّ النبض والتعرف على أهداف هذه الثورة، فكانت لقاءاتها سرية على اعتبار أن الحكومة الفرنسية كانت ترفض منذ بداية الثورة التفاوض مع من أسمتهم (الخارجين عن القانون أو قطاع الطرق...)، إلى غير ذلك من التسميات والأوصاف المشينة، وفي المقابل نجد أن جبهة التحرير كانت قد أعلنت عن استعدادها للتفاوض لإنهاء الصراع بل لوضع حد للاحتلال، وهو ما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954 بوضوح[1].

لقاءات جس النبض هذه بدأها بعض الفرنسيين غير الرسميين أمثال فاسنان مونتاي (*V.Monteil*) الذي شغل منصب مساعد للحاكم العام جاك سوستيل (*J.Soustelle*)، مع بعض الوطنيين أو أعضاء قياديين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمثال بن يوسف بن خدة، وعبد الرحمان كيوان، كما التقى أيضا بالقائد مصطفى بن بولعيد، على ما يذكر المرحوم رضا مالك في كتابه الجزائر في إيفيان. كما يشير ذات المصدر أيضا إلى اعتقال مدير جريدة فرانس أوبسارفاتور ربير بارا (*R.Barrat*) على إثر نشره حوارا مع عمر أوعمران وهو أحد قادة جيش التحرير في جريدته بتاريخ 15 سبتمبر 1955[2].

[1]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 214.

[2] -kiouane Abderrahmane, les debuts de deplomatie de guerre 1956, 1962, DAHLAB, Alger, 2007, p p 10 – 14.

كانت بداية التفاوض بين الطرفين صعبة للغاية رغم توفر ظروف استعداد حكومة "قي مولي" لإجرائها، فقد كان رئيس الحكومة مستعداً للذهاب بعيداً من أجل ضمان السلم في الجزائر، فنشط سرياً منذ جانفي 1956 في إرسال مبعوثين عنه إلى الجزائر والقاهرة، والإيحاء للأوساط التونسية والمغربية عن رغبته في مباشرة المفاوضات مع الثوار، وقد شجع خطوة الاتصال بمسئولي الثوار في مدينة الجزائر ومنهم عبان رمضان، وبناء على ذلك اجتمع بعض رجال اليسار بابن خدة وعبان، وأكد لهم هذا الأخير استعداد جبهة التحرير للتفاوض على قاعدة الاستقلال، وإرسالها وفداً للاجتماع بممثلين رسميين عن الحكومة الفرنسية، مشترطاً الإعلان رسمياً عن أعضاء الوفد الفرنسي وضمان أمن وفد جبهة التحرير الوطني، وقد نقلت هذه الشروط إلى "قي مولي"، وقابلها بالرفض لأنه لم يكن مستعداً للدخول في مفاوضات جدية ومعلنة، واقترح بدلاً عنها لقاء سرياً مع موظف بسيط، وذلك بهدف الاطلاع أكثر على تنظيم جبهة التحرير الوطني ومعرفة نواياه الحقيقية[1].

وإثر فشل اللقاء مع قادة الداخل في مارس 1956 التفت قي مولي إلى قيادة الخارج بالقاهرة، وأرسل في أثرهم مبعوثين عنه لاستطلاع مواقفهم، حيث اجتمع محمد خيضر في القاهرة مع "قورس" و"بيقارا" مبعوثي "قي مولي"، والتقى "بيير كومين الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي بمحمد يزيد وأحمد فرانسيس ببلغراد يوم 21 جويلية 1956، وعقد بعدها لقاء في روما بداية سبتمبر 1956، حضره خيضر ويزيد وعبد الرحمان كيوان، ومبعوثي "قي مولي" "هيربو" و"كازيل"، وعقد خيضر وكومين لقاءين آخرين، الأول في القاهرة والثاني في بريوني، وكان مقرراً أن تشجع هذه اللقاءات في مؤتمر تونس المغاربي يوم 23 أكتوبر 1956 لولا حادثة اختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني يوماً قبل ذلك وهم في الطريق إلى تونس، وهكذا أجهضت هذه الاتصالات وهي في المهد بتدخل من العسكريين في الجزائر والخصوم اليمنيين في الحكومة، ولم يجد "قي مولي" بدا سوى التملص وإنكار أية اتصالات له مع الثوار[2].

---

[1]– ابن خدة ابن يوسف، اتفاقية افيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 15، ويحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ج 2، ص 321.

[2]– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 39.

2- التطورات التي شهدتها القضية الجزائرية بين المفاوضات الأولية (السرية) والمفاوضات الجدية:

خلال فترة توقف المحادثات بين الطرفين عاشت القضية الجزائرية أحداثا هامة كانت لها علاقة مباشرة بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية وهما:

* لقاء الصومام في 20 أوت 1956 وتداعياته على الثورة، حيث كان قد أقر في مسألة التفاوض مع فرنسا أربع نقاط أساسية هي: (اعتراف فرنسا بالاستقلال التام للجزائر قبل التفاوض، لا يمكن التفاوض حول وحدة التراب الوطني، لا يمكن مناقشة وحدة الشعب الجزائري، جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري). فهذه النقاط الأولية حددها المؤتمر للوفد الجزائري الذي قد يتفاوض مع الطرف الفرنسي كمعالم يجب ألا يتم تجاوزها. وهو ما حدد بشكل واضح مسؤولية الوفد الجزائري، وجعل الصورة واضحة أمامه[1].

* وصول الجنرال دوغول للسلطة في فرنسا ومحاولته القضاء على الثورة الجزائرية بشتى الطرق حيث اعتمد على استراتيجية تقوم على: (الجانب العسكري وتكثيف العمليات العسكرية في الجبال (عمليات تمشيط واسعة) وإنشاء الأسلاك المكهربة (خطي شارل وموريس) على الحدود الشرقية والغربية، الجانب الاقتصادي عرض مشروع قسنطينة سنة 1958 والذي تضمن إنشاء مشاريع في السكن مناصب الشغل وتوزيع أراضي زراعية على الجزائريين...إلخ، الجانب السياسي عرض فكرة القوة الثالثه لعزل جبهة التحرير الوطني، ثم طرح فكرة سلم الشجعان لتشتيت صفوف جيش التحرير الوطني)[2].

* تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (*G.P.R.A*) لإعطاء دفع جديد لتمثيل الثورة الجزائرية بدبلوماسية أكثر وضوحا، وشرعية تنسجم مع مطالب الثورة التحريرية.

---

[1] -Ali Kafi, Du Militant politique au dirigaant militaire: mémoires 1946- 1962, Casbah Editions, Alger, 2002, p 99.

[2]- عبد القادر خليفي، سياسة الجنرال ديغول من خلال مذكراته 1956 – 1962، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 189.

* وصول الجنرال دوغول إلى السلطة في جوان 1958 ومحاولته لمدة سنتين القضاء على الثورة الجزائرية بقوة السلاح وحبك المؤامرات، لكن سياسته فشلت فشلا ذريعا، فاضطر إلى العودة من جديد إلى التفاوض بنوع من الجدية[1].

3- المفاوضات الفعلية العلنية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة:

لم تتجدد المفاوضات الرسمية إلا في سنة 1960، فبعد مناورات مختلفة حاول الجنرال ديغول حبكها بعد تصريح 16 سبتمبر 1959 اضطر أخيراً أن ينصاع لرغبة جبهة التحرير الوطني في عقد لقاء رسمي، وخاصة وأنه وجد نفسه متورطاً في دعوة للطرف المحارب الذي استجاب لعرض التفاوض.

قد بدأت هذه المرحلة من المفاوضات سنة 1960 بلقاء مولان ***Melun***، وتوجت باتفاقيات ايفيان ***Evian*** سنة 1962 وقد مرت بعدّة مراحل وهي:

*- 25 – 29 جوان 1960: جرت محادثات، في مولان بين محمد بن يحي، وأحمد بومنجل، وممثلي الحكومة الفرنسية – إلا أنّهما عوملا كمتمرّدين، ومنعا من الاتّصال بالصّحافة، وقد فشل اللّقاء لتمسك فرنسا بالحلّ العسكري، فكان مجرّد جسّ للنّبض: ***Sondage***.

*- 20 فيفري 1961: جرت محادثات في لوسارن ***Lucerne*** بين الطّيب بولحروف وأحمد بومنجل، من جهة وجورج بومبيدو ***G. Ponpidou*** ومن جهة أخرى، إلاّ أنها فشلت بسبب رغبة فرنسا في فصل الصحراء – وتجزئة الجزائر عرقياً ...إلخ[2].

*- 20 ماي – 13 جوان 1961: جرت محادثات بإيفيان (سمّيت محادثات إيفيان الأولى) بين كريم بلقاسم، محمد الصديق بن يحي، أحمد فرنسيس، وغيرهم من أعضاء الوفد الجزائري، وبين لويس جوكس ***Joxe***عن الجانب الفرنسي، اعترفت خلالها فرنسا، بأنّ السياسة الخارجية من صلاحيات الدولة الجزائرية، لكنها بقيت متمسكة بالصحراء، في حين أصرّ الوفد الجزائري على التمسك بالوحدة الترابية للجزائر.

[1]- شارل ديغول، مذكرات الأمل 1958 – 1962، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص 49.

[2] –Mahfoud Kaddache , et l'Algérie se libéra 1954-1962,éd.EDIF, Alger, 2010, p 78

*- أكتوبر – نوفمبر 1961: جرت عدّة محادثات عرفت بمحادثات بال الأولى ***Bale*** وبال الثانية بسويسرا، بين محمد بن يحي، ورضا مالك و ***Bruno de leusses*** و ***Claude Chaillet***، وقد اعترضت هذه المحادثات صعوبات عديدة منها – قضية الضمانات والمرافق العسكرية، واستغلال الثروات الصحراوية – ووقف إطلاق النار ...إلخ[1]. وقد حاولت فرنسا المراوغة بانتهاجها عدّة أساليب منها:

[1] –Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre(l'aurore),éd.Alger-livres,Alger,2011,p238

أ – تطبيق فكرة الطاولة المستديرة:

أي عدم الإعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد، شرعي للشعب الجزائري، والسعي لإشراك الجزب الشيوعي الجزائري، والحركة المصالية *M.N.A* التي تأسّست سنة 1954، وممثلي المستوطنين، وغير ذلك من الشخصيات في المفاوضات[1].

ب- إنشاء القوة الثالثة المتكوّنة:

من الحركة والعملاء، المتواطئين مع الاستعمار، بغية إفشال الثورة وعرقلة مسيرتها.

ج- التغاضي عن نشاط المنظمة الإرهابية:

والتي ظهرت في شهر فيفري 1960، وسميت بمنظمة الجيش السري (*O.A.S*)، حيث قامت باغتيال المناضلين، ونسف الممتلكات بالمتفجّرات، محاولة منها عرقلة المفاوضات، وإفشال الاتفاقيات بين الحكومة المؤقتة، والدولة الفرنسية[2].

فهذه المناورات، وغيرها دفعت الشعب الجزائري، إلى تأكيد تعلّقه بجبهة وجيش التحرير الوطني، فاندلعت العديد من المظاهرات على النحو التالي:

* مظاهرات 11 ديسمبر 1960: في العاصمة ومدن أخرى من غرب وشرق البلاد، وكان الهدف منها الضغط على الجنرال ديغول ليتفاوض مع جبهة التحرير الوطني وحدها، وتأكيد دعم ومساندة الشعب الجزائري لجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة[3].

* مظاهرات 05 جويلية 1961: وعمّت هذه المظاهرات جميع أنحاء البلاد، ونظمت هذه المظاهرات من أجل التعبير عن الرفض المطلق لأي مساس بوحدة التراب الوطني، والتعبير عن التمسك المطلق بالإستقلال، والوحدة الترابية ورفض أي تقسيم للتراب الوطني، دعم كل مطالب جبهة التحرير الوطني وقد جاءت بعد محادثات إيفيان الأولى.

---

[1] –Gilbert Meynier , histoire intérieure du FLN (1954-1962) ,éd.Casbah, Alger, 2003, p616.

[2] –Abderrahmane Kiouane, les débuts d'une diplomatie de guerre (1956-1962), éd.Dahlab , Alger 1999. P 131.

[3]– محمد قنطاري، مظاهرات 11 ديسمبر 1960: أسبابها، وقائعها ونتائجها، مجلة المصادر، المجلد 02، العدد 01، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، أفريل 2002، ص 56 .

* مظاهرات 17 أكتوبر 1961: كانت بمدينة باريس الفرنسية وهدفها إلغاء الأوامر الفرنسية التي منع المهاجرين الجزائريين من الخروج ليلا دون غيرهم من الجاليات، ودعم ومساندة جبهة التحرير الوطني في معركتها التفاوضية مع فرنسا.

* مظاهرات 01 نوفمبر 1961: كانت بأغلب المدن الجزائرية مثل العاصمة وقسنطينة وهي تعدّ تعبيرا عن احتفال السعب الجزائري بأوّل نوفمبر، ومحاولة الضغط على فرنسا لتعود إلى المفاوضات التي توقفت بسبب الشروط التعجيزية التي وضعتها أمام الوفد الجزائري المفاوض[1].

ورغم أن كل هذه المظاهرات، قد ساهمت مساهمة فعّالة، في مناصرة القضية الجزائرية، التعريف بها عالميا، إلّا أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 كانت أكثرها تميّزاً وخدمة للقضية الوطنية وفضحاً لفرنسا الاستعمارية

4- مفاوضات إيفيان الثانية: - *EVIAN 2* الحاسمة:

- استؤنفت المحادثات من جديد، بصفة رسميّة يوم: 07 مارس 1962، بإيفيان، بعد سلسلة من المحادثات الحاسمة في "لوغران" 20 إلى 27 جويلية 1961، وفي لروس *LES ROUSSES* (من 11 إلى 18 جانفي 1962)، [2] وأدّت إلى التوقيع في نفس الشّهر على الاتفاقيات التي وضعت حداً للحرب الاستعمارية ضدّ الشعب الجزائري مدّة سبع سنوات وأربعة أشهر و 18 يوماً[3].

محتوى الاتفاقية وبنودها:

نصّت اتفاقيات إيفيان على الاعتراف الفرنسي ب:

* سيادة الجزائر.

* الوحدة الترابية للجزائر.

* وحدة الأمة الجزائرية.

* جبهة التحرير الوطني، كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري[4].

---

[1]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 216.

[2] -Chantale Moralle, COMMENT DE GAULLE ET LE FLN ont mis fin à la guerre d'Algérie 1962, les accords d'Évian, medias-plus, said hannachi, Constantine 2012, p 181.

[3] -Jérôme hélie ,les Accords D'Evian histoire de la paix en Algérie , ed olivier – 58 orbon , p 9.

[4]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 219.

وهذا، إلى جانب التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية – المالية – الثقافية – الفنية، كما تعرّضت إلى العديد من المسائل العسكرية، وإلى قضايا الفرنسيين المقيمين في الجزائر، والحقوق المكتسبة إلخ...، وبذلك حقّقت الهدف الذي حدّده بيان أول نوفمبر 1954، الذي نصّ على (فتح مفاوضات مع المثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري، على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة التراب الجزائري) [1].

هذا الهدف الذي ازداد تفصيلاً ووضوحاً خلال مؤتمر الصومام، الذي وضع شروطا محددة لوقف القتال وهي:

1- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.

2- استقلال الجزائر وسيادتها.

3- الإفراج عن كل الأسرى والمعتقلين.

4- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وأنّها وحدها المؤهّلة للقيام، بأيّة مفاوضات محتملة مع الطّرف الفرنسي[2].

---

[1]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 46.

[2]- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 167.

5- اتفاقية وقف اطلاق النار وتقييمها.

ركزت المفاوضات في ايفيان على وضع اللمسات الأخيرة على مسودة الاتفاق، ومناقشة بعض القضايا العالقة، ومنها تلك الخاصة بالفترة الانتقالية وتشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته، وتكوين قوات الشرطة التي تتولى حفظ النظام، وإجراء الاستفتاء، وجلاء القوات الفرنسية، والعفو عن المساجين السياسيين وتبادل الأسرى[1]، وهكذا تم التوافق على مسودة اتفاقيات افيان بعد إثنا عشر يوماً من المناقشات، وعلى مبدأ وقف القتال الذي تقرر إعلانه في وقت واحد من قبل الطرفين. ففي يوم 18 مارس 1962 تقدم المفاوضون الفرنسيون ليضعوا توقيعاتهم إلى جانب توقيع كريم بلقاسم، ثم نهض الحاضرون وتصافحوا لأول مرة، وقد تقرر ان يدخل وقف القتال حيز التنفيذ في يوم 19 مارس 1962. وقد ألقى "ديغول" خطاباً للشعب الفرنسي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار، ووجهت الحكومة الجزائرية نداء للشعب الجزائري على لسان رئيسها بن يوسف بن خدة أعلن فيه بشرى التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفرنسية يضمن استقلال الجزائر، ويطالب بوقف القتال[2].

وقد أقرت اتفاقية افيان[1] الاعتراف باستقلال الجزائر ووقف القتال، ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي، واشتملت على ثلاثة عشر محوراً، نلخصها في النقاط الآتية:

- **التصريح العام:** يتضمن تنظيم المرحلة الانتقالية وضمانات تقرير المصير، وتقرر إجراء استفتاء حر لاستشارة الجزائريين بخصوص موضوع الاستقلال، وإنشاء سلطة تنفيذية تشرف على السلطة في المرحلة الانتقالية، وتحديد أطر التعاون مع فرنسا في مرحلة الاستقلال، وسبل علاج المشاكل العسكرية بين الطرفين وعواقب تقرير المصير.
- **اتفاقية وقف إطلاق النار:** يحتوي على 11 مادة تحدد إجراءات وقف إطلاق النار.
- **الفترة الانتقالية:** يشتمل على 27 مادة تتعلق بتنظيم الاستفتاء وصلاحيات الهيئة التنفيذية وتنظيم قوات الأمن المحلية، وإجراءات عودة اللاجئين وتسوية الإجراءات الخاصة بنتيجة الاستفتاء.
- **شروط الاستفتاء:** يشتمل على 46 مادة تضبط شروط إجراء الاستفتاء من تسجيل للناخبين وتنظيم للاقتراع ومراقبته[1].

---

[1] - DAHLAB Saad, op cit, p p 170, 171.

[2]- ابن خدة ابن يوسف، المصدر السابق، ص 38.

- **إنشاء محكمة القانون العام:** يضم 18 مادة تنظم وتحدد صلاحيات المحكمة العامة التي تنظر في المخالفات خلال المرحلة الانتقالية.
- **إعلان الضمانات:** يضم ثلاثة أجزاء، الأول خاص بالنظم العامة مثل أمن الأفراد وحرية التنقل بين الجزائر وفرنسا، والثاني يتحدث عن الحقوق المدنية للجزائريين والفرنسيين المقيمين في الجزائر، والثالث يحدد حقوق الفرنسيين المقيمين في الجزائر بصفتهم أجانب[3].
- **إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي:** يتناول الضمانات التي تقدمها الجزائر للمصالح الاقتصادية الفرنسية الخاصة بالأفراد والهيئات، ومساهمات فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ضمان الحقوق المكتسبة وضبط العلاقات التجارية والمالية بين البلدين.
- **إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من اجل استثمار ثروات باطن الصحراء:** يحدد في 18 مادة ضوابط التعاون في مجال استثمار الثروات الباطنية في الصحراء وعلى رأسها البترول، وإنشاء هيئة فنية مشتركة للاستثمار، ولجنة تحكيم عند نشوب الخلافات.
- **إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي:** يضبط مبادئ التعاون في المجال الثقافي، وينص على وضع فرنسا الوسائل اللازمة لتطوير التعليم في الجزائر، وتشجيع كلا البلدين على تعليم لغة وحضارة البلد الآخر، وتحديد المساعدة التي تقدمها فرنسا في مجال الإذاعة والتلفزيون والسينما.

- **إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني:** يشتمل تسعة مواد تنص على تعهد فرنسا بتقديم المساعدة للجزائر من أجل تنظيم وسائل التقدم الفني وتقديم المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث، وفتح المعاهد الفرنسية أمام الجزائريين[4].

- **إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية:** يتناول مسائل التعاون في المجال العسكري، كحق استئجار الميناء البحري والجوي للمرسى الكبير لمدة 15 سنة، والترخيص باستغلال قواعد ومنشآت بعين الترك ورقان وبشار وعين امقل لمدة خمس سنوات.

---

[1]- ينظر محتوى الاتفاقية عند: Rédha Malek, L'Algérie à Evian, Edition Dahleb, Alger, 1991, p 23.

[2]- يحي بوعزيز، محتويات إيفيان 18 مارس 1962، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الآوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت)، ص ص 57 . 59.

[3]- ابن خدة ابن يوسف، المصدر السابق، ص 40.

[4]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 40.

– **ملحق خاص بالمرسى الكبير:** يفصل في 34 مادة ضوابط استغلال فرنسا لهذه القاعدة.

– **إعلان المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات:** ينص على لجوء فرنسا والجزائر لحل خلافاتهما بالوسائل السلمية وبواسطة التصالح أو التحاكم أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[1].

وتعتبر اتفاقيات ايفيان رغم بعض نقائصها انتصاراً باهراً للثورة الجزائرية، وقد حققت المطالب السياسية الثابتة لجبهة التحرير الوطني، ومنها تجسيد مطلب الاستقلال التام واستعادة السيادة للدولة الجزائرية، وتجسيد وحدة التراب الوطني وسلامته، ووحدة الشعب الجزائري، وكذا الاعتراف بالجبهة ممثلا وحيدا للشعب الجزائري، وبذلك تحققت المطالب الأساسية التي رفعتها الثورة منذ اندلاعها عام 1954 كما اعتمدت تصوراتها في الحل، ولم يكن ذلك لينفي عدم انتصار التصورات الفرنسية للمفاوضات، خاصة ما تعلق بإجراءات تقرير المصير وتحقيق الاستقلال، فاستقلال الجزائر لن يعترف به قبل وقف اطلاق النار وإنما تحقق دون مناقضة السيادة الفرنسية، وتم بواسطة استفتاءين، استفتاء الشعب الفرنسي واستفتاء الشعب الجزائري [2].

كما أن المرحلة الانتقالية جاءت مطابقة للتصورات الفرنسية وحاول خلالها "ديغول" أن يسجل أهدافاً لم يحققها أثناء المفاوضات، وأمّا ملفات التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والعسكري والتي أعدها الجانب الفرنسي فقد قبل الجانب الجزائري مضامينها وصيغها مما سمح بظهور عدة ثغرات استفادت منها فرنسا، ومنها استمرار المؤسسات الفرنسية التعليمية في نشاطها وبقاء القوات الفرنسية بالمرسى الكبير والمراكز الصحراوية وتواصل التجارب النووية برقان وتامنراست، كما أن الضمانات التي منحت للمستوطنين الفرنسيين كانت ستقف عائقاً أمام تطبيق سياسة جبهة التحرير الوطني الثورية لولا الفرار الجماعي لهم أثر على الأعمال الإجرامية لمنظمة الجيش السري (*O.A.S*). وقد عملت الجزائر المستقلة على تجاوز بعض قيود اتفاقية وقف إطلاق النار مع مرور الوقت، فلجأت إلى تأمين أراضي الفرنسيين التي اكتسبت بطريقة غير شرعية، وسرعت خروج القوات الفرنسية، ومنعت إجراء التجارب النووية في الصحراء، وأممت الثروات الباطنية ومنها المحروقات[3].

---

[1]– ابن خدة بن يوسف، المصدر السابق، ص ص 85 – 128، ويحي بوعزيز، المرجع السابق، ج 2، ص ص 521 – 548.

[2] – عبد الله مقلاتي، الموجز في تاريخ الثورة ...، المرجع السابق، ص 164.

[3]– ابن خدة ابن يوسف، المصدر السابق، ص 42، محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 229 – 242 .

خاتمة

يمكننا القول في خاتمة هذه المطبوعة البيداغوجية أن مهمة تدريس مادة "تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)" هي مهمة مميّزة عن تدريس بقية المواد الأخرى المقرّرة ضمن مسار تكوين الطلبة المتخصصين في مجال التاريخ، وهذا باعتبار أن الثورة التحريرية قد أخذت مكانة خاصة بالنسبة لبقية المراحل الأخرى من مسار النضال الوطني الجزائري ضدّ الاستعمار الفرنسي، بحيث ساهمت في انهاء الاستعمار الفرنسي الذي احتل الأراضي الجزائرية لمدة تزيد عن مائة وثلاثين سنة، لتكون بذلك حدثا مهما ومرجعية أساسية في بناء معركة الوعي الوطني، ولعل هذا ما يجعلنا نؤكد لطلبتنا على ضرورة الاهتمام بدراسة تاريخ ثورتنا المجيدة بمنهج علمي وبروح وطنية خالصة للتمكن من استقدام رموزها واستحضار ملامحها بهدف رسم معالمها وبناء أركانها وتبليغ قيمها الإنسانية.

إن مهمة تدريس مادة تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية جعلتنا نتوصل بطلبتنا إلى جملة من الاستنتاجات المهمة التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تعتبر ثورة التحرير الجزائرية تتويجا لمسار طويل من النضال الوطني (1830- 1954) الذي ساهمت مجموعة من الظروف في تنوع أسلوبه (النضال) ما بين السياسي والعسكري؛ بدءً بالمقاومات الشعبية المسلحة، ثم النضال السياسي في إطار ما يعرف بـــ "الحركة الوطنية" مع مطلع القرن العشرين، إلى أن تشكلت خلية شبه عسكرية داخل أحزاب الحركة الوطنية؛ تولت مهمة التحضير للثورة بصفة رسمية.

- استطاعت قيادة الثورة الجزائرية قبل انطلاقها من تجاوز نقائص المقاومة الشعبية السابقة من خلال الحرص على شمولية العمل الثوري، ليبلغ أقصى وأبعد المناطق ولو بدرجات وأشكال مختلفة من العنف والتعبير، فلم تنطلق الثورة إلا بعد توزيع الإشراف المهام ليشمل كل ربوع الوطن الجزائري، بل أكثر من ذلك نجد أن المنظمة الخاصة التي كانت الجناح المسلح لحزب الشعب الجزائري تعاملت بجدية مع هذا المعطى من خلال نشر الخلايا الثورية المسلحة، وتدريب المناضلين وجمع الأموال وتخرين الأسلحة.

- كانت ثورة 1 نوفمبر 1954 ثورة وطنية للتخلص من المستعمر كتتويج للمقاومة المتواصلة والمتعددة الأشكال والوسائل منذ وضع الاستعمار موطئ قدم في الجزائر. ومن جهة أخرى فإن الثورة

الجزائرية لم تكن مجرد عصيان أو تمرد عابر، بما لا يسمح بتفريغها من بُعدها الإيديولوجي، ويرفعها إلى مصاف الثورات العالمية.

- لقد عبرت الثورة الجزائرية عن آمال كل إنسان مضطهد في الجزائر، وخلقت قناعات عامة بأن الأسلوب الثوري هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن كل فرد من المساهمة في تغيير الأوضاع لصالحه ولصالح المجموعات المحرومة مثله. فالثورة بالنسبة للمواطن الجزائري أصبحت هي الوسيلة الوحيدة لإعادة الاعتبار إليه وتمكينه من تشييد حياة أفضل وإعطائه الفرص الذهبية لتحقيق ما يصبوا إليه من رفاهية وحياة كريمة. فلا شك إذن الشعور المشترك بالظلم قد دفع بالجزائريين أن يقيموا علاقات جديدة فيما بينهم تقوم على أساس التعاون والوحدة من أجل خلق التنظيم الاجتماعي الذي يليق بالجزائر في أوقات الحرب السلم. وبمضي الوقت تحولت الإيديولوجية السياسية لجبهة التحرير إلى قواعد وإجراءات عمل لتدعيم الجهاز المركزي للدولة الجزائرية، ووسيلة فعالة لتنظيم القوة التي اكتسبها الشعب الجزائري من خلال مساندته المطلقة للكفاح المسلح لاسترداد الحرية والكرامة لكل مواطن جزائري. وقد نجحت الثورة بفضل وعي الجماهير ورغبتها القوية في حمل السلاح وتحقيق الأهداف المشتركة للجميع. لقد طالت الحرب وتحمل الجزائريون جميع أنواع الاضطهاد والحرمان والتشريد خلال سنوات طويلة، لكنهم انتصروا في النهاية لأنهم كانوا مقتنعين في قرارات أنفسهم بأنهم على حق وخصمهم على باطل. كما أنهم برهنوا من خلال تحليهم بالصبر ووجود عزائم قوية

- إن نجاعة الثورة الجزائرية من حيث شعبيتها وجماهيريتها يتضح من خلال التفاف الجزائريين حول المشروع التحرري الذي حملته جبهة التحرير الوطني التي استطاعت أن تجند الجماهير الشعبية للتصويت بـــ"نعم" في استفتاء تقرير المصير المنظم في مستهل شهر جويلية 1962، وبذلك إنهاء عقود من الاستعمار.

ملاحق

ملحق رقم 01: النص الكامل لبيان أول نوفمبر 1954.

بيان أوّل نوفمبر

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الّذين ستصدرون الحكم بشأننا ونعني الشعب بصفة عامّة و المناضلين بصفة خاصّة إنّنا نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا البيان هو أن نوضّح لكم الأسباب العميقة الّتي دفعتنا إلى النّشاط وأن نوضّح لكم مشروعنا ورؤيانا وهدفنا الّذي يرمي إلى استقلال بلادنا في إطار مغربي وغرضنا كذلك هو أن نزيل الالتباس الّذي قد توقعكم فيه الأمبريالية وعملاؤها من الإداريّين وغيرهم من السيّاسيين الانتهازيين.

إنّنا نعتبر قبل كلّ شيء أنّ الحركة الوطنية بعد سنوات طوال من الكفاح قد وصلت إلى مرحلة الإنجاز والتحقيق النهائية إنّ هدف كلّ حركة ثورية هو توفير جميع الظروف للقيام بالعمل الّذي يؤدّي إلى الحريّة وإنّنا نعتقد أنّ الشعب في أعماقه يقف وراء المطالبة بالاستقلال وأنّ الظروف الخارجية مواتية لإيجاد حلّ للمشاكل العربية الإسلامية وما وقع في المغرب وتونس أخيرا يعبّر بقوّة عن ذلك ويؤثّر بعمق في مسيرة الكفاح التحرّري في شمال إفريقيا وإنّنا نؤكّد على أنّنا كنّا من الروّاد في المطالبة بتوحيد العمل الّذي لم يتحقّق - للأسف- بين الأقطار الثلاثة.

اليوم لقد اندفعت كلّ من تونس والمغرب في هذا الاتجاه وبقينا نحن في المؤخرة كأنّما تجاوزتنا الأحداث فحركتنا الوطنية مكبّلة بسنوات من الجمود قد فقدت وعيها وتخلّى عنها الرأي العام فهي تتفكّك بالتدريج تحت ابتهاج الاستعمار الّذي أصبح يعتقد أنّه انتصر على الطليعة الثورية الجزائرية. نحن في خطر؟

أمام هذا الوضع الّذي ينبئ بالويل فإنّ مجموعة من المناضلين الشباب الواعين بمسؤوليتهم و معهم الأغلبية من العناصر الزبهة الشجاعة قد رأت أنّ الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الّذي وضعته فيه الصراعات الأنانية وللذهاب إلى جانب إخواننا في المغرب وتونس إلى الكفاح الثوري الحقيقي.

تابع للملحق رقم 01 [1].

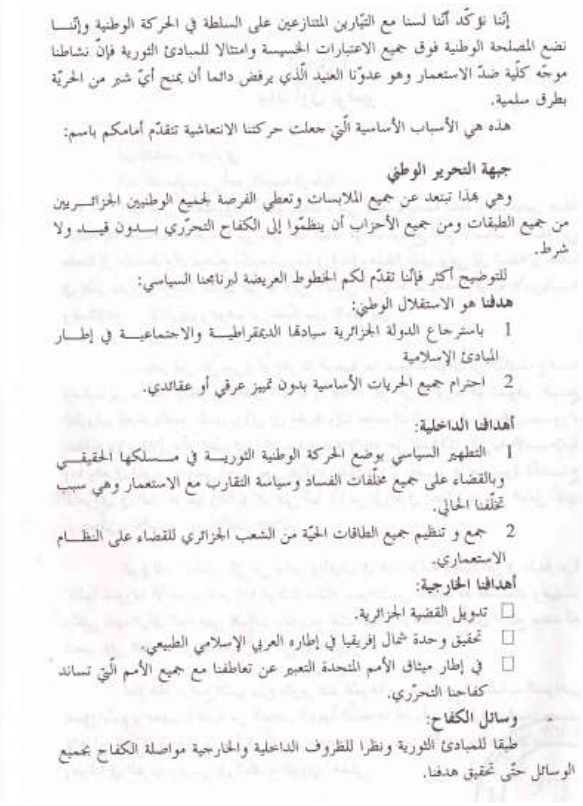

إنّنا نؤكّد أنّنا لسنا مع التيّارين المتنازعين على السلطة في الحركة الوطنية وإنّنا نضع المصلحة الوطنية فوق جميع الاعتبارات الحسيسة وامتثالا للمبادئ الثورية فإنّ نشاطنا موجّه كلّية ضدّ الاستعمار وهو عدوّنا العنيد الّذي يرفض دائما أن يمنح أيّ شر من الحريّة بطرق سلمية.

هذه هي الأسباب الأساسية الّتي جعلت حركتنا الانتعاشية تتقدّم أمامكم باسم:

جبهة التحرير الوطني

وهي بهذا تبتعد عن جميع الملابسات وتعطي الفرصة لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات ومن جميع الأحزاب أن ينظمّوا إلى الكفاح التحرّري بدون قيد ولا شرط.

للتوضيح أكثر فإنّنا نقدّم لكم الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

هدفنا هو الاستقلال الوطني:

1 باسترجاع الدولة الجزائرية سيادتها الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية

2 احترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو عقائدي.

أهدافنا الداخلية:

1 التطهير السياسي بوضع الحركة الوطنية الثورية في مسلكها الحقيقي وبالقضاء على جميع مخلّفات الفساد وسياسة التقارب مع الاستعمار وهي سبب تخلّفنا الحالي.

2 جمع و تنظيم جميع الطاقات الحيّة من الشعب الجزائري للقضاء على النظام الاستعماري.

أهدافنا الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطاره العربي الإسلامي الطبيعي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة التعبير عن تعاطفنا مع جميع الأمم الّتي تساند كفاحنا التحرّري.

وسائل الكفاح:

طبقا للمبادئ الثورية ونظرا للظروف الداخلية والخارجية مواصلة الكفاح بجميع الوسائل حتّى تحقيق هدفنا.

وللوصول إلى هذه الغاية فإنّ جبهة التحرير الوطني ستقوم بمهمّتين أساسيتين في نفس الوقت: نشاط مكثّف في الميدان السياسي في الداخل وفي الخارج جعل القضية الجزائرية حقيقة ملموسة في العالم كلّه بمساعدة حلفائنا الطبيعيين.

إنّها مهمّة ثقيلة تتطلّب تجنيد جميع الطاقات في البلاد. سيكون الكفاح طويلا ولكن النتيجة محقّقة.

وفي الأخير ولتفادي التأويلات المغرضة ولبرهن على رغبتنا في السلم وفي تجنب مزيد من الخسارات البشرية فإنّنا نقدّم قاعدة مشرّفة للتفاوض مع السلطات الفرنسية إذا كانت نيّتها سليمة وتعترف بصفة نهائية للشعوب بحقّها في تقرير مصيرها بنفسها:

1 الاعتراف بالأمّة الجزائرية في تصريح رسمي يلغي جميع التدابير الّتي جعلت الجزائر أرضا فرنسية متناسية التاريخ والجغرافيا واللّغة والدّين وتقاليد الشعب الجزائري.

2 فتح مفاوضات مع ممثّلي الشعب الجزائري الحقيقيين.

3 إحداث جوّ من الثّقة بإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين وبإلغاء جميع التدابير الإستثنائية وبوقف جميع المتابعات القضائية.

و في المقابل:

1 فإنّ المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية المكتسبة بصفة نزيهة تكون مصونة مع احترام الأشخاص والعائلات.

2 جميع الفرنسيين الّذين يرغبون في البقاء في الجزائر يكون لهم الخيار بين المحافظة على جنسيتهم الأصليّة ويصبحون أجانب وبين الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يتمتّعون بجميع الحقوق والواجبات.

3 العلاقات بين الجزائر وفرنسا ستحدّد في اتفاق بين الطرفين على أساس المساواة و الاحترام.

أيها الجزائريّ

إنّنا ندعوك إلى اعتبار ميثاقنا هذا. واجبك أن تنظمّ إليه لإنقاذ بلادنا واسترجاع حريّته. إنّ جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

أمّا نحن فإنّنا مصمّمون على مواصلة الكفاح ولنا اليقين بأنّك تبغض الاستعمار وإنّنا نضحّي بأنفسنا في سبيل الوطن.

الجزائر في فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

[1]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص ص 101 . 103.

ملحق رقم 02: القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني[1].

أعضاء اللجنة التنفيذية الثورية للوحدة والعمل الذين وقع الإختيار عليهم يوم 23 جوان 1954 من طرف أعضاء لجنة 22 الذين ينتمون إلى حزب الشعب الجزائري :

1. مصطفى بن بولعيد
2. العربي بن مهيدي
3. رابح بيطاط
4. محمد بوضياف
5. مراد ديدوش
6. كريم بلقاسم •

وقد كان أعضاء هذه اللجنة الستة يعملون بالتنسيق مع زملاءهم الذين طلبوا اللجوء السياسي إلى مصر بعد قيامهم بأعمال ثورية في الجزائر ومطاردتهم من طرف الشرطة الفرنسية. وتتكون قائمة هؤلاء الزعماء من :

7. حسين آيت احمد
8. احمد بن بلة
9. محمد خيضر

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 580.

ملحق رقم 03: القيادة الثانية لجبهة التحرير الوطني[1].

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ (أولى) لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 .عبان رمضان ..... مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج

2. بن يوسف بن خدة ..... مكلف بالإعلام والإتصال بالمنظمات

3. العربي بن مهيدي ..... مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن

4. سعد دحلب ..... مسؤول عن صحيفة "المجاهد" والدعاية

5. بلقاسم كريم ..... مكلف بالعمل العسكري

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 581.

ملحق رقم 04: القيادة الثالثة لجبهة التحرير الوطني (لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية)[1].

بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيد ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من 9 أعضاء، هم :

1. عبان رمضان
2. عباس فرحات
3. لخضر بن طوبال
4. عبد الحفيظ بوصوف
5. محمود شريف
6. محمد الأمين دباغين
7. كريم بلقاسم
8. عبد الحميد مهري
9. عمر أوعمران

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 582.

ملحق رقم 05: قادة أسماء الولايات الستة التاريخية حسب الترتيب التاريخي [1].

الولاية الأولى:

- مصطفى بن بو العيد: من أكتوبر 1954 إلى مارس 1956
- خلاف داخل قيادة الولاية: من مارس 1956 إلى ديسمبر 1956
- محمود الشريف: من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957
- محمد العموري: من ديسمبر 1957 إلى أفريل 1958
- أحمد النواورة: من أفريل 1958 إلى نوفمبر 1958
- الحاج الأخضر العبيدي: من نوفمبر 1958 إلى جوان 1959
- مصطفى بن النوي: من جوان 1959 إلى ماي 1960
- علي سوهاي: من ماي1960 إلى فبراير 1961
- الطاهر زبيري: من فبراير 1961 إلى يوليو 1962.

الولاية الثانية:

- مراد ديدوش: من أكتوبر 1954 إلى جانفي 1955
- يوسف زيغود: من جانفي 1955 إلى سبتمبر 1956
- الأخضر بن طوبال: من سبتمبر 1956 إلى يوليو 1957
- علي كافي: من يوليو 1957 إلى جوان 1959
- صالح بو بنيدر: من جوان 1959 إلى يوليو 1962.

الولاية الثالثة:

- بلقاسم كريم: من أكتوبر 1954 إلى يوليو 1957
- السعيد محمدي: من يوليو 1957 إلى ديسمبر 1957

- أعميروش آيت حمودة: من ديسمبر 1957 إلى مارس 1959
- خلاف داخل قيادة الولاية بين محند ولحاج و ميرة إلى أكتوبر 1959
- محند ولحاج: من أكتوبر 1959 إلى يوليو 1962 .

الولاية الرّابعة:

- رابح بيطاط: من أكتوبر 1954 إلى جانفي 1955
- بو جمعة بويدابي: من جانفي 1955 إلى أفريل 1956
- عمّار وعمران: من أفريل 1956 إلى ديسمبر 1956
- سليمان دحيلس: من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957
- محمد بو قرّة: من ديسمبر 1957 إلى ماي 1959
- صالح زعموم: من ماي 1959 إلى يوليو 1960
- محمد بو نعامة: من يوليو 1960 إلى أوت 1961
- يوسف خطيب: من أوت 1961 إلى يوليو 1962.

الولاية الخامسة:

- العربي بن مهيدي: من أكتوبر 1954 إلى ماي 1956
- عبد الحفيظ بو الصوف: من ماي 1956 إلى يوليو 1957
- محمد بو خروبة (هواري بو مدين): من يوليو 1957 إلى أكتوبر 1958
- بن علي بو دغن (لطفي): من أكتوبر 1958 إلى مارس 1960
- بن عبو بو حجار (عثمان): من مارس 1960 إلى يوليو 1962.

الولاية السّادسة:

- علي ملاّح: من أوت 1956 إلى ماي 1957
- أحمد بن عبد الرزاق (الخوّاس): من ماي 1957 إلى مارس 1959
- الطيب جغلالي: من مارس 1959 إلى يوليو 1959
- حلّت في 1960

القاعدة الشرقية:

- عماربو قلاز: ديسمبر 1956 إلى أكتوبر 1958
- عواشرية: من أكتوبر 1958 إلى أفريل 1959

[1]- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص ص 107. 108

ملحق رقم 06: خريطة التقسيم العسكري للجزائر قبل مؤتمر الصومام[1].

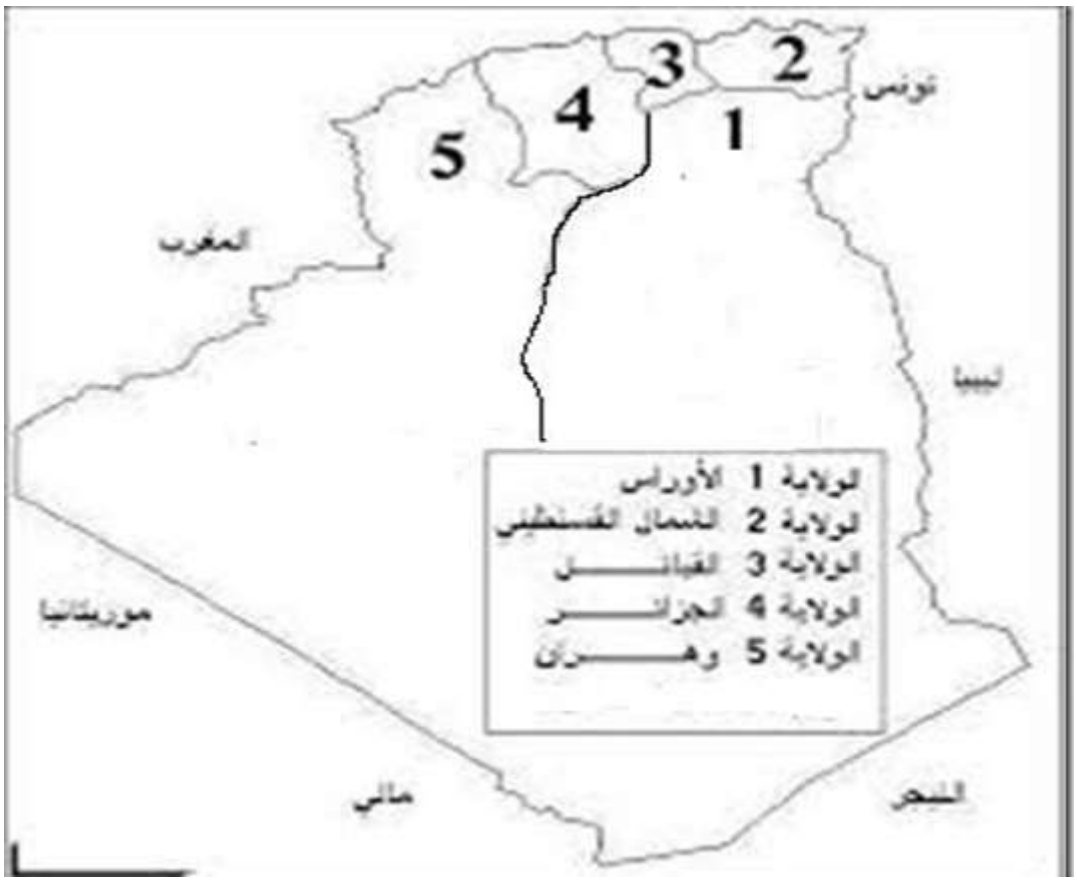

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 252.

ملحق رقم 07: خريطة التقسيم العسكري للجزائر على ضوء أرضية الصومام[1].

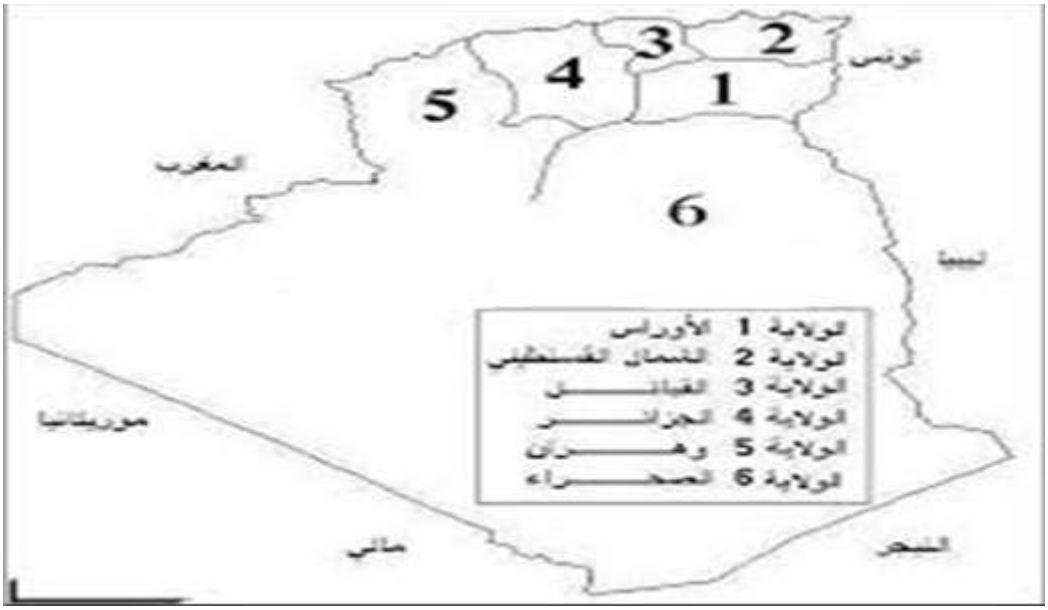

[1]- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 114.

البيبليوغرافيا

باللغة العربية:

أولا: المصادر

1- المذكرات الشخصية:

- الزبيري (الطاهر) ، مذكرات أثر قادة الأوراس التاريخين 1929 – 1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- المدني (أحمد توفيق) ، حياة كفاح (مذكرات) 1925، 1954، ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977.
- (ــــــــــــــ) ، حياة كفاح (مذكرات) مع ركب الثورة التحريرية، ج3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- المولهي الحبيب (محمد)، مذكرات الوطن والصمود، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1991.
- الشيخ (محمد خير الدين) ، مذكّرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (دون تاريخ).
- الشريف الزهار(أحمد) ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفي المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- بورقعة (لخضر) ، شاهد على اغتيال الثورة (مذكرات)، تحرير الصادق بحوش، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- بن العقون (عبد الرحمن بن إبراهيم) ، الكفاح القومي والسياسي من خلال (مذكرات) معاصر 1947 – 1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- بن بلة (أحمد) ، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبيل ميرل، ط2، ترجمة العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، 1979.
- سعيداني (الطاهر)، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض (مذكرات)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

2- الكتب:

- الأشرف (مصطفى) ، الجزائر: الامة والمجتمع، ترجمة: عنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

- الديب (فتحي) ، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
- الورتلاني (فضيل)، الجزائر الثائرة، ط3، دار الهدى، الجزائر، 1991.
- الميلي (محمد) ، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- أجرون روبير (شارل)، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- أندري جوليان (شارل)، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وأخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971.
- بو الطحين (جودي الأخضر)، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- بوزبيد (عبد الحميد)، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007.
- هشماوي (مصطفى)، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2007.
- حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، الجزائر 1954، 1962، ط1، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
- (ــــــــــــ)، الثورة الجزائرية سنوات مخاض، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال، الجزائر، 2002.
- يوسفي (محمد) ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة: محمد الشريف من دالي حسين، منشورات قالمة، الجزائر، 2010.
- مالك (رضا) ، الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962، ط1، ترجمة فارس غضوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، بيروت، 2003.
- مهساس (أحمد)، الحركة الوطنية الثورية المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال، الجزائر، 2002.

- نور (عبدالقادر)، شاهد على ميلاد صوت الجزائر ذكريات وحقائق، ط2، دار هومة، الجزائر، 2008.
- صديقي مراد، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، ترجمة عبد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

ثانيا المراجع:

1- الكتب:

- أبو خليل (الإسلام شوقي)، الإسلام وحركات التحرر العربية، دار الفكر للطباعة، دمشق، 1991.
- أزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- الجندي (خليفة وآخرون) ، حوار حول الثورة، ج1، موسم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- الدقي (نورالدين) ، المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، دار سراس للنشر، تونس، 1997.
- الزبيري (محمد العربي) ، تاريخ الجزائر المعاصر 1942 – 1962، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000.
- الزبيري (محمد العربي وآخرون) ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- المنجي (الكعبي)، المغرب العربي بين الوحدة و الاستقلال، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس، 1983.
- العسكري (إبراهيم)، لمحات من سيرة الثورة التحريرية و دور القاعدة الشرقية، دار البحث، قسنطينة، 1992.
- الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.
- الغالي (غربي)، فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات ، غرناطة للنشر، الجزائر ، 2009 .

- بوبكر (حفظ الله)، التموين و التسليح إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، طكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزار، 2011.
- بحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1987.
- بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج1،ط2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (دون تاريخ).
- بوضربة (عمر) ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، دار الحكمة الجزائر، 2010.
- بن يوسف (عادل)، شهادة أحمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني و الدولي، منشورات مؤسسة التحقيق، تونس، 2002.
- بن عطية (فاروق)، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، ترجمة عبد الرحمن كابوية و محمد سالك، منشورات حلب، الجزائر، 2010.
- بن خليف (عبد الوهاب)، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
- جليبسي (جوان)، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن مسيفي ابو طالب، الدار المصرية للتأليف و النشر، القاهرة، 1966.
- داهش (محمد علي) ، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004.
- دبش (إسماعيل) ، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.
- زروال (محمد) ، اللمامشة في الثورة، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- زغدود (علي)، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
- طلاس (مصطفى) و العسلي (سليم) ، الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بدار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

- كلود هنري و آخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد ترجمة محمد عياني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، (دون تاريخ).
- مناصرية يوسف و آخرون، الأسلاك الكائكة و حقول الألغام، منشورات المركز الوطني، للدراسات و البحث في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف من أسرار ثورة الجزائر، ط1، دار ابن حزم للطباعة و النشر، بيروت، 2007.
- مسعود علي سيد أحمد، التطور السياسي في الثورة الجدزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.
- معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، هدار الحكمة، الجزائر، 2010.
- مقلاتي عبد الله، العلاقات الزائرية المغاربية و اللافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
- نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
- سطور بن يامين مصالي الحاج (1898-1974)، ترجمة صادق عماري و مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- سلاطنية عبد المالك، رحلة الكفاح ضد الاستعمار من السمد و إلى القاعدة الشرقية (صفحات مشرفة من ثورة نوفمبر الخالدة)، هدار لمهدي للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
- سعد لله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.
- سعد فايزة، سنوات الدم، تجربة الثورة الجزائرية، دار روز اليوسفي للطباعة و النشر، القاهرة، 1989.
- عباس محمد، رواد الوطنية، شهادة 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005.

- ( )، الثورة الجزائرية حضر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
- ( )، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2009.
- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية بالجزائر، دراسة تحليل لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، دار المؤمون للطباعة، الجزائر، 1978.
- صديق محمد صالح، شخصيات فكرية و أدبية هذه مواقفنا من ثورة التحرير الجزائرية، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2002.
- صغير مريم، موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- قيس سعيد و عمر عبد الفتاح، نصوص و وثائق سياسية تونسية، مركز الدراسات و البحوث و النشر، تونس، 1987.
- قليل عقار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الجزائر، 1991.
- قنانش محمد و قداش محفوظ، حزب الشعب الجزائري، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- قندل مجال، خط موريس و شال على الحدود الجزائرية التونسية و المغربية و تأثيراتها على الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1 دار الضياء للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.

2- المقالات:

- الجابري محمد الصالح، الثورة الجزائرية في مجلة الفكر، مجلة الثقافة، العدد 91، الجزائر، فبراير، 1986.
- بوزيد خضراء، لقاء مع المجاهد عبد القادر عمودي عضو مجموعة 22، مجلة المصادر، العدد 4 القرص المضغوط، اصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- بومالي أحسن، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، العدد 2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

- بوعزيز يحي، دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية و موقف الجزائريين من احتلالها عام 1881، مجلة الثقافة، العدد 70، الجزائر، 1982.
- بن يوسف عادل، النخبة التونسية و الحركة الجزائرية (1927-1962)، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 109، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، تونس، 2003.
- جبلي الطاهر، ارصاصات الثورة الجزائرية مسألة التسليح في اهتمامات قادة المنظمة الخاصة 1947-1950، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 143-144، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، تونس، أكتوبر 2011.
- كواني مسعود، دور محمد بوزيدي في الاعلام الثوري السمعي، مجلة المصادر، العدد 07، القرص المضغوط، اصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- لونيسي ابراهيم، المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح في نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 06، القرص المضغوط، اصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- مقلاتي عبد الله، مؤتمر تونس المغاربي و اختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956، مجلة المصادر العدد 16، القرص المضغوط، اصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- ( )، الثورة الجزائرية و علاقاتها بالمقاومة التونسية 1954-1956، مجلة المصادر، العدد 19، القرص المضغوط، اصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010؟
- عميمور بشير، تحضير و انطلاقة ثورة نوفمبر 1954، مجلة الجيش العدد 472، المركز التقني الايصال و الاعلام و التوجيه، نوفمبر 2002.
- رخيلة عامر، الثورة الجزائرية و المغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 1، القرص المضغوط اصدرا المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

- خليفي عبد القادر، المؤتمرات الافرو- آسيوية و القضية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 08، القرص المضغوط، اصدرا المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1994، الجزائر، 2010.

3- الموسوعات:

- الزيدي مفيد، موسوعة التاريخ العربي الحديث او الى معاصر، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- الكيالي عبد الوهاب و آخرون، الموسوعة السياسية، ط3، ج3، ج6، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، لبنان، 1995.
- الموسوعة العسكرية، ط1، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون مكان، 1979.

4- الرسائل الجامعية:

- جبلي الطاهر شبكات الدعم اللوجستيكية للثورة التحررية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ و علم الأثار، جامعة تلمسان، 2010.
- ( )، القاعدة الشرقية 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

باللغة الأجنبية:

أولا: المصادر:

- Benkhadda ben Youcef, les origines du 1er novembre 1954, 2eme, édition du centre national d'étude et de la recherche sur le mouvement national et la révolution du 1er novembre 1954, Alger, 2004.
- Charles robert ageron, la guerre d'Algérie et les algériens 1954-1962, Armand colin, paris, 1997.
- Ferhat abbas, autopsie d'une guerre, Garnier frères, paris, 1980.
- Gilbert Meyer, Mohammed harbi, histoire intérieur du FL.N. 1954-1962, édition casbah, Alger, 2003.
- Larbi Mohammed, les archives de la révolution algérienne, édition jeunes Afrique, paris, 1981.
- Yves courrier, la guerre d'Algérie, l'heure des colonels, fayard, France, 1970.
- La guerre d'Algérie, le temps de léopards, fayard, France, 1980.
- Mahsas Ahmed, le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1er guerre mondiale a 1954, éditions le harmattan, paris, 1979.
- Malak reda, l'Algérie a Evian, histoire de négociations secrètes 1956-1962, édition d'ahlab, Alger, 1995.

ثانيا: المراجع:

- Ben Atia farouk, les action humanitaires pendant la lutte libération 1954-1962, édition Dahlab, Alger, 1999.

- Belhoucine Mabrouk, le courrier Alger. Le Caire 1954-1962 et le Congrès de la Soummam dans la révolution, édition Casbah, Alger, 2000.
- Boulem Bourouba, les syndicalistes algériens leur combat de l'éveil à la libération 1936-1962, édition Dahlab Alger, 2001.
- Cheikh Slimane, l'Algérie en armes au temps des Certitude, 2ème édition, Casbah, Alger, 1998.
- Driss Rachid, reflet d'un combat, publication de l'institut supérieur d'histoire du mouvement National Tunisie, Tunisie, 1996.
- Guenaneche Mohammed, le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerre (1919-1939), traduire de l'acabe par Sidi Ahmed Bouali, E ;N.A.L, Alger, 1990.
- Guentari Mohammed, organisation politico administratives et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, P2 officier publications Universitaire, Alger, 2000.
- Lamadani Amar, Krim Belkacem, le lion du djebel Alger, 1994.
- Henri l'emire, histoire militaire de la guerre d'Algérie, Albin michel, Paris, 1986.
- Nezzar Khaled, Récites de combats, guerre, de libération national 1958-1962, édition chihabe, Alger, 2000.
- Rinn Louis, histoire de l'insurrection en Algérie de 1870 (sans édition) Alger, (sans date).
- Teguia Mohammed, L'Algérie en guerre, office des publications universitaires, Alger, 1988.

فهرس الموضوعات

المقدمة..... أ

الدرس الأول:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر قبيل الثورة التحريرية

1- الوضع الاقتصادي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية..... 09

2- الوضع الاجتماعي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية 11

3- الوضع الثقافي بالجزائر قبيل الثورة التحريرية 13

الدرس الثاني:

واقع التطورات السياسية والعسكرية بالجزائر قبيل الثورة التحريرية

1- إعادة تشكيل الحركة الوطنية بعد مجازر ماي 1945 17

2- الإعلان عن دستور الجزائر (القانون الخاص) 17

3- تأسيس المنظمة الخاصة 18

4- اعتقالات الوطنيين في صفوف المنظمة الخاصة 19

5- تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 19

6- ظهور أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية..... 20

7- ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل 21

8- الخلاف داخل اللجنة الثورية للوحدة والعمل والدعوة لاجتماع الـ 22 التاريخي 21

9- لقاءات مجموعة الستة وضبط الإجراءات الأخيرة لتفجير الثورة التحريرية..... 25

الدرس الثالث:

ميلاد الجبهة وجيش التحرير الوطنيين

1- الخلفيات التاريخية لميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين 28

2- اجتماع لجنة الستة التحضيري وميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين..... 33

3- المبادئ الأيديولوجية لجبهة وجيش التحرير الوطنيين 37

جامعة سعيدة دمولاي طاهر
المجلس العلمي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدرس الرابع:

اندلاع الثورة الجزائرية وردود الفعل الأولية.

1- وقائع ومجريات ليلة اندلاع ثورة نوفمبر (اندلاع الثورة) 45

2- ردود الفعل الأولية على اندلاع الثورة الجزائرية 47

2-1- رد فعل الشعب الجزائري 47

2-2- موقف الأحزاب والهيئات السياسية 48

2-3- موقف وردود فعل الفرنسيين 51

2-4- موقف الدول الغربية 52

2-5- موقف الدول الشرقية 52

2-6- نظرة موجزة عن المواقف العربية..... 52

الدرس الخامس:

دراسة بيان أول نوفمبر 1954

1- ظروف اندلاع الثورة الجزائرية على ضوء بيان أول نوفمبر 55

2- أهداف الثورة من خلال نص ومضمون البيان 63

3- وسائل الكفاح من خلال مضمون البيان 68

4- قيم الثورة الجزائرية من خلال بيان نوفمبر 69

الدرس السادس:

هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 (الظروف، الوقائع والنتائج)

1- ظروف هجومات الشمال القسنطيني 71

2- الاعداد والتحضير للهجوم 73

3- لمحة موجزة عن وقائع الهجومات ومجرياتها 75

4- أهداف الهجومات ودوافعها 77

5- نتائج الهجومات وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية 78

6- ردود فعل السلطات الفرنسية على هجومات الشمال القسنطيني 81

الدرس السابع

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (الظروف، الوقائع والنتائج)

1- فكرة انعقاد المؤتمر 86
2- الإطار الزماني والمكاني لمؤتمر الصومام 88
3- الأسباب والأهداف الرئيسية لانعقاد المؤتمر الصومام..... 90
4- مجريات وأشغال المؤتمر 92
5- قرارات مؤتمر الصومام 98
6- نتائج وانعكاسات قرارات المؤتمر على مسار الثورة الجزائرية 102
7- موقف وردود فعل السلطات الفرنسية على مؤتمر الصومام وقراراته 104

الدرس الثامن:

التنظيم السياسي للثورة الجزائرية على المستويين: الداخي والخارجي

1- التنظيم السياسي للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي 107
2- التنظيم السياسي للثورة على المستوى الخارجي 116

الدرس التاسع:

التنظيم العسكري للثورة الجزائرية: التزود بالأسلحة وأساليب المواجهة العسكرية

1- استراتيجية التزود بالأسلحة إبان الثورة التحريرية 120
2- أساليب المواجهة العسكرية 126

الدرس العاشر:

الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية

1- المخططات الفرنسية الإصلاحية للقضاء على الثورة الجزائرية 129
2- الاجراءات والتدابير الأمنية الاستعمارية للقضاء على الثورة 133
3- المخططات العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية 134
4- سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية 140

الدرس الحادي عشر:

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ونشاطها على المستويين الداخلي والخارجي

1- ظروف إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة 150
2- اعلان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 152
3- أهداف إنشاء الحكومة المؤقتة..... 153
4- دور الحكومة المؤقتة وإنجازاتها إبّان الثورة التحريرية 154

الدرس الثاني عشر:

المفاوضات الجزائرية الفرنسية والاستقلال الوطني

1- المفاوضات الأولية السرية (جس النبض) 158
2- التطورات التي شهدتها القضية الجزائرية بين المفاوضات الأولية والمفاوضات الجدية.... 160
3- المفاوضات الفعلية العلنية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة 161
4- مفاوضات إيفيان الثانية 164
5- اتفاقية وقف إطلاق النار 166
خاتمة: 170
ملاحق:..... 173
قائمة البيبليوغرافيا: 182
فهرس الموضوعات.....192